



Copyright © King Saud University



١٢٨٨  
١٢٩٩/١١٠٥

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب مختصر القدروري الرقم ٦٠

اسم المؤلف احمد بن محمد بن جعفر القدروري

تاريخ النسخ ١٢٤٦

عدد الأوراق ٨٨ القياس ٢٤×١٦

ملاحظات (فقہ حنفی) ٤١٧

٢٠٣



كتاب مختصر القدر في  
الزوع الاول من

تأليف

والشيخ الهمام

مولانا احمد

بن محمد بن

جعفر بن

محمد بن

احمد بن

ابو الحسن بن ابي القدر

البغدادي رحمه

الله تعالى

برحمته وفضله

واسكنه

فسيح

جنته

بكرمه

والله اعلم



لا على



كتاب الطهارة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا  
 قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واصبروا  
 برؤسكم وارجلكم الى الكعبين **فرض** الطهارة غسل الاعضاء  
 الثلاثة ومسح الرأس والرفقان والكعبان يدخلان في الغسل  
**والمنزوي** مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس ما روى الشيخان  
 ابن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بمسبطة قوم فبال  
 وتوضاء ومسح على ناصيته وخفيه **وصف** الطهارة غسل  
 اليدين ثلاثا قبل ادخالهما الماء اذا استيقظ المتوضي من مكان  
 وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسواك والمضمضة  
 والاستنشاق ومسح الاذنين وتخليل اللحية والاصابع  
 الغسل الثلاث **ويستحب** للمتوضي ان ينوي الطهارة  
 راسه المسح ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله به  
 وباليدين والمعاني الناقضة للوضوء  
 بين والدم والقبح والعديد اذا خرج

الله الرحمن الرحيم

كتاب

الطهارة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا  
 قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واصبروا  
 برؤسكم وارجلكم الى الكعبين **فرض** الطهارة غسل الاعضاء  
 الثلاثة ومسح الرأس والرفقان والكعبان يدخلان في الغسل  
**والمنزوي** مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس ما روى الشيخان  
 ابن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بمسبطة قوم فبال  
 وتوضاء ومسح على ناصيته وخفيه **وصف** الطهارة غسل  
 اليدين ثلاثا قبل ادخالهما الماء اذا استيقظ المتوضي من مكان  
 وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسواك والمضمضة  
 والاستنشاق ومسح الاذنين وتخليل اللحية والاصابع  
 الغسل الثلاث **ويستحب** للمتوضي ان ينوي الطهارة  
 راسه المسح ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله به  
 وباليدين والمعاني الناقضة للوضوء  
 بين والدم والقبح والعديد اذا خرج

الراس على شدة فرق الناصية  
 وهو مقدار الناصية والقصير  
 والقصير هو ما بين الناصية  
 والاذنين وهو مقدار الناصية  
 والاذنين وهو مقدار الناصية  
 والاذنين وهو مقدار الناصية

في موضع يلحقه حكم التطهير والقيء اذا املاء الفم والنوم مضطجعا  
 او متكيا او مستندا الى شيء لو انزل عنه لسقط والغلبة على  
 العقل لا الغناء والجنون والفرقة في كل صلاة ذات ركوع  
 وسجود **وفرض** الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر  
 البدن **فرضه** ان يبدأ المغسل فيغسل يديه وفرجه ويزيل  
 النجاسة ان كانت على يده ثم يتوضاء وضوء الصلاة الا حليه  
 ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثلاثا بشرط يتنحى عن ذلك  
 المكان فيغسل رجليه وليس على المرأة ان تنفض صفائرها في الغسل  
 الا ببلغ الماء اصول الشعر والمعاني الموجبة للغسل انزال المني على  
 الدفق والشهوة من الرجل والمرأة والتقاء الحتاين من غير انزال  
 الحيض والنفاس **وسن** رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل  
 للجمعة والعديد وعرفه عند الاحرام وليس في المذي والودي  
 غسل وفيهما الوضوء والطهارة من الاحداث جائرة بماء  
 السماء والمادوية والعيون والابار وماء البحار ولا يجوز  
 بماء اعصر من التمر والتمر ولا بماء غلب عليه غيره فاخرجه  
 عن وجه الماء كل شربة والحل وبماء الورد وماء الباقلاء ولما روي  
 وماء الكزنجي **وتجوز** الطهارة بماء خالطه شئ مما لا يغير  
 احدهما ولا يفسد كماء المم والماء الذي اختلط به المني  
 والصابون ثم انظر ان **وكل** ماء دائم وقعت فيه نجاسة  
 لم يجز الوضوء به قاله كان او غير لان النبي صلى الله عليه وسلم

ي

الزيادة

Copyrighted by King Saud University



امر بحفظ الماء من النجاسة **فقال** عليه الصلوة والسلام لا يبول  
 احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من النجاسة **وقال** عليه السلام  
 اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغتسل يده والى اناء حتى  
 يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده **واما** الماء الجاري  
 اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه اذا لم يربطها اثر  
 لانها لا تستقر مع جريان الماء **والغدير العظيم** الذي لا يترك  
 احد طرفيه بترك الطرف الاخر اذا وقعت نجاسة في احد  
 جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان النجاسة  
 لا تصل اليه وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كما  
 لبق والذباب والزناير والعقارب وموت ما يعيش في  
 الماء لا يفسده كالسمك والصفدع والسرطان **واما الماء المستعمل**  
 لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث والمستعمل كل ماء انزله به  
 حدث او استعمل في البدن على وجه القرية وكل اهاب دبح  
 فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجل الخسروى الاول  
 وشغل الميتة وحافرها وعصبتها وعظمها وقرنها طاهر واذا  
 وقعت في البئر نجاسة نوحث وكان نزع ما فيها من البئر طهارة  
 لها فلو ملئت فيها فارة او عصفورة او صعوة او سودانية  
 او ابرص نزع منها من عشرون دلو الى ثلثين نجس **والجارية**  
 والمغترها وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او غيرها نزع منها  
 ما بين اربعين دلو الى ستين دلو وان ماتت فيها كلب او شاة  
 او دابة او آدمي نزع جميع ما فيها وان انتفخ فيها انتفخ نزع

جميع

جميع ما فيها صغر الحيوان او كبير وعدو الدلاء يعتبر بالدلو الوسط  
 المستعمل في البلدان للابار فان نزع منها بدلو عظيم قدر ما يسع من الدلو  
 الوسط احتسب به جاز وان كانت البئر معينة لا تنزع وقد  
 وجبت نزع ما فيها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وقد روي  
 عن محمد بن حسن رحمه الله انه قال ينزع منها ما بين مائتي دلو  
 الى ثلثمائة واذا وجدوا في البئر فارة او غيرها ولا يدرون متى  
 وقعت ولم تنتفخ ولم تفسح اعادوا صلاة يوم وليلة اذا  
 كان يوضوؤها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها وان كانت  
 قد انتفخت او تفسخت اعادوا صلاة ثلاثة ايام وليلاتها  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
 ليس عليهم اعادة ينقو حتى يتحققوا متى وقعت وسور الادمي  
 وما يوجب له طاهر وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس  
 وسور الهرة والذئابة والمخلدة وسباع الطير وما يسكن في  
 البيوت مثل الحية والفارة وكروه وسور الحمار والبغل مثلك  
 فيهما فان لم يجد غيرهما توضع بهما ويتم وبايهما بدا جاز  
 والله اعلم **باب** التيمم ومن لم يجد الماء وهو مسافر  
 او خارج المصيبة وبين المصالح الميلى او اكثر التيمم يجد  
 الماء الا انه مرضي بخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه وخاف  
 الجنب ان اغتسل بالماء ان يقتله البرد او يمرضه فانه يتيمم  
 بالاعفد **باب** غزبان يمسح بايديهما احد وبالاخرى

المثلث المثلث المثلث  
 التي غزبان يمسح



يديه الى المرفقين واليتم في الجنابة والمحدث سواء ويجوز التيمم  
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان من جنس الارض كالرمل  
والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزئبق وقال ابو يوسف  
رحمه الله لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة **والنية** فرضي  
اليتم ومسحبه في الوضوء وينقض التيمم كل شيء ما ينقض الوضوء  
وينقضه ايضا روية الماء اذا قدر على استعماله ولا يجوز التيمم  
الا بصعيد طاهر ويستحب لمن لا يجد الماء في اول الوقت وهو جوا  
ان يجده في آخر الوقت ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت فان وجد  
الماء تَوَضَّأَ والا يَتِمُّ وصلي ويصلي بتميمه ما شاء من الرافض  
والنوافل ويجوز التيمم للصحيح في المقيم المهر اذا حضرت جنازة  
والولي غيره فخاف ان اشتغل بالطهارة فاتته الصلوة تيمم وصلي  
وكذلك من حضر صلوة العيد فخاف ان اشتغل بالطهارة ان يقوته  
الصلوة تيمم ويصلي وان خاف من شدة الجمعة ان اشتغل بالطهارة  
فاتته الصلوة فانه لا يَتِمُّ ولكن يتوضأ فان ادرك الجمعة  
صلاها والا صلى الظهر ربعا وكذلك اذا ضاق الوقت فخشى  
ان يتوضأ فاتته الوقت لم يَتِمُّ ولكنه يتوضأ ويصلي فان دنا  
والمدى نزل في الماء في حله فتم وصلي ثم ذكر الماء في الوضوء  
لم يعمد ولا يات به عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف  
يعذر وليس على التيمم اذا لم يغلب على ظنه ان يقربه ماء ان يطلب  
إياه فان غلب علمه ان هو لم يجز له ان يَتِمُّ حتى يطلبه  
وان كان

وان كان مع رفيقه ماء طلبه منه قبل ان يتم فان منعه منه  
يَتِمُّ **باب المسح على الخفين** المسح على الخفين  
جائز بالسنة من كل حدث موجبة للوضوء لا الغسل الا  
لبس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث فان كان مقيما مسحا  
يوما وليلة وان كان مسافرا مسح ثلثة ايام وليلاتها  
وابدأوها عقب الحدث الاول والمسح على الخفين على ظاهرهما  
خطوطا بالاصابع يبتدي من راس الاصابع الى الساق **وفرض**  
ذلك مقدار ثلث اصابع من اصابع اليد ولا يجوز المسح  
على خف فيه خرق كبير يبين منه مقدار ثلثة اصابع  
من اصابع الرجل فان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز المسح على  
الخفين لمن وجب عليه الغسل وينقض المسح على الخفين ما ينقض  
الوضوء وينقضه ايضا نزع الخف ومضي المدة فاذا تمت  
المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلى وليس عليه اعادة بقية  
الوضوء ومن ابتداء المسح وهو مقيم مسافرا قبل تمام يوم وليلة  
مسح ثلثة ايام وليلاتها ومن ابتداء المسح وهو مسافر  
ثم اقام فان كان مسح يوما وليلة او اكثر لزمه نزع خفيه  
وعمل رجليه وان كان مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم  
وليلة ومن لبس الخف فوق الخف مسح عليه **باب المسح**  
على الجواربين عند أبي حنيفة رحمه الله الا ان يكون الجواربين  
او منخلين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله مسح على الجواربين  
ان كان خفيفين لا يشق ان يمشى ولا يجوز المسح على المأمة



والقلنسوة والبرقع والقفازين ويجوز المسح على الجبائر وان  
تشدّها على غير وضوء فان سقطت عن غير بوء لم يجب  
المسح والله اعلم **باب الحيض** اقل الحيض  
ثلاثة ايام ولياليها فانقص من ذلك فليس حيض وهو  
استحاضة واكثر الحيض عشرة ايام ولياليها فان اقل  
ذلك فهو استحاضة وما تراه المرأة من الحرة والصفرة  
والكدرة في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض خالصا والحيض  
يسقط من الحائض الصلاة ويحرم عليها الصوم ونقض الصوم  
ولا تقضى الصلاة ولا يدخل المسجد ولا يطوف بالبيت الحرام  
ولا ياتر بها زوجه ولا يجوز لها ان يجزئها من العزال ولا  
يجوز لمحدث من المصحف الا ان ياخذة بخلافه واذا  
انقطع دم الحائض اقل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغتسل  
او يمسح عليها وقت صلاة كامل وان انقطع دمها عشرة ايام  
جاز وطئها قبل الغسل والطمح اذا تحلل بين الدين في مدة الحيض  
فهو كالدم الجاري واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لاكثره  
ودم الاستحاضة هو ما تراه المرأة اقل من ثلاثة ايام او اكثره  
من عشرة ايام فحكمه حكم الوعاف الدائم لا يمنع الصوم ولا  
الصلاة حتى ينقطع ولو طوي واذا زاد الدم على عشرة ايام والمرءة عادة  
معروفة بمرات الى ايام عادتها وما زاد على ذلك فهو  
استحاضة فان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فيضربها  
عشرة ايام من كل شهر الباقي المستحاضة والمستحاضة وهي

سلسل

سلسل البول والرحاف الدائم والجرح الذي لا يبرقأ يتوضون لوقت  
كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاء من الغرغرة والنوافل  
فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم وكان عليهم استئناف الوضوء  
لصلاة اخرى والنفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة والدم الذي  
تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة  
واقل النفاس لاخذ له واكثره اربعون يوما وما زاد على ذلك  
فهو استحاضة فاذا تجاوز الدم على اربعين وقد كانت هذه  
المرءة ولدت قبل ذلك ولها عادة معروفة في النفاس ردت الى ايام  
عادتها فان لم تكن لها عادة لم يبدء نفاسها اربعون يوما  
ومن ولدت ولدت في بطن واحد فنفاستها ما خرج من الدم  
عقب الولد الاول عند ابي حنيفة والي يوسف رحمهما الله وقال  
محمد بن زفر رحمهما الله نفاسها ما خرج من الولد عقيب الولد الثاني  
والله اعلم **باب النجاسة** تطهير النجاسة واجب من بدن  
المصل وتوبه والمكان الذي يصلي عليه ويجوز تطهير النجاسة  
بالماء وبكل ما يبع طاهر يمكن ان التها به كالخول وماء الورد والماء  
المستعمل واذا اصاب الحنف نجاسة لها جهر فحفت فذلكه  
الاخر جاز والمني نجس يجب غسل رطبة فاذا اجف على  
النوب اجزاء فيه الفرك والنجاسة اذا اصبحت المرأة  
والسيف اكتفى بمسحها وان اصابته الارض نجاسة فحفت  
بالسيف وذهب أثرها جازت الصلاة على مكانها لا يجوز  
التيتم منها ومن اصابه من النجاسة المغالطة كالدم المطايط

مل وما تراه



والبول والجزم مقدار درهم فما دونه جازة الصلاة معه وإن  
 زاد لم يجز وإن أصابه نجاسة مخففة كبوله ما يؤكل له  
 جازت الصلوة معه ما لم يبلغ ربع الثوب وتطهير النجاسة  
 التي يجب غسلها على وجهين في مكان له منها عين مرتبة فطهارها  
 وقال عنها إلا أن يبقى من أثرها ما يشق أن التها وما ليس له عين  
 مرتبة فطهارته أن يغسل حتى يغلب على ظن الغسل أنه قد  
 طهر الاستنجاء سنة يجزي فيها الحج والمرد وما قام مقامه  
 بمسحه حتى ينقيه وليس فيه عدد ومسحون وغسله بالماء  
 أفضل فإن تجاوزت النجاسة من مخجم لم يجز فيه إلا الماء  
 يستنجي بعظم ولا يرفق ولا يطعم ولا يمسح **كتاب الصلوة**  
 أول وقت الفجر إذا طلع الثاني وهو البياض المعتدل في الأفق  
 وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس أول وقت الظهر إذا زالت الشمس  
 وآخر وقتها عند أبي حنيفة رحمه الله إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى  
 في الزوال وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله إذا صار ظل كل شيء  
 مثله وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين وآخر  
 وقتها ما لم تغرب الشمس وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس  
 وآخر وقتها ما لم يغيب الشفق وهو البياض الذي في الأفق بعد الحجة  
 عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
 هو الحجة ثم في وقت العشاء إذا غاب الشفق وآخر وقتها  
 ما لم يطلع الفجر وأول وقت الوتر بعد العشاء وآخر وقتها  
 ما لم يطلع الفجر ويسمى الأسفار بالفجر ولا يراد بالظهر في الضيف

وتنقيها

وتنقيها في الشتاء وتأخير العصر لم تغير الشمس وتجهيل المغرب وتأخير  
 العشاء إلى ما قبل ثلث الليل ويستحب في الوتر لمن يأتى صلاة الليل  
 أن يؤخر الوتر إلى آخر الليل فإن لم يشق بالانتباه أو توفيل النور  
 والله أعلم **باب الأذان** الأذان سنة للصلوة  
 الخمسة والجمعة دون ما سواها وصفة الأذان معلومة أن يقول  
 الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد  
 أن لا إله إلا الله أشهد أن محمد رسول الله أشهد أن محمد رسول  
 الله حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله  
 أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ولا ترجيع فيه ويزيد في أذان الفجر  
 بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين والأقامة مثل الأذان  
 إلا أنه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين ويرسل في الأذان  
 ويجد في الأقامة ويستقبل بهما القبلة فإذا بلغ إلى الصلاة والفلاح  
 تحول وجهه يمينا وشمالا ويؤذن للفائتة ويقيم فإن فاتته  
 صلوات أذن للأولى وأقام وكان محيرا في الثانية أن شاء أن  
 وأقام وإذا حضر على الأقامة ويستحب للمؤذن أن يؤذن ويقيم  
 على طهر فإن أذن على غير وضوء جاز ويكره أن يقم على غير وضوء  
 أو يؤذن وهو جنب ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها  
 إلا في الفجر عند أبي يوسف رضي الله عنه والله أعلم **باب**  
**تشرائط** الصلاة التي تتقدمها يجب على المصلح أن يقم طهارة  
 من الأحداث ولا نجاسة على ما قدمناه ويسمى فورته والغزيرة

٧ شاعر



من الرجل ما تحت السرة الى الركبة والركبة من العورة ويدت  
المرءة الحرة كله عورة الا وجهها وكفيها وقد بينهما وما كان  
عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظفرها عورة وملا  
سوى ذلك من بدنها فليس بعورة ومن لم يجد ما يزيل به الجأسة  
صلى معها ولم يعد الصلوة ومن لم يجد ثوبا صلى عريانا قاعدا  
يومي بالركوع والسجود فان صلى قائما اجزاه والا اول افضل  
وبنوي للصلوة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينهما وبين  
الحرمة بعمل ويستقبل القبلة الا ان يكون خائفا فيصلي الى اي جهة  
قد ران اشتبهت عليه القبلة وليس بحزبه من يسأله عنها  
اجتهد ولم يفتان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا إعادة عليه  
وان علم ذلك وهو في الصلوة استدأر الى القبلة وبنى عليها والله  
اعلم **باب صفة الصلوة** ترايض الصلوة سنة التوبة  
والقيام والقرءة والركوع والسجود والقعدة في اخر الصلوة  
مقتلر الشهد وما زاد على ذلك فهو سنة واذا دخل  
الرجل في صلاته كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجازي بالجماع  
شحمي اذنيه فان قال بدلا من التكبير الله اجل واعظم اى  
الرحمن اكبر اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف  
رحمه الله يخرج به الا ان يقول الله اكبر والله اكبر الله اكبر  
الكبر ويغني به يديه اليمنى على اليسرى ويضعهما تحت سرة ثم  
يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك  
ولا اله غيرك **ويحذر** بالله من الشيطان الرجيم ويقرأ

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم ويسير بها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها  
او ثلاث آيات من اي سورة شاء واذا قال الامام ولا الضالين  
قال آمين ويقولها المؤمن ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتمد بيديه  
على ركبتيه ويفرج بين اصابعه ويبسط ظهره ولا يرفع راسه  
ولا ينكسه ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا وذلك  
ادناه ثم يرفع راسه ويقول سمح الله لمن حمده ويقول المؤمن  
ربنا لك الحمد فاذا استوى قائما كبر وسجد واعتمد بيديه على  
الارض ووضع جبهته بين كفيه وسجد على الفه وجبهته  
فاذا قعد على احداهما جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز الاقتصار على الالف الا من عذر فان  
سجد على كبري عما منه او خاضل ثوبه جاز وييدي ضبعيه ويجافي  
بطنه عن فخذه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة ويقول  
في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثا وذلك ادناه ثم يرفع  
راسه ويكبر فاذا اطمان جالس اكبر وسجد فاذا اطمان ساجدا  
كبر واستوى قائما على صدره وقدميه ولا يتعد ولا يعتمد بيديه  
على الارض ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى الا انه  
لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى فاذا  
رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش  
رجليه اليسرى فجلس عليها ونصب اليمنى نصبا وقبها اصابعها  
نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه وتشهد  
والشهادة ان يقول التحيات لله والدعوات والتسبيحات

Copyrighted material



السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى  
عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان  
محمد عبده ورسوله ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى ويجوز  
في الركعتين الاخيرتين فاتحة الكتاب خاصة فاذا جلس في اخر  
الصلوة جلس كل جلس في الاولى وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
ودعاء بما شاء مما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة  
ولا يدعوا بما يشبه كلام الناصر يسلم عن يمينه فيقول السلام  
عليكم ورحمة الله ويسلم عن يساره مثل ذلك ويجهر بالتكبير  
في الفجر والركعتين الاولىين من المغرب والعشاء ان كان اماما  
ويخفي القراءة فيما بعد الاولىين وان كان منفردا فهو بالخيار  
ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء خافت ويخفي امام القوم  
في الظهر والعصر والوتر ثلث ركعات لا يفصل بينهن بسلام  
ويقفن في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ويقرأ في كل ركعة  
من الوتر فاتحة الكتاب وسورة معها فاذا اراد القنوت  
كبر ورفع يديه ثم يقنت ولا يقنت في صلوة غيرها ولا يقرأ  
شيء من الصلوات قرءة سورة بعينها لا يجزي فيها غيرها  
ويكره ان يتخذ سورة بعينها الصلاة لا يقرأ غيرها وادنيها  
يجزي من القرءة في الصلاة ما يتناوله اسم القرآن عند اي حنيفة  
رحم الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجزي  
اقل من ثلاثة آيات قصار اواية طويلة ولا يقرأ الموتر  
خلف امام ومن اراد الدخول في صلاة غيره احتاج الى نيتين

منه

نية الصلوة ونية المتابعة والجماعة سنة مؤكدة واول  
الناس بالامامة اعلمهم بالسنة فان تساؤوا فاقروهم  
فان تساؤوا فاورعهم فان تساؤوا فاستمهم ويكره  
تقديم العبد والاعرابي والفاسق وولد الزنا والمماليق فان  
تقدموا جاز ويسفي للامام ان لا يطول بهم القرءة في الصلاة  
ويكره للنساء ان يصلين وحدهن جماعة فان فعلن ذلك  
وقفت الامام وسطمن ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه  
فان كانا اثنين تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يقعدوا  
بامرأة ولا يصي فان اقتدوا بطلت الصلوة ويصف الرجال  
ثم للصبيان اختافا ثم النساء فان قامت امرأة الى جنب رجل  
وهما مشتركان في صلوة واحدة افسدت عليه صلوته اذا نوى  
الامام امامتها وان لم ينو لم يضره ويكره للنساء حضور  
الجماعات ولا باس ان يخرج العجوزة في الفجر والمغرب والعشاء  
ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس بول ولا الطاهرات خلف  
المستحاضة ولا القاري خلف الامي ولا المكنتي خلف العريان  
ويجوز ان يؤم المقيم المتوضين والماسح على الخفين الغاسلين  
ويصلي القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي يركع ويسجد  
خلف الموحى ولا يصلي المفروض خلف المتفطر خلف المفترض  
ومن اقتدى بامام ثم علم انه على غير طهارة اعاد الصلوة  
ويكره المصلي ان يعبت بثوبه او جسده ولا بقلب الحصا

ولا يطهر من خلف  
من يصلي قدامه  
ولا يصلي المتفطر



الان لا يمكنه السجود عليه فيسوي مرة واحدة ولا يرفع  
 اصابعه ولا يتخير ولا يشبك يديه ولا يسدل ثوبه ولا  
 يعقب شعره ولا يكف ثوبه ولا يلتفت ولا يفتح كاهن  
 الكلب ولا يرد السلام بلسانه ولا يده ولا يترج الا من  
 عنده ولا ياكل ولا يشرب فان سبقه الحدث انصرف فان  
 كان اماما استخلف وتوضا وبني على صلوته ما لم يتكلم  
 ولا يستنشق افضل فان قام فاحتمل او جزا او اغم عليه  
 او قصمته استأنف الوضوء والصلوة وان تكلم في  
 صلوته عامدا او ناسيا بطلت صلاته وان سبقه  
 الحدث بعد التشهد وتوضا وسلم وان تعمد الحدث في هذه  
 الحالة او تكلم او عمل عملا ينافي الصلاة تمت صلاته وان  
 رأى المني الماء في صلاته بطلت صلاته وان رأى بعد  
 ما قعد مقدار التشهد او كان ماسيا على الخفين فانقضت  
 مدة مسحة او خلع خفيه بعمل رفيع او كان اميا فعمد سور  
 او عيانا فوجد ثوبا او موميا فقد ركع على الركوع والسجود او  
 تذكر ان عليه صلاة قبل هذه او احدث الامام القاري فا  
 استخلف اميا او طلعت الشمس في صلوة الفجر او دخل وقت  
 العصر في الجماعة او كان ماسيا على الجيرة فسقطت عن بطلت  
 صلاته في قولنا في حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
 ومحمد رحمه الله تمت صلاته والله اعلم **باب في اوقات**  
 ومن فاتته صلاة قضاها واذا حكرها وقد مضى على صلاة الوقت

الان  
 سكر

الان يخاف فوت صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت على العائنة  
 ثم يقضيها وان فاتته صلوة رتبها في القضاء كما وجبت  
 في الاصل الا ان تزيد الفوايت على ست صلوات فيسقط الترتيب  
 فيها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا ان زادوا الفوايت  
 على خمس صلوات سقط الترتيب **باب الاوقات**  
 التي تكبر فيها الصلوة لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند  
 قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها ولا يصلي على جنازة ولا يسجد  
 للصلاة المعصومة عند غروب الشمس ويكره ان يتقبل بعد  
 صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب  
 الشمس ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوايت ويسجد  
 للصلاة ويصلي على جنازة ولا يصلي ركعة الطواف ويكره  
 ان يتقبل بعد طلوع الفجر بالكثرة من ركعتي الفجر ولا يتقبل قبل  
 المغرب والله اعلم **باب النوافل** السنة في الصلوة ان  
 يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربع قبل الظهر وركعتين  
 بعدها واربع قبل العصر وان قبل العشاء واربع بعدها وان  
 شاء ركعتين ونوافل النهار ان شاء صلى ركعتين بتسليمه وان  
 فان شاء اربع او يكره الزيادة على ذلك واما نافلة الليل  
 فقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان صلى ثمان ركعات بتسليمه  
 واحدة جاز ومكره الزيادة على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد  
 رحمه الله تعالى لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمه واحدة  
 والفرقة في الفرض واجبة في الركعتين لا في التسليم وهو مخير في



في صلاة ركعتين في ركعتين  
 في ركعتين في ركعتين

Copyr ersity



الاخرين ان شاء قراء وان شاء سكوت وان شاء سبوح والقرعة  
 واجبة في جميع الركعات النفل وفي جميع التور ومن دخل في  
 صلاة النفل ثم افسدها قضاها ولزمه النفل بالشرع وان  
 صلى اربع ركعات وقد قعد في الاولى بقدر التشهد ثم افسد  
 الاخرين قضاها وقال ابو يوسف يقيض اربعاً ويصلي  
 النافلة قاعداً مع القدرة على القيام وان افتتحها قائماً ثم  
 جلس جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ولا يجوز  
 لا يجوز الا من عذر ومن كان خارج المصلي يتغل على ظهره وابتدأ  
 الى اوجه توجهت يومى ايماء **باب سجود السهو**  
 سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعد السلام بسجدة  
 سجدة تين ثم يشهد ويسلم والسهو يلزم اذا اراد المولى  
 صلاته فعلاً من جنسها ليس بها اوترك فعلاً مستقلاً  
 او ترك قراءة الفاتحة او القنوت او التشهد او تكبير  
 العيدين او جهراً امام فيما يخاف او خافت فيما يجهر  
 وسهو الامام يوجب على المؤتم السجود فان لم يسجد الامام  
 لم يسجد المؤتم فان سري المؤتم لم يلزم الامام ولا المؤتم  
 السجود ومن سري عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى  
 حال القعود اقرب عاد فجلس وتشهد وان كان الى حال  
 القيام اقرب لم يسجد السهو فان سري عن القعدة الثانية  
 فقام الى الخامسة ترجع الى القعدة فقام يسجد في الخامسة  
 للسهو والفي الخامسة وان قيد الخامسة بسجدة بطلت

وتحولت

وتحولت صلاته نفلًا وكان عليه ان يضم اليها ركعة سابعة  
 وان قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام الى الخامسة ولم يسلم  
 يظهر القعدة الاولى عاد الى القعود ما لم يسجد في الخامسة  
 ويسلم وان قيد الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة اخرى وقد  
 تمت صلاته فلم يدرك ثلثاً صلى ام اربعاً وكان ذلك اول  
 ما عرض له استئناف الصلوة وان كان الشك يعرضه كثيراً  
 بنى على غالب ظنه ان كان له ظن فان لم يكن له ظن بنى على  
 اليقين **باب صلاة المريف** اذا تعذر على المريف القيام  
 صلى قاعداً يركع ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود  
 يومى ايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى  
 وجهه شيئاً يسجد عليه فان لم يستطع القعود استلق على  
 ظهره وجعل رجليه الى القبلة واوى بالركوع والسجود فان اضطر  
 على جنبه ووجهه الى القبلة واوما جاز فان لم يستطع ايماء  
 برأسه اذ الصلوة ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه  
 فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام  
 وجاز ان يصلي قاعداً يومى ايماء فان صلى الصبح بعصر صلاته قائماً  
 ثم حدث به مرض ثمها قاعداً يركع ويسجد او يومى ان لم يستطع  
 الركوع والسجود او مستلقاً ان لم يستطع القعود ومات  
 صلى قاعداً يركع ويسجد لم يرض به ثم صبح بنى على صلاته قائماً  
 وان صلى بعض صلاته بايماء ثم قعد على الركوع والسجود استأنف

ويكون الركعتان الاخرتان  
 وفى حكمه فى صلاته



الصلوة ومن اغنى عليه خمس صلوات فما دونها قضاها اذا صح وان فاتته  
بالاغناء اكثر من ذلك لم يقض والله اعلم **باب سجود التلاوة**  
سجود التلاوة في القرآن اربع عشرة سجدة في آخر الاعراف وفي الرعد  
والنحل وبني اسرائيل ومريم والاولى في الحج والفرقان والنمل والحرشيل  
وص وحج السجدة والنجم واذا السماء انفثت واقرأ باسم ربك  
والسجود واجب في هذه المواضع كلها على التالي والسامع سواء  
قصد سماع القرآن او لم يقصد واذا تلى الامام آية سجدة سجد بها  
وسجد المأموم معه وان تلى المأموم لم يسجد الامام ولا المأموم  
وان سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة من رجل ليس في الصلاة  
لم يسجدوها وهم في الصلاة وسجدوها بعد الصلاة فان سجدوها  
في الصلاة لم تجزهم ولم تقصد صلاتهم ومن تلى آية سجدة فلم يسجد  
حتى دخل في الصلاة فتلاها وسجد لها اجزائه السجدة عن  
التلاوتين وان تلاها في غير الصلاة فسجد لها ثم دخل في الصلاة  
فتلاها سجد لها ثانية ولم تجزه السجدة الاولى ومن كبر تلاوة  
سجدة واحدة في مجلس واحد اجزائه سجدة واحدة ومن اراد  
السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا يقصد  
عليه ولا سلام **باب صلاة المسافر** السفر الذي يعبر  
به الاحكام ان يقصد الختان موضعاً بينه وبين مخرج مسيرة ثلاثة  
ايام ولياليها يسير الا يمشي الاقدام ولا يعتبر في ذلك السير في الماء  
وفرض المسافر عندنا في كل صلاة رابعة ركعتان ولا تجوز له التيادة  
عليها فان صلى اربعاً وقد قعد في الثانية مقدار التشهد اجزائه  
الركعتان عن فرضه وكانت الاخرى ان له نافلة فان لم يقعد مقدار التشهد  
في الركعتين الاولىين بطلت صلاته ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا

فارق بيوت مصر ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة  
او قرية خمسة عشر يوماً فصاعداً فيلزمه الاتمام واذا نوى  
الإقامة اقل من ذلك لم يتم فان دخل بلدة يصلح للإقامة ولم ينوي  
ان يقيم فيه خمسة عشر يوماً وانما يقول عند الخروج او بعد غد  
اخرج حتى يبق على ذلك سنين صلى ركعتين واذا دخل العسكر ارض  
الحرب ونو الإقامة خمسة عشر يوماً لم يتم الصلاة واذا دخل  
المسافر في صلاة المقيم مع بقاء الوقت اتم الصلاة وان دخل  
معه في فائتة لم تجز صلاته خلفه واذا صلى المسافر بالمقيمين  
صلى ركعتين وسلم ثم اتم المقيمين صلواتهم ويستحب له اذا  
سلم ان يقول اتموا صلواتكم فانا قوم مسفر واذا دخل المسافر  
مصره اتم الصلاة وان لم ينو الإقامة فيه ومن كان له وطن  
فاستقل عنه واستوطن غيره ثم سافر ودخل وطنه الاول  
لم يتم الصلاة واذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومنا خمسة  
عشر يوماً لم يتم الصلاة ومن فاتته صلاة في السفر قضاها  
في الحضر ركعتين ومن فاتته صلاة في الحضر قضاها في السفر اربعاً  
والعاصي والمطيع في سفرهما في الوضوء سواء **باب**  
**صلوة الجمعة** لا تقص الحجة الا في مصر جامع او في مصر  
ولا تجوز في القرى ولا تجوز اقامتها الا للسلطان او من  
امر من السلطان ومن شربها الوقت فتصح في وقت الظهر  
ولا تصح بعده ومن شربها الخطبة قبل الصلاة يخطب الامام  
خطبتين يفصل بينهما بقعدة خفيفة ويخطب قائماً على



طهارة فان اقمصر على ذكر الله تعالى اجزاه عند ابي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا بد من ذكر طويل يسمى  
خطبة وان خطب قاعدا او على غير طهارة جاز ويكره ومن  
نثر انطها الجماعة واقلم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ثلثة  
سوى الامام وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اثنان سوى الامام  
ويجوز للامام بالقرعة في الركعتين وليس فيها قرعة سورة بعينها  
ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا صبي ولا مكاتب  
ولا عبد فان حضروا وصلوا مع الناس اخرجهم عن وقت الوقت  
ويجوز للمساقر والمريض والعبد ان يؤموا في الجمعة ومن صلى الظهر  
في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عذر له كره له ذلك  
وجازت صلاته فان بدله ان يحضر الجمعة فتوجه اليها بطلت  
صلاة الظهر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى بالسعي وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى لا تبطل حتى يدخل مع الامام ويكره ان يصلي  
المعذورون الظهر في جماعة يوم الجمعة وكذلك اهل السجن  
ومن ادرك وبنى عليها الجمعة فان ادركه في التشهد او في سجود  
السجود بنى عليها الجمعة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى  
وقال محمد رحمه الله تعالى ان ادرك معه اكثر الركعة الثانية بنى  
عليها الجمعة فان ادرك معه اقلها بنى عليها الظهر واذا خرج الامام  
يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبة واذا  
اذن المؤذن يوم الجمعة الاذان الاول ترك الناس البيع والشرا  
وتوجهوا الى الجمعة فاذا اصبح الامام المنبر جلس واذا اذن المؤذن  
بنى يدي المنبر فاذا فرغ من خطبته اقاموا الصلوة **باب صلاة**

الامام يوم الجمعة  
معه ما ادركه

العبد

**العبد** يستحب يوم الفطر للانسان ان يطعم شيئا قبل الخروج الى  
المصلى ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويتوجه الى المصلى  
ولا يكبر جعرا في طريق المصلى عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويكبر  
في طريق المصلى عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا  
يتفضل في المصلى قبل صلاة العيد فاذا حلت الصلاة بارتفاع  
الشمس دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس خرج وقتها  
ويصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة افتتاح  
وثلثا بعدها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها ثم  
يكبر تكبيرة يركع بها ثم يبتدي في الركعة الثانية بالقرعة  
فاذا فرغ من القرعة كبر ثلاث تكبيرات ويكبر تكبيرة رابعة  
يركع بها ويرفع يديه في تكبيرات العيدين ثم يخطب بعد الصلوة  
خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها ومن فاتته  
صلاة العيد مع الامام يقضها فان غم الهلال على الناس  
ويستحبوا عند الامام بروية الهلال بعد الزوال صلى العيدين  
الغد فان حدث عذر يمنع الناس من الصلوة في اليوم الثاني  
لم يصلها بعده ويستحب في يوم الاضحى ان يغتسل ويتطيب  
ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة ويتوجه الى المصلى وهو يكبر  
ويصلي الاضحى ركعتين كلوة الفطر ويخطب بعدها خطبتين  
يعلم الناس فيها الاضحية وتكبير التشريق فاذا حدث عذر يمنع  
الناس من الصلوة في يوم الاضحى صلاها من الغد وبعد الغد  
يكتبرها بعد ذلك وتكبيرات التشريق انك عقيب صلوة الفجر



يوم معرفة وآخره عقيب صلاة العشر من يوم النحر عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الصلاة العشر من  
آخر أيام التشريق والتكبير عقيب العلووات المفروضات وهو أن  
يقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد  
**باب صلاة الكوف** إذا انكسفت الشمس صلى الإمام  
بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع واحد ويطول  
القرعة فيهما ويخفى الإمام القرعة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى يحجر بالقرعة ثم يدعوا بعدها حتى تنجلي  
الشمس ويصلي بالناس الإمام الذي يصلي بهم للجمعة فإن لم يحضر الإمام  
صلاها الناس فرادى وليس بخسوف القم جماعة وإنما يصلي  
كل واحد بنفسه وليس في الكوف خطبة والله أعلم **باب**  
**الاستسقاء** قال أبو حنيفة رضي الله عنه ليس في الاستسقاء  
صلوة مسنونة في جماعة فإن صلى الناس وحدا ناجزا وأما  
الاستسقاء الدعاء والاستغفار وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
يصلي الإمام بالناس ركعتين يحجر فيهما بالقرعة ثم يخطف ويستقبل  
القبلة بالدعاء ويقلب الإمام رأسه ولا يقبل القوم أرويتهم ولا  
يحضروا أهل الذمة الاستسقاء **باب قيام شهر رمضان**  
يستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم الإمام  
خمس ركعات في كل ركعة تسليمان ويجلس بين كل ركعة وبين  
مقدار ركعة واحدة يوتر بهم الإمام ولا يصلي الوتر جماعة في

لا في

غيره

غير شهر رمضان والله أعلم **باب صلاة الخوف** إذا اشتد  
الخوف جعل الإمام الناس طائفتين طائفة في وجه العدو وطائفة  
خلفه فيصلي الإمام بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فإذا أفرغ  
رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو  
وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهد  
وسلم ولم يملوا وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة  
الأولى فصلوا وحدا ركعة وسجدتين بغير قرعة وتشهدوا وسلموا  
ومضوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فيصلوا ركعة  
وسجدتين بقرعة وتشهدوا وسلموا فإن كان الإمام مقبها صلى  
لطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعتين ويصلي بالطائفة الأولى  
من الخرب ركعتين وبالثانية ركعة واحدة ولا يقاتلون في حال  
الصلوة فإن فعلوا ذلك بطلت صلواتهم وإذا اشتد الخوف صلوا  
ركبانا وحدا يومئذ بالركوع والسجود إلى أي جهة شاؤا إذا  
لم يقدروا على التوجه إلى القبلة **باب الجنائز** إذا احتضر  
الرجل وجّه إلى القبلة على شقه الأيمن ولقن الشهادتين فإذا  
مات شد الحية وغمضوا عينيه فاذا أرادوا غسله وضعوا  
الميت على سريته وجعلوا على عورقه خرقة ونزعوا عنه ثيابه  
ووضوه ولا يمحضون ولا يستنشقون ثم يفيضون الماء عليه ويحجر  
سريته ثم يورقون الماء بالماء وبالخرقة فإن لم يكن فالأمر القراح ويغسل  
رأسه وحيتته بالماء ثم يضع على شقه الأيمن فيغسل بالماء والماء  
حتى يورقوا الماء قد وصل إلى ما يلي التحت منه ثم يضع على شقه الأيمن

Copy ng university



فيغسل بالماء والسدر حتى يروي ان الماء قد وصل الى المايلى التي تحت منه  
ثم يجلسه ويستند اليه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً فان خرج منه  
شيء غسله ولا يعيد غسله ثم ينشفه في ثوب ويجعله في الكفانة  
ويجعل الحنوط في راسه وليسته والكافور على مساجده **والسنة**  
ان يكفن الرجل في ثلاثة اقباب ازار وقيمير ولفافة فان اقتصر  
على ثوبين جاز واذا اراد والفت للفاقة عليه ابتداءً بالجانب  
اليسر فالقوة عليه ثم باليمن فان خافوا ان ينقشر الكفن  
عنه عقدوه وتكفن المرأة في خمسة اقباب ازار وقيمير وخمار و  
خرقة تربط بها فوق ثديها ولفافة فان اقتصر واعلى ثلاثة  
اقباب جاز ويكون الخار فوق القيمير تحت اللفافة ويجعل شعرها على صدرها  
ولا يسرح شعر الميت ولا الحية ولا يقصر ظفره ولا يعقص شعره  
ويجمر الكفان قبل ان تدرج فيها وترا فاذا فرغوا منه صلوا عليه  
**واول الناس** بالصلوة عليه السلطان ان حضر فان لم يحضر فصلى القاضي  
فيستبقي تقديم امام الحي ثم الولي فان صلى عليه غير الولي والسلطان  
اعاد الولي ان شاء وان صلى الولي لم تجز لاحد ان يصلي بعده فاذا دفن  
ولم يصلي عليه صلى على قبره ثلاثة ايام والصلوة ان يكون تكبيرة بحمد الله  
تعالى عقيبها ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة  
فيها لنفسه وللميت وللمسلمين ثم يكبر تكبيرة رابعة ويسلم ولا  
يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى ولا يصلي على ميت في مسجد  
جماعة فاذا حملوه على سريره اخذوا بقوائمها الاربع ووضعوها  
به مسرعين دون الخشب فاذا بلغوا الى قبره كره للناس ان  
يجلسوا

يجلسوا قبل ان يوضع الميت عن اعناق الرجال ويحفر القبر  
ويأخذ ويخل الميت مما يلي القبلة فاذا اوضع في حده قال  
الذي يضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سلمناك ووضعناك ويوجه الى القبلة وتخل العقدة  
ويسوي اللين عليه ويكره الاجر والخشب ولا باس بالقصب  
ثم يمال عليه التراب ويسم القبر ولا يسطح ومن استهل  
بعد الصلاة سمي وغسل وصلي عليه وان لم يستهل ادرج في فرقة  
ولم يصلي عليه والله اعلم **باب الشهيد** الشهيد  
من قتله المشركون او وجد في المعركة قتيلا وبه اثر الجراحات  
او قتله المسلمون ظلماً ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلي  
عليه ولا يغسل واذا استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى وكذلك الصبي وقال ابو يوسف فحدهما  
الله تعالى لا يغسلان ولا يفصل عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه  
الفرو والخش والسهل والخف ومن ارثت غسل والارث ثلث  
ان ياكل او يشرب او يتداوى او يبقى حياً حتى يمضي عليه وقت صلوة  
وهو يعقل او ينقل من المعركة وهو حي ومن قتل في جد او قصاص غل  
وصلي عليه ومن قتل من البغاة او قطاع الطريق لم يغسل ولم يصلي  
عليه والله اعلم **باب صلاة في الكعبة** الصلاة في الكعبة  
جائز فوضوا ونفعلها فان صلى الامام جماعة في محل بعضهم ظهر  
الى الامام جاز ومن جعل منهم وجهه الى فجاء الامام جاز ومن



جعل منهم **فصل** في وجده الامام لم تجز صلاته واذا صلى  
 الامام في المسجد الحرام تخلق الناس جعل الكعبة وصلوا بطلا  
 الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته  
 اذا لم يكن من جانب الامام ومن صلى على ظهر الكعبة جازت  
 صلاته والله اعلم **كتاب الزكاة الزكاة**  
 على الحر المسلم البالغ العاقل اذا ملك نصابا كاملا ملكا تاما  
 وحال عليه الحول وليس على صبي ولا مجنون ولا مكاتب ولا مدبر  
 زكوة ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكوة عليه وان كان  
 له مال اكثر من الدين زكى الفاضل اذا بلغ نصابا وليس في دور  
 السكنى وقياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد  
 الخدمة وسلاح الاستعمال زكوة ولا يجوز اداء الزكاة الابنية  
 مقارنة لكل مقدار الواجب ومن تصدق بجميع ماله ولم ينوي  
 الزكاة سقط عنه فرضها **باب زكوة الابل ليس في اقل**  
 من خمس ودر من الابل صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وحال  
 عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث  
 شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع  
 وعشرين فاذا كانت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس  
 وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين  
 فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة الى ستين فاذا كانت  
 احدى وستين ففيها اربعة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا  
 وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين

وإذا كانت عشرين ففيها بنت لبون  
 وإذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون  
 وإذا كانت ستا واربعين ففيها بنت لبون  
 وإذا كانت احدى وستين ففيها بنت لبون  
 وإذا كانت ستا وسبعين ففيها بنت لبون  
 وإذا كانت احدى وتسعين ففيها بنت لبون

ففيها

ففيها حقتان الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فيكون في  
 الخمس شاة مع الحقتين وفي العشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث  
 شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى عاية وخمسين فيكون فيها  
 ثلاث حقات ثم تستأنف الفريضة ففي الخمس شاة وفي العشر شاتان  
 وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين  
 بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا  
 وتسعين ففيها اربع حقات الى مائتين ثم تستأنف الفريضة ابدا  
 كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين والست والاربع  
 سواء **باب صدقة البقر ليس في اقل من ثلثين من البقر**  
 صدقة فاذا كانت ثلثين سائمة وحال عليها الحول ففيها بتبع  
 او تسعة او في اربعين مسن او مائة فاذا ازادت على الاربعين  
 وجب في الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند اي حنيفة رحمه الله تعالى  
 ففي الواحدة رابع عشر مسنة وفي المائتين نصف عشرين مسنة وفي الثلث  
 ثلثة ارباع عشرين مسنة وفي المربعة عشرين مسنة وقال ابو يوسف  
 ومحمد رحمه الله تعالى لا ينبغي في الزيادة حتى تبلغ ستين فيكون فيها  
 بتبعان او بتبعتان وفي سبعين مسنة وتبع وفي ثمانين مسنان  
 وفي تسعين ثلثة اربعة وفي مائة بتبعتان ومائة وعشرين  
 يتبع العرض في كل عشرين بتبع الى مائة ومن مائة الى بتبع والواحد  
 والبتس سواء وفي وجوب العرض **باب صدقة الغنم ليس في**  
 اقل من اربعين شاة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة وحال  
 عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا ازادت واحدة

Copy



والذي يؤخذ في  
الزكاة الشئ  
هو ما تحت  
له سنة  
٥١

ففيها شتانان المائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه  
فاذا بلغت اربعائة ففيها اربع شياه ثلثي كل مائة شاة شاة  
والضمان والمغسوة **باب زكاة الخيل** اذا كانت  
الخيول سائمة ذكورا واناثا او اناثا وحال عليها الحول فصاحبها  
بالخير ان شاء اعطى عن كل فرس دينار او ان شاء قوتها واعطى  
عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وليس في ذكورها منفردة زكاة  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا زكاة في الخيل ولا شئ  
في البغال والحمير ان تكون للتجارة وليس في الفصلاان والجمال  
والعجايل صدقة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الا ان  
يكون معها كهار وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجب فيها واحدة  
منها ومن وجب عليه حسن فلم يوجد عنده اخذ المصدق اعلم  
منها ورد الفضل واخذ دوخها واخذ الفضل منه ويجوز  
دفع القيمة في الزكاة وليس في العوامل والعلوفه صدقة ولا  
ياخذ المصدق خيالا للمال ولا رذاته وياخذ الوسط منه  
ومن كان له نصاب فاستفاد في انشاء الحول من جلسته ضمه  
الى ماله وزكاة به والسائمة هي التي تكتفي بالرعي في اكثر حولها  
فان اعلفها نصف الحول واكثر فلا زكاة فيها والزكاة عند  
ابي حنيفة وابي يوسف يجب في النصاب دون العفو  
وقال محمد رحمه الله تعالى فيها جميعا واذا هلك المال بعد  
وجوب الزكاة سقط فرضها عنه وان قدر الزكاة على الحول  
وهو مالك النصاب جاز والله اعلم **باب زكاة الفضة**

والذي يؤخذ في  
الزكاة الشئ  
هو ما تحت  
له سنة  
٥١

ليس

ليس فيها دون مائتي درهم صدقة فاذا كانت مائتي درهم وحال عليها  
الحول ففيها خمسة دراهم ولا شئ في الزيادة حتى تبلغ اربعين  
درهما فيكون فيها درهم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثلثي كل اربعين  
درهما درهم وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ما زاد على المائتين  
فزكاته بحسابه واذا كان الغالب على الورق الفضة وهي في حكم  
الفضة واذا كان عليها الفضة في حكم العروض يعتبران بتبلغ قيمتها  
نصابا والله اعلم **باب زكاة الذهب** ليس فيها دو  
عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا وحال  
عليها الحول ففيها نصف مثقال ثلثي كل اربعة مثاقيل قيراطان  
وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بئر الذهب  
والفضة وحليهما والائنة منهما الزكاة **باب زكاة العروض**  
الزكاة واجبة في عروض التجارة كاسنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا  
من الورق او الذهب يقومها بما هو انفع للفقراء والمساكين منها واذا كان  
النصاب كاملا في طرف الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة ويضم  
في العروض الى الذهب والفضة وكذلك يغم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى  
يتم النصاب عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضم  
الذهب الى الفضة بالقيمة ويضم بالاجزاء **باب زكاة الزروع**  
**والثمار** قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في قليلها اخرجته الارض وكثرة  
العشر سواء سقي سقي او سقطه السماء الى الحطب والقصب  
والعشر وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يحسب العشر الا في  
لعمرة باقية اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا

اي ثلثين درهم  
سنة او اقل  
نصابا

Copy



بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وليس في الخفراوات عندها عشر وما  
سقى لغرب او دالية او ساقية ففيه نصف العشر على القولين  
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى فيما لا يوسق كالزعفران و  
القطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق  
من ادنى ما يدخل تحت الوسق وقال محمد رحمه الله تعالى يجب  
العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه  
فما عثر في القطن خمسة اجمال وفي الزعفران خمسة املاء وفي الفول  
العشر اذا اخذ من ارض العشر قل او كثر عند ابي حنيفة وقال ابو  
يوسف لا يثني فيه حتى يبلغ عشرة ارفاق وقال محمد رحمه الله  
تعالى عليه لا يثني فيه حتى يبلغ خمسة ارفاق والفرق ستة و  
ثلثون رجلا بالعراق وليس في الخارج من ارض خارج عشر  
**باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز**  
قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين  
عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل  
الله وابن السبيل الآية هذه ثمانية اصناف وقد سقط  
منها المؤلفة قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى  
عنهم والفقير من له ادنى شئ والمساكين من لا يثني له العامل  
يدفع اليه الامام بقدر عمله ان عمل والرقاب يعان  
المكاتبون في فك رقابهم والغارم من لزومه دين وفي  
سبيل الله منقطع الغزاة وابن السبيل من كان له مال  
في وطنه وهو في مكان اخر لا يثني له فيه فلهذه جهات

الزكاة

١٧  
الزكاة **والله اعلم** ان يدفع الزكاة الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على  
صنف واحد ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذي ولا يثني بها مسجد  
ولا يكفن بها ميت ولا يشتري بها رقة تعتق ولا تدفع الى غني  
ولا يدفع الزكاة الى ابويه وجده وان علا ولا الى ولده وولده  
وان اسفل ولا الى امرأته ولا تدفع الى زوجها عند ابي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تدفع اليه ولا يدفع الى  
مكاتبه ولا الى مملوكه ولا الى غني ولا ولد غني اذا كان صغيرا ولا يدفع  
الي بني هاشم وعلم اليعلى والعباس والجعفر والعميل والمارث بن محمد  
المطلب ومواليهم وقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا دفع الزكاة  
الى رجل يظنه فقيرا ثم علم انه غني او هاشمي او كافر او دفع في ظلة  
الى فقير ثم بان انه ابوه او ابنه فلا اعاد عليه وقال ابو يوسف رحمه الله  
تعالى يجب عليه الاعادة ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه  
لم يخرج في قولهم جميعا ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا من ارباكالان  
وجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا مكسبا ويكره  
نقل الزكاة من بلد الى بلد اخر وانما يفرق صدقة كل قوم فيهم الا ان ينقلها  
الانسان الى قريته او الى قوم هم اخرج من اهل بلده ولا يسأل من له  
قوت يومه والله اعلم **باب صدقة العطل** صدقة العطل  
واجبة على الحر المسلم اذا كان مالكا لمقدار النصاب فاضلا عن مسكنه  
وثيابه واثاقته وفروسه وسلاحه وبعبارة يخرج ذلك عن نفسه  
وعن اولاده الصغار وعن ماله الذي لا يورث من زوجته ولا  
عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولا يخرج من مكاتبه ولا من يملك



للتجارة والعبد بين شريكين لا فطرة على واحد منهما ويؤدي المسلم  
الفطرة عن عبده الكافر والفطرة نصف صاع من برأ وصاع  
من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير أو صاع ثمانية ارطال  
بالعراقي عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف  
رحمهما الله تعالى خمسة ارطال وثلاث رطل ووجوب الفطرة يتعلق  
بتعلق بطول الفجر الثاني من يوم الفطرة فمن مات قبل ذلك لم  
تجب فطرته ومن أسلم أو ولد بعد طلوع الفجر الثاني لم تجب فطرته  
ويستحب للناس أن يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى  
فإن قدموها قبل يوم الفطرة جاز وإن أخرها عنه لم تسقط وإن  
عليهم إخراجها والله أعلم بالقواب **كتاب الصوم**  
الصوم ضربان واجب ونفل فالواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان  
يعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه بنية من الليل  
وإن لم ينو حتى أصبح أخراته النية ما بينه وبين الزوال والغرب  
الثاني ما ثبت في النعمة كقضاء شهر رمضان والنذر المطلق و  
الكفارة فلا يجوز له بنية من الليل وكذلك الصوم الطهاري  
وما استبه ذلك والنفل كله يجوز صومه بنية من النهار قبل  
الزوال ويستحب للناس أن يمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من  
شعبان فإن رآه صاموا وإن غم الهلال عليهم الكفارة عدة شعبان  
ثلاثين يوماً ثم صاموا ومن رأى هلال رمضان وحده صام وإن لم  
يقبل الإمام شهادته وإذا كان بالسما علة قبل الإمام شهادة  
الواحدة

الواحدة لعدل في رؤية الهلال رجلان أو امرأة حران أو عبداً  
فإن لم يكن بالتصا علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم  
بغيرهم ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس  
والصوم من حين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس والصوم هو  
المسالك عن الأكل والشرب والجماع بخلاف النية فإن أكل الصائم أو جامعاً  
لم يفطر وإن كان ذلك يفطر صومه فكل بعد ذلك متعمداً فعليه القضاء  
ولا كفارة عليهم وإن نام فاحتل وأخطر إلى امرأة فأنزل أو أدهن أو احتجم  
أو كحل أو قبل لم يفطر وإن أنزل بقلية أو طيس فعليه القضاء ولا كفارة عليه  
ولا بأس بالقبلة إذا أمن على نفسه ويكره أن يرى من وادعه الفجر لم  
يفطر وإن استقاء عدا ملاء فيه فعليه القضاء ومن ابتلع الحصة أو الحديد  
افطر ومن جامع عامداً في أحد السبلين أو أكل أو شرب ما يتغذي به أو  
يتداوى به فعليه القضاء والكفارة مثل كفارة الظهار ومن جامع فيما  
دون الفرج فأنزل فعليه القضاء ولا كفارة عليه وليس في إفساد صوم غير  
شهر رمضان كفارة ومن احتقن أو استعط أو قطر في أذنيه أو دوا  
جائفة أو أمة بد أو رطب فوصل إلى جوفه أو دماغه افطر وإن أقطر  
في أجليه لم يفطر عند أبي حنيفة رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمهما الله  
يفطر ومن ذاق شيئاً بفمه لم يفطر ويكره له ذلك ويكره للمرأة أن تمضغ  
لصبيها الطعام إذا كان لها منه يد ومضغ العلك لا يفطر الصائم ويكره  
له ذلك ومن كان مريضاً في رمضان فخاف أن يصام ازداد مرضه افطر وقضى وإن  
كان مسافراً لا يستخير بالصوم فصومه أفضل وإن افطر وقضى جاز وإن مات  
المريض أو المسافر عدا على حاله لم يلزمه القضاء وإن صح المريض أو أقام المسافر  
شهرين أو زهما القضاء بقدر الصحة والأقامة وقضاء شهر رمضان إن

في شهر رمضان

تعالى







لا يجرد النعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين ولا يغطي رأسه ولا  
وجهه ولا يمس طيبا ولا يخلق رأسه ولا شعره نته ولا يقص  
من لحية وشاربه ولا من أطفاره ولا يلبس ثوبا مصبوغا بغير  
ولا يبرغزان ولا بعصر إلا أن يكون غسلا لا يفيض ولا بأس بان يفصل  
ويدخل الحمام ويستظل بالبيت والمحمل ويشد في وسطه الهيمان ولا  
يغسل رأسه ولا لحية بالخطم ويكثر من التلبية عقب الصلاة  
وكما علا شرقا وهبط واديا أولقي ركبانا وبلا سحر فاذا  
دخل مكة ابتداء بالمسجد الحرام فاذا أعان البيت كبر وهلل ثم  
ابتداء بالحج الأسود فاستقبله وكبر ورفع يديه واستلمه وقوله  
ان استطاع من غران يوزي مسلما ثم اخذ على يمينه مما يلي الباب  
وقد اطلع قبل ذلك رداءه على كتفه فيطوف بالبيت سبعة  
اشواط ويجعل طوافه من وراء الحطيم ويرمل في الاشواط الثلاثة  
الاولى حيث يشاء بقى على هيئته ويستلم الحجر كما مر به ان استطاع وكتم  
بالاستلام الطواف ثم يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين او حيث ما  
يسر من المسجد وهذا الطواف القدوم وهو سنة وليس  
بواجب وليس على اهل مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد  
عليها ويستقبل البيت وكبر ويحلل ويحلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو  
الله تعالى لحاجته ثم ينحط نحو المروة ويمشي على هيئته فاذا بلغ الى بطن  
الوادي سعى بين الميادين الاخرين سعيا حتى يأتي المروة فيصعد عليها  
ويجعل كالفعل على الصفا وهذا اشواط فيطوف سبعة اشواط  
يمشي بالصفا ويحتم بالمروة ويقيم بمكة حراما فيطوف بالبيت  
كما بدأه ويعلي كل اسبوع ركعتين فاذا كان قبل يوم الترويه  
يوم خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة  
بعرفات والوقوف والا فاضة فاذا صلى الفجر يوم الترويه بمكة

حين

خرج الى منى فقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فيقيم  
بها فاذا زالت الشمس من يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر يتدبر  
فيخطب خطبة قبل الصلوة يعلم الناس فيها الصلوة والوقوف بعرفة والمزلفة  
ومجي الجمار والخرو طواف الزيادة ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر باذان  
واقامتين ومن صلى في رحله وعده صلى كل صلاة منها في وقتها عند اي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد يجمع بينهما المنفردة ثم يتوجه الى الموقف  
فيقف بقرب الجبل وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة وينبغي للامام ان يقف  
بعرفة على راحته ويدعو ويعلم الناس المناسك ويستحب ان يفصل قبل الوقوف  
بعرفة ويحشد في الدعاء فاذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه على  
هينتهم حتى يأتوا المزلفة فيزولون بها والمسيح ان ينزلوا بقرب الجبل الذي  
عليه الميمنة يقال له قرنخ ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان  
واقامة ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند اي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فاذا  
طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل ثم وقف ووقف الناس معه فدعوا  
والمزلفة كلها موقف الا بطن محسرت ثم افوا الامام والناس معه قبل طلوع  
الشمس حتى يأتوا منى فيتبدي بحجرة العقبة فيرميها من بطن الوادي سبع حصاة  
مثل حصي الخذف يكبر مع كل حصاة والائت بها ويتطعم التلبية مع اول حصاة  
ثم يذبح ان احب ثم يخلق او يعصر ثم يمسح برأسه ويحلق له كل شيء الا النساء ثم  
يأتي بمكة من يومه ذلك او من الغداة ومن بعد الغداة فيطوف بالبيت طواف  
الزيادة لسبعة اشواط **فان كان** سعي بين الصفا والمروة عقب طواف القدوم لم يرمل  
في هذه الطواف ولا سعي عليه وان لم يكن قدم السعي رمل في هذا الطواف وسعي بعده  
على ما قد مضى **وقد حلل** النساء وهذا الطواف هو المزمع في الحج **وكبر** تأخير عن هذه  
الايام فان أخره عنها لم يؤمه دم عند اي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يعود الى منى فيقيم بها



**فاذا زالت الشمس** من يوم الثاني من يوم الحر رمى الجمار الثلاث يستدعى  
 بالتي تلى المسجد الحيف فيرميها بسبع حصاة يكبر مع كل حصاة ويقف  
 عندها ويدعو ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي  
 حجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من العذو رمى  
 الجمار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك فاذا اراد ان يتجمل نفر نفر  
 الى مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع بعد زوال  
 الشمس **فان قدم الرمي** في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويكره ان يقدم الانسان نقله الى مكة ويقف حتى  
 يرمي فاذا نفر الى مكة تنزل بالمحصب ثم طاف بالبيت سبعة استواظ  
 لا يرمي فيها وهذا طواف الصدر وهو واجب الاعلى اهل مكة ثم  
 يعود الى اهله **فان لم يدخل الحرم** مكة وتوجه الى عرفات ووقف  
 فيها على ما قدمناه فقد سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه  
 تركه ومن ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع  
 الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ومن اجاز بعرفة وهو قائم او معي عليه او  
 لم يعلم الكفارة اجراه ذلك عن الوقوف **والمرءة** في جميع ذلك لا رجل غير  
 انها لا تكسر راسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا يرمي  
 في الطواف ولا تسوي بين الميئين ولا تخلف راسها ولكن تقصر **باب**  
**القرآن** القرآن عندنا افضل من التمتع والافراد وصفة القرآن ان يهل  
 بالمرءة والحج معان الميقات ويقول عقب الصلوة **اللهم اني اريد**  
**العمرة والحج قيسريها** **وتقبلها مني** فاذا دخل مكة ابتداء  
 وطاف بالبيت سبعة استواظ يرمي في الاستواظ الثلاثة

الاول

الاول منها ويسعى بعدها بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة ثم  
 يطوف بعد السعي طواف القدوم ويسعى بين الصفا والمروة كما يسا في  
 المفرد فاذا رمى الجمره يوم النحر ذبح شاة او بقرة او بدنة **الحج**  
 بدنة وهذا دم القرآن فان لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج  
 او فها يوم عرفة فان فاتة الصوم حتى دخل يوم النحر لم يجز الا الدم  
 ثم يصوم سبعة ايام اذ ارجع الى اهله فان صامها بمكة بعد فراغه  
 من الحج جاز وان لم يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفات فوقف بها على ما قدمناه  
 فقد صار رافضا لعمرة بالوقوف وبطل عنه دم القرآن وعليه دم لرفض  
 العمرة وعليه قضاؤها **باب التمتع** التمتع افضل من الافراد  
 عندنا والتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدي ومتمتع لا يسوق  
 الهدي وصفة التمتع ان يبتدي من الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة  
 فيطوف لها ويسعى ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته ويقطع التلبية  
 اذا ابتداء بالطواف ويقف بمكة حلالا فاذا كان يوم التروية اوم  
 بالحج من المسجد وفعل ما يفعل الحاج المفرد وعليه دم التمتع فان لم  
 يجد ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع الى اهله وان  
 اراد التمتع ان يسوق الهدي اوم وساق هديته فان كانت بدنة  
 قلدها بمزادة او نعل واشعر الهدنة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
 وهو ان يشق سنامها عن الجانب الايمن ولا يشعر عند ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يلحق من عمرته حتى يحرم بالحج يوم التروية  
 وان قدم الاوام قبله جاز وعليه دم فاذا حلق يوم النحر فقد حل  
 من الايامين وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة



واذا عاد والمتبع الى بلدة بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدى  
بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج فطاف لها اقل من اربعة  
اشواط ثم دخل شهر الحج فتمتعها واهرم بالحج كان متمتعا وان  
طاف لعمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامه  
ذلك لم يكن متمتعا واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشرة من ذي  
الحجة فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه والقعدة حجا واذا  
حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت وصنعت كل ما يصنع  
الحاج غير انها لا تطوف بالبيت صمما نظرا وان حاضت بعد  
الوقوف وطواف الزيارة انقضت مما ملكه ولا يشي عليها لركن  
الحج **باب الجنائيات** اذا تطيب المحرم  
فعليه الكفارة فان طيب عضو اكله من اعضائه فما زاد فعليه  
دم وان طيب اقل من ذلك فعليه صدقة وان لبس ثوبا مخيطا او  
عظمي راسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه  
صدقة وان حلق ربع راسه فصاعدا فعليه دم وان حلق اقل  
من الربع فعليه صدقة وان حلق مواضع المحاجم فعليه دم عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه  
صدقة وان قص اظفار يديه ورجليه فعليه دم وان قص اظفاره  
او رجل فعليه دم وان قص اقل من خمسة اظفار فعليه صدقة  
وان قص خمسة اظفار فمغترقة من يديه ورجليه فعليه صدقة عندهما  
وقال محمد رحمه الله تعالى عليه دم وان تطيب ولبس او حلق من غير  
فحرم ان يشاء ورجح شاة وان شاء تصدق على ستة مساكين

بثلثة

بثلثة اصوع من طعام وان شاء صام ثلثة ايام وان قبل او لم  
بشهوة فعليه دم وان جامع في احد السيلين قبل الوقوف بعرفة فسد  
حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفد الحج وعليه القضاء  
وليس عليه ان يعاقب امرته اذا حج بها في القضاء ومن جامع بعد الوقوف  
بعرفة لم يفد حجه وعليه بدنة وان جامع بعد الحلق فعليه شاة ومن  
جامع في العمرة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط افسدها ومضى فيها وقضاها  
فعليه شاة وان وطئ بعد ما طاف اربعة اشواط فعليه شاة ولا تصد عمرته  
ومن جامع ناسيا لم يملك جامع عامدا ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة  
ان طاف جنبيا فعليه شاة ومن طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة وان كان  
جنبيا فعليه بدنة والافضل ان يعيد الطواف ملذام بركة ولا يرح عليه ومن طاف  
طواف الصدر محدثا فعليه صدقة وان كان جنبيا فعليه شاة ومن ترك من طواف  
الزيارة ثلثة اشواط فمادونها فعليه شاة وان ترك اربعة اشواط بقي محرما  
ابدا حتى يطوفها ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه صدقة وان  
ترك طواف الصدر واربعة اشواط منه فعليه شاة ومن ترك السعي بين  
الصفا والمروة فعليه شاة وحجه تام ومن افاض من عرفة قبل الالام فعليه دم  
ومن ترك الوقوف بالمرولة فعليه دم ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه  
دم وان ترك رمي يوم واحد فعليه دم ومن ترك رمي احدى الجمار الثلاث  
فعليه صدقة وان ترك رمي جمرة العقبة في يوم النحر فعليه دم ومن اخر الحلق حتى  
مضت ايام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله وكذلك ان اخر طواف الزيارة  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا اقبل المحرم صيدا او ول عليه من قتله فعليه الجراء  
يسوي في ذلك العامد والناسي والمبتدي والعايد والجر او عند أبي حنيفة والي



يوسف رحمه الله تعالى ان يقوم الصيد في المكان الذي قتله فيه او في  
 اقرب المواضع منه ان كان في بركة يقومه ذوا عدل ثم هو يخرج القيمة  
 ان شاء وابتاع بها هديا فذبح ان بلغت قيمته هديا وان شاء واشترى  
 بها طعاما فصدق به على كل مكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا  
 من شعير وان شاء وصام عن كل نصف صاع من بر يوما او عن كل صاع من  
 شعير يوما فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو مخير ان شاء  
 يصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملا وقال محمد رحمه الله تعالى  
 يجب في الصيد النظر فيما له نظير ففي البطي شاة وفي الضبع شاة  
 وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفوة وفي النعامه بدنه ومن جرح  
 صيدا او نتف شعره او قطع عضوا منه فمن عاقبته وان نتف  
 ريشه طيرا او قطع قوائم صيد فخرج من حين الامتناع فعليه قيمته  
 كاملة ومن لم يربص صيد فعليه قيمته فان فرج من البصر فرج هيت  
 فعليه قيمته حيا وليس في قتل الغراب والحداة والذئب والحية والقر  
 والغارة جزاء وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد شي ومن  
 قتل قملة تصدق بما شاء ومن قتل جرادة تصدق بما شاء ومن قتل  
 من جرادة ومن قتل مالا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع والوحوش فعليه الجزاء  
 ولا يتجاوز قيمتها شاة وان صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه  
 وان اضطر المحرم الى اكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء ولا بأس بان يذبح  
 المحرم الشاة والبقرة والبعير والدجاج والبط الكسكري ومن قتل حماما  
 مسرورا او طيبا مستأنسا فعليه الجزاء واذا ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة  
 لا يحل اكلها ولا بأس بان يأكل المحرم لحم صيدا حيا حلالا ذكاه اذا لم يدل  
 المحرم عليه ولا امره بصيده وفي صيد المحرم اذا ذبحه الحلال فعليه الجزاء  
 وان فطر

٢٣  
 قطع حشيش الحرم او شجرة الذي ليس بمملوك ولا هو مما يثبت الناس فعليه  
 قيمته وكل شيء فعله العاين مما ذكرنا ان فيه على المفرد وما فعله على  
 دم الحجته ودم لعمريه الا ان يجاوز المبيعات من غير اهرام ثم يحرم بالعمرة  
 والحج فيلزمه دم واحد واذا اشترى كحرمان في قتل صيد فعلى كل  
 واحد منها الجزاء كاملا واذا اشترى حلالا في قتل صيد الحرم فعليه  
 جزاء واحد واذا باع الحرم صيدا وابتاعه فالباع باطل **باب**  
**الاحصار** اذا احصر المحرم بعدد او اصابه مرض يمنعه من المضي  
 جازله التحلل وقيل له ابعت شاة يذبح في الحرم وواعد من يحلها يوما  
 بعينه يذبحها فيه ثم تحلل وان كان قارنا بعث بدنين ولا يجوز ذبح دم  
 الاحصار الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم التحلل الى جيفة رحمه الله تعالى  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في  
 يوم النحر ويجوز للحصر بالعمرة متى شاء والمحصر بالحج اذا تحلل فعليه  
 حجة وعمرة وعلى المحصر بالعمرة القضاء وعلى العاين حجة وعمرة  
 واذا بعث المحصر هديا واعد لهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال  
 الاحصار فان قدر على ادراك الهدي والحج لم يجز له التحلل ولزمه المضي  
 فان قدر على ادراك الهدي دون الحج تحلل وان قدر على ادراك الحج دون  
 الهدي جازله التحلل استحسانا ومن احصر بمكة وهو ممنوع من الوقوف  
 والطواف كان محصرا وان قدر على احد هما فليس بمحصر **باب**  
**الغوات** ومن احرم بالحج فغاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر  
 من يوم النحر فقد غاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى ويتحلل ويقضي  
 الحج من قابل ولا دم عليه والعمرة لا تنفوت وهي جائزة في جميع



السنة الاضمة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم الفروا يامر  
التشريع والعمرة سنة وهي الاحرام والطواف والسعي والحلق  
**باب الهدى** الهدى ادناه شاة وصوم من ثلثة  
انواع من المبلر والبقر والغنم يجزي في ذلك الشئ فصاعدا الا ان الضن  
فان الجذع يجزي فيه ولا يجزي في الهدى مقطوع الاذن واكثرها  
ولا مقطوع الذنب ولا اليد ولا للرجل ولا الذاهية العين ولا  
العجاء ولا العرجاء التي لا تمتشي الى المنسل والشاة جائزة في  
كل شئ الا في موضعين من طاف طواف الزيارة جنبا ومن جامع  
بعد الوقوف بعرفة فانه لا يجوز الا بدنة والبذنة والبقر يجزي  
كل واحدة منهما عن سبعة اذ كان كل واحد من الشركاء يريد  
القرية فان اراد احدهم بنصيبه اللحم لا يجزي الباقي ويجوز  
الاكل من هدي التطوع والمنفعة والقران ولا يجوز الاكل من بقية  
الهدايا ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمنفعة والقران الا في يوم  
النحر ويجوز ذبح بقية الهدايا اي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا  
الا في الحرم ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم ولا يجب  
التعريف بالهدايا والافضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح  
والاولى ان يتولى الانسان ذبحها بيده اذ كان يحسن ذلك  
ويتصدق بجلالها وخطامها ولا يعطى اجرة الجار منها وفروها  
بدنة فاحظر الى ركوبها ركبا وان استغنى عن ذلك لم يركبها وان  
كان لها لبن لم يلبعها ويضخ خرعها بالماء البارد حتى ينقطع لبنها  
ومن ساق هديا فعطب فما لطبق فان كان تطوعا فليس عليه غيره

وان كان

وان كان عن واجب فعليه ان يقيم غير مقامه وان اصابه عيب كبير اقام  
غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء واذا عطبت البدنة في الطريق  
فان كانت تطوعا نحرها وصنع بخلها بدنها وضرب صفتها ولم ياكل  
منها فهو لا غير من الاغنياء وان كانت واجبة اقام غير ما معها  
وصنع بها ما شاء ويقلد هدي التطوع والمنفعة والقران ولا يهد  
دم الا حصار ولا دم الجنائيات والله اعلم **كتاب**  
**البيع** البيع ينقذ بالايجاب والقبول اذ اكانا بلفظ  
الماضي واذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار ان شاء  
قبل في المجلس وان شاء رده وايهما قام من المجلس قبل القول بطل  
الايجاب فاذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لواحد  
منهما الا من عيب او عدم روية والمعاوض المشار اليها لا يحتاج الى  
معرفة مقدارها في جواز البيع والائمان المطلقة لا تصح الا ان يكون  
معرفة القدر والصفة ويجوز البيع بثن حال ومو أجل اذ كان الاجل  
معلوما ومن اطلق الثمن فما البيع كان على غالب نقد البلد فان كانت  
النقود مختلفة فالبيع فاسدا ما ان يبين احدهما ويجوز بيع الطعام  
والحبوب كلها مكاللة ومجازنة وباناء بعينه لا يوفى بمقداره ولو كان  
حجر بعينه لا يوفى بمقداره ومن باع صبرة طعام كذا قنير بدينار كان البيع  
في قنير واحد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى اما ان تسمى جملة قنيراتها  
ومن باع قطع غنم كل شاة بدينار فابيع فاسد في جميعها وكذلك  
من باع ثوبا بمائة كل ذراع بدينار لم يسم جملة الذراعان ومن باع صبرة  
طعام على انها مائة قنير بمائة درهم فوجدها اقل كان المشتري بالخيار

والله اعلم



ان شاء اخذ الموجود بحصته من الثمن وان شاء فسخ البيع وان وجدها  
اكثر فالزيادة للبائع ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة او ارضا  
على ان يعمد عشرة ذراع بمائة فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بحملة  
الثمن وان شاء تركها وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري  
ولا خيار للبائع وان قال بعثتها على ان يعمد عشرة ذراع بمائة درهم كل ذراع  
بدرهم فوجدها ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها بحصتها من الثمن  
وان شاء تركها وان وجدها زائدة كان للمشتري بالخيار ان شاء اخذ  
الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ البيع ولو قال بعثت هذه الثياب  
على ان يعمد عشرة ثواب بمائة كل ثوب بعشرة فان وجدها زائدة فالبائع  
فاسد فان وجدها ناقصة جاز البيع بحصته ومن باع دارا دخل  
بناؤها في المبيع وان لم يستمه وان باع ارضا دخل ما فيها من  
الحقل والشجر في البيع وان لم يستمه ولا يدخل الذرع في بيع المارض  
او بالتسمية ومن باع نخلا او شجرا فيه ثم فتمرت له للبائع الا ان  
يشترطها المتاع ويقال للبائع اقطعها وسلم المبيع ومن باع ثمرة  
لم يبد صلاحها وقد بدأ جاز البيع ووجب على المشتري قطعها  
في الحال فان شرط تركها على النخل فسد البيع ولا يجوز ثمرة في  
منها ارضا معلومة ويجوز بيع الخنطة في سبلها والباقي  
في فسيورها ومن باع دارا دخل في البيع مفاتيح اغلاقها واجرة  
الكيل وناقدا الثمن على البائع واجرة وزن الثمن على المشتري  
ومن باع سلعة بثمن قيل للمشتري ادفع الثمن او لا فادفع  
قبل البائع سلم المبيع ومن باع سلعة بسلعة او ثمن اقل لها

سما

سما معا **باب خيار الشرط** خيار الشرط جائز  
في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار ثلثة ايام فارد ونحسا  
ولا يجوز اكثر من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز اذا سمي مدة معلومة وخيار البائع  
يمنع خروج المبيع من ملكه فان قبضة المشتري فهلك في يده  
ضمنه بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك  
البائع الا ان المشتري لا يملكه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان  
هلك في يده هلك بالثمن وكذلك ان دخله عيب ومن شرط  
الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يجيزه فان اجاز به بغير  
حضره صاحبه جاز وان فسح لم يجز الا ان يكون المخرج ارضا  
ما تملكه الخيار بطل خياره ولم يتعلق بالثمن ومن باع حيا على انه  
خيار او كانت مكان بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار ان يشاء  
اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه **باب خيار الروية**  
ومن اشترى بغير الميرىه فالبائع جائز له الخيار اذا رآه ان  
شاء اخذه وان منعه ردة ومن باع ماله بغيره فلا خيار له وان نظر  
الى ظاهر الثوب بطويا او الوجه البصرة او الوجه الحارثية  
او الوجه الدابة وكفها فلا خيار له وان رآه صحن الار  
فلا خيار له وان يشاهد يوتها وبيع الاعى وشراؤه جائز وله  
الخيار اذا اشترى ويسقط خياره بحسبة المبيع اذا كان يعرف  
بالجس او بشمه اذا كان يعرف بالثمن او بذوقه اذا كان يعرف  
بالذوق فلا يسقط خياره فالعقار حتى يوصف له ومن باع ملك



غيره بغير امره فالملك بالخيار ان شاء اجاز البيع وان شاء فسخ  
وله الاجارة اذا كان المعقود عليه باقيا والمتعاقدان بحالهما ومن  
راى احدا للتوبين فاشترىهما ثم راى الاخر جاز له ان يردهما ومزوات  
وله خيار الردية بطل خياره ونحوه ان يشترى ثم اشتراه بعد مدة فان  
كان على الصفة التي راها فلا خيار له وان وجدته متغيرا فله الخيار  
**باب خيار العيب** اذا طلع المشتري على عيب في البيع  
فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده وليس له ان  
يمسكه ويأخذ النقصان وكلما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار  
فهو عيب ولما باق والبول في الفراش والسرقة عيب في الصغير لم  
يلغ فليس ذلك بعيب حتى يعا دقه بعد البلوغ والنزول والعيب  
في الجارية وليس بعيب في الغلام الا ان يكون عن داء والزنا وولد الزنا  
عيب في الجارية دون الغلام **و** اذا حدث عند المشتري عيب  
ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان العيب  
ولا يرد البيع الا ان يرضى البائع ان يأخذه بعيبه وان قطع التوب  
وخاطله او صبغه او لت السويق يسمى ثم اطلع على عيب رجع  
بنقصانه وليس للبائع ان يأخذه ومن اشترى عبدا فاعقبه او مات  
ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه فان قتل المشتري العبد وكان  
طعاما فاكله فاطلع على عيب لم يرجع عليه بشيء في قولهم حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف وسفيان رحمه الله تعالى يرجع في  
كل عيب ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه بعيب  
فان قبله بقضاء القاضي فله ان يردده على بايعة الاول وان  
قبله بغير قضاء القاضي فليس له ان يردده على بايعة الاول ومن

المشتري

اشترى عبدا وشرط البرقة من كل عيب فليس له ان يردده بعيب فان لم يسم  
العيوب ويعدها وانما اعلم **باب البيع الفاسد** اذا  
كان احد العوضين او كليهما محميا فالبيع فاسد كالبيع بالميتة او بما  
لدم او بالخنزير او بالخنزير وكذلك اذا كان غير مملوك كالحر وبيع ام الولد  
والدبر والمكاتب فالبيع فاسد ولا يجوز بيع السمك قبل ان يصطاد  
ولا الطير في الهوى ولا يجوز بيع الحمل ولا النخيل ولا لبن في الفرج  
ولا الصوف على ظهر الغنم وذرعا من ثوب وجذع من سقف وضربة القاذف  
وبيع الهزلية وهو بيع الثمر على راس الثفل بخوصصة ثم ولا يجوز بيع  
بالقاء الحجر والملاسة ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ومن باع عبدا علم ان  
يعقبه المشتري فالبيع فاسد فله ان يردده او علم ان يسكنها مدة معلومة  
او علم ان يعرضه المشتري دراهم او علم ان يهدي له هدية ومن باع عينا  
على ان لا يسلمها الى راس الشهر فالبيع فاسد ومن باع جارية الاجلها  
فند البيع ومن اشترى ثوبا علم ان يقطعه البائع ويخطه قميصا او  
قباء او فعلا علم ان يحدوها البائع او يتركها فالبيع فاسد والبيع  
الى الثور والحمير والاربعاء وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايع  
ذلك فالبيع فاسد ولا يجوز البيع الى الحصاد والديار والعقار  
وقدوم الحاج فان تراصيا باسقاط الاجل قبل ان يأخذ الناس في الحصاد  
والديار وقبل قدوم الحاج جاز واذا قبل المشتري البيع في البيع الفاسد  
بالحال بايع وفي العقد عوضا من كل واحد منهما مال ملك المبيع ولو مته قيمته  
ولكل واحد من المتعاقدين شفعة فان باعه المشتري لغيره وبعده ومن  
جمع بين عبدين وحر او شاة زكية وميتة بطل البيع فيهما ونحوه في حنيفة



باب يوسف وان سمي لكل واحد منا ومن جميع بين عبد ويدور اوبين  
عبده وعبد غيره صح البيع في العبد بخصته من الثمن وكفى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن النجش وعن السوم على سوم غيره وعن تلقى الجلب  
وبيع الحاضر للبادي وعن البيع عند اذان الجمعة وكل ذلك مكروه ولا  
يفسد به العقد ومن ملك مملوكين صغيرين احدهما ذورحم محرر من الآخر  
لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احدهما كبيرا والآخر صغيرا فان فرق بينهما  
كره له ذلك وجاز البيع وان كانا كبيرين فلا باس بالتفريق بينهما وانه  
اعلم **باب الاقالة** الاقالة جائرة في البيع  
بمثل الثمن الاول فان شرط الثمن او اقل فالشرط باطل ويزيد بمثل الثمن  
الاول وهي فسخ في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق خيرا في قول ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف هي بيع في العتق بكل حال وفي المنقول  
بعد القبض وما قبل القبض فسخ وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة  
وهلاك المبيع يمنع صحتها وان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في  
باقية **باب المراجعة والتولية** المراجعة نقل  
ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة مخرج والتولية نقل ما  
ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة مخرج ولا تضم المراجعة  
والتولية حتى يكون العوض مما له مثل ويجوز ان يضيف الى رأس المال  
اجرة القصار **باب الصباغ والطراز والقتل واجرة حمل الطوامر**  
ويقول قام علي بكذا ولا يقول اشتريته بكذا فان اطلع المشتري  
على خيانة في المراجعة فهو بالخيار عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده وان اطلع على خيانة  
في التولية

في التولية استقطبها من الثمن وقال ابو يوسف يحط فيهما وقال محمد رحمه  
الله تعالى لا يحط فيهما ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يجز بيعه  
حتى يقبضه ويجوز بيع العتق قبل القبض عند ابي حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ومن اشترى مكيلا  
مكائلا او موزنا موازنة فاكاله او اوزنه ثمر بعه مكائلا  
او موازنة لم يجز للمشتري الثاني منه ان يبيعه ولا ياكل حتى يعيد  
الكيل والوزن والتعرف في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للمشتري ان يزيد  
البائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد في المبيع ويجوز ان يحط من  
الثمن ويتعلق بما يستحقا في جميع ذلك ومن باع بثمن حال ثم اجله  
اجلا معلوما صار مؤجلا وكل دين حال اذا اجله صاحبه صار مؤجلا  
الا العوض فان تأجيله لا يصح **باب الربوا** الربا محرم  
في كل مكيل وموزون اذا بيع بجنسه متفاضلا فالعلة الكيل مع  
الجنس والوزن مع الجنس اذا بيع المكيل او الموزون بجنسه مثلا  
بمثل جاز البيع وان تفاضلا لم يجز البيع ولا يجوز بيع الجيد بالودي  
حما فيه الربا اما مثلا بمثل واذا اعدم الوصفان الجنس والمعنى المضموم  
اليه حل التفاضل والنساء واذا وجد احرم التفاضل والنساء واذا وجد  
احدهما وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء وكل شي يخاف من الله  
صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كالا فهو مكيل ابد او ان ترك  
الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشجر والتمر والملح وكل ما نص على تحريم التفاضل  
فيه وزنا فهو موزون ابد مثل الذهب والفضة وما لم ينص عليه فهو  
محول على عادة الناس وعقد العرف ما وقع على جنس الثمن في غير جنسه



قبضه وقبضه موضعه في المجلس وما سواه مما فيه الربا يعتبر فيه القمين  
ولا يعتبر فيه التقابض ولا يجوز بيع الحظوة بالدقيق ولا بالسويق  
وجوز بيع اللحم بالحيوان عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز  
إلا أن يكون اللحم أكثر مما في الحيوان الأعلى وجه الاعتبار ويجوز بيع الطيب  
بالنثر مثلاً بمثل والعنب بالنبيب ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت  
والسمسم بالشيح حتى يكون الزيتون والشيح أكثر مما يكون في الزيتون  
والسمسم فيكون الدهن بمثله والزيادة بالتجيز ويجوز بيع اللحمت  
المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً وكذلك البقر والغنم وخل  
الدقل بخل العنب ويجوز بيع الخبز بالحظوة والدقيق متفاضلاً  
ولأبي بن مولى وعنده ولا يراى بين المسلم والحري في دار الحرب  
**باب السلم** السلم جائز في المكيلات والموزونات  
والمعدونات التي لا تتفاوت كالجزر والبسبوس والمذروعات  
ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في أطرافه ولا في الجلود عدد أو لافي  
الخطب حرماً وفي الرطبة جراً ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه  
موجوداً من حين العقد إلى حين المحل ولا يصح السلم إلا مؤجلاً ولا  
يجوز إلا بأجل معلوم ولا يصح السلم بمكيال رجل بعينه ولا بذراع  
رجل بعينه ولا في طعام قربة بعينها ولا ثمرة نخلة بعينها  
ولا يصح السلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا ببيع شراً يذكر  
في العقد جنس معلوم وصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم  
ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان مما يتعلق العقد على قدره كالمكيل  
والموزون والمعدود وتسميته المكان الذي يوفيه فيه إذا كان

له حمل

له حمل ومعرفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يحتاج إلى  
تسمية راء سوا المال إذا كان معيناً ولا إلى مكان التسليم ويسلمه في موضع  
العقد ولا يصح السلم حتى يقبض رأس المال قبل أن يفارقه ولا يجوز التقرف  
في رأس المال ولا في المسلم فيه قبل قبضه ولا يجوز الشركة ولا التولية  
في السلم فيه قبل قبضه ويجوز السلم في الثياب إذا سمي طويلاً وعرضاً  
ورقعة ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الحرز ولا بأس في السلم في اللبن  
والأجر إذا سمي مليناً معلوماً وكل ما يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره  
جاء السلم فيه ويجوز بيع الكلب والفهد والسباع ولا يجوز بيع  
الخمر والخنزير ولا يجوز بيع دود القرا إلا أن يكون مع القرو ولا الخيل إلا  
مع الكوارات وأهل الذمة في البياعات كالمسلمين إلا في الخمر والخنزير  
خاصة فإن عقدهم على الخمر كعقد المسلم على العصير وعقدهم على الخنزير كعقد  
المسلم على المشاة والله أعلم **باب الراف** الراف  
هو البيع إما كان كل واحد من عوضيه من جنس الامتثال فإن باع فضة  
بفضة أو ذهباً بذهب لم يجز له مثلاً بمثل وإن اختلفا في الجودة والقيمة  
ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق وإن باع الذهب بالفضة جاز  
التفاضل ووجب التقابض فإن افتراقاً في الراف قبل قبض العوضين  
أو أحدهما بطل العقد ولا يجوز التقرف في ثمن الراف قبل قبضه  
ويجوز بيع الذهب قيمتها آخرها تعامل الناس بها ويجوز البيع بالقلوب  
فإن كانت نافعة جازاً للبيع بها وإن لم يعين وإن كانت كأسدة الخمر  
البيع بها حتى يعينها وإذا باع بالقلوب لم نافعة ثم كسدت بطل  
البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنه شئنا بنصف درهم فلو



جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس ومن اعطى  
صير فياد رهما وقال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصفها  
حبة فسد البيع في الجميع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابا جاز  
البيع في الفلوس وبطل فيما بقي ولو قال اعطني نصف درهم فلوسا  
ونصفا لا حبة جاز البيع وكانت الفلوس والنصف لا حبة بغيرهم

**كتاب الرهن**

ما يجاب والقبول ويتم بالقبض فاذا قبض المرتهن محوزا معرضا  
مميزا ثم العقد فيه معالم بقبضه فالواهن بالخيار ان شاء سلمه اليه  
وان شاء رجع عن الرهن فاذا سلمه اليه وقبضه دخل في ضمانه ولا يبيع  
الرهن الا بدين مضمون وهو مضمون بالاقراض قيمته ومن الدين فاذا هلك  
في يد المرتهن وقيمته والدين سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه حكما وان  
كانت قيمة الرهن اكثر من الدين فالفضل امانة وان كانت اقل سقط من الدين  
بقدرها ورجع المرتهن بالفضل على الراهن ولا يجوز رهن المشاع ولا رهن  
شجرة على رؤس النخل دون النخل ولا نزع في الارض دون الارض ولا يجوز رهن  
الارض والنخل دونهما ولا يجوز الرهن بالامانات كالودائع والمضاربات  
ومال الشركة ويصح الرهن برأس المال السلم ومثل العرف ثم يرجع العبد على  
مولاه وكذلك اذا استهلك الواهن الرهن وان استهلكه اجنبى فالرهن  
هو الخضم في تضمينه وياخذ القيمة تكون رهنا في يده وجناية الرهن على  
الواهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هدر وامة البيت الذي يحفظ فيه الرهن  
على المرتهن وامة الواهي على الراهن ونفقة الرهن على الواهن ونحو ذلك  
للراهن ويكون رهنا مع الاصل فان هلك هلك بغير شيء وان هلك الاصل  
وبقي النماء او فلكه الواهن بحجته يقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض  
وقيمة النماء يلام الفكاك فما اصاب الاصل سقط من الدين وما اصاب النماء

النماء فلكه

المرتهن المستوفى  
الدين فلهما  
قوله بغيرهم  
ملاكه

النماء فلكه الراهن به ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة  
في الدين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يصير الرهن رهنا  
لرهما وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز فيها واذا رهن عينا واحدة  
عند رجلين بدين لكل واحد منهما جاز وجميعها رهن عند كل واحد  
منهما والمضمون على كل واحد منهما حصة دينه منها فان قضى  
احدهما دينه كانت كلها رهنا في يد الآخر حتى يستوفي دينه ومن  
باع عبدا على ان يرضه المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري  
من تسليم الرهن لم يجبر عليه وكان البايع بالخيار ان شاء رضى بترك  
الرهن وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع  
قيمة الرهن رهنا مكانه وللمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه و  
زوجته وولده وخادمه الذي في عياله وان حفظه بغير من في عياله  
او ودعه ضمن واذا تعدي المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب  
بجميع قيمته واذا اعار المرتهن الرهن للراهن فقبضه خرج من  
ضمان المرتهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شيء وللمرتهن ان يسر  
اليده فاذا اخذه عاد الضمان واذا مات الراهن باع وصية الرهن  
وقضى به الدين فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره ببيعه  
والله اعلم

**كتاب الحجر**

الحجر ثلثة اصغر والرق والجنون ولا يجوز تقريف الصغير الا باذن  
وقبه ولا يجوز تقريف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تقريف  
المجنون المفلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا واشتراه  
وهو يعقل البيع ويقصده والولي بالخيار ان شاء اجاز له ان كان  
فيه مصلحة وان شاء فسخ وهذه المعاني الثلاثة توجب الحجر في

الحجر

Copy



الاقوال دون الافعال والصبي والمجنون لا يقع عقودهما ولا  
اقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا اعتاقهما فان التفاضل بينهما فانه  
**واما العبد** فاقواله نافذة في حق نفسه وغير نافذة في حق سيده  
فان اقر بحال لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وان اقر بجد او قصاص  
لزمه في الحال وينفذ طلاقه وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجزى  
على السفينة اذا كان عاقلا بالغاً او تصرفه جائز في ماله وان  
كان مبتذراً مفسداً يتلف ماله فيما لا عرض له فيه ولا مصلحة له الا ان  
قال اذا بلغ العلام غير مقيم لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين  
سنة فان تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فاذا بلغ خمساً وعشرين  
سنة سلم اليه ماله وان لم يونس منه الوشدة وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى يجزى على السفينة ويمنع من التصرف في ماله فان باع لم  
ينفذ بيعه وان كان فيه مصلحة تجازيه الحاكم وان اعتق عبداً  
نفذ عتقه وان تزوج امرأة جاز نكاحه وان سمي لها مهر اجان  
منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
تعالى فيمن بلغ غير مقيم لا يدفع اليه ماله ابد حتى يونس منه الرشيد  
ولا يجوز تصرفه فيه ويخرج الزكاة من مال السفينة وينفق على  
اولاده وزوجته ومن يجب نفقته عليه من ذوي ارحامه فان  
اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة اليه وسليهما  
الثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج فان مرض او وصى بوصاها في  
القب والابواب الخ جاز ذلك من ثلث ماله وبلوغ العلام بالاختلام  
والاحمال والاقوال اذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة  
سنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبلوغ الجارية بالحيف والاختلام  
والجمل فان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف

ومحمد

ومحمد رحمهما الله تعالى اذا تم للعلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا  
واذا اراهق العلام والجارية واشكراهما في البلوغ فقالا قد بلغنا  
فالمقول قولهما واحكامها احكام البالغين وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا اجزى في الدين واذا وجبت الديون على رجل وطلب غرامه حبه  
والجج عليه لم اجزى عليه وان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم ولكن يجسه  
ابداً حتى يبيعه في دينه فان كان له درهم ودينه درهم قضاه الحاكم  
بغير امره وان كان دينه درهم وله دنانير باعها الحاكم في دينه بامره  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا طلب غرام المفسد الجحجج عليه حبه  
الحاكم ومنعه من التصرف والبيع والاقرار حتى لا يضر باغرامه وباع ماله  
ان امتنع المفسد من بيعه وقسمه بين غرامه بالخصم فان اقر في حال الجحجج  
بمال باقرار لزمه ذلك بعد قضاء الديون ولم يلزمه في الحال وينفق على  
اب المفسد من ماله وعلى زوجته وعلى اولاده الصغار ومن يجب نفقته  
عليه وذوي ارحامه وان لم يعرف للمفسد مال او طلب غرامه حبه وهو  
يقول له مال لي حبه الحاكم في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن  
البيع وبدل القرض وفي كل دين لزمه كالمهر والكفالة ولم يجسه فيما  
سوى ذلك كعوض المصوب وارثن الجنائيات الا ان يقوم البينة ان  
له مال واذا حبسه القاضي شهرين او ثلثة سال عن حاله فان لم  
ينكسر له مال خلى سبيله وكذلك اذا قام البينة انه لا مال له ولا يحول  
بيته ويمنع ما به بعد زوجه من الحبس بلا زبونه ولا يمنعونه من  
التصرف والسفر وياخذون فضل كسبه ويقسم بينهم بالخصم وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى اذا فلسه الحاكم حال بينه وبين الغراء الا ان يقيموا

م



البينة انه قد حصل له مال ولا يجزى على الفاسق اذا كان مصلحا له  
 والفق الاصل والطارى سواء ومن افسد وعنده متاع لرجل بعينه  
 ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة للغيراء فيه **كتاب**  
**الاقرار** واذا اقر العاقل البالغ العاقل بحق لزومه اقراره مجهولا كان  
 ما اقر به او معلوما ويقال له يقر المجبول فاذا لم يبين اجبه الحاكم  
 على البيان فان قال فلان على يميني علمه ان يبين بما له قيمة والقول  
 قوله فيه مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر منه واذا قال له علي مال  
 فالمرجع في بيانه اليه ويقبل قوله في القليل والكثير فان قال له علي مال  
 عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم وان قال له علي دراهم كثيرة لم  
 يصدق في اقل من عشرة دراهم وان قال له علي دراهم في ثلاثة الا ان  
 يبين اكثر منها وان قال له علي كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من احد  
 عشر درهما وان قال له علي كذا او كذا درهم لم يصدق في اقل من احد  
 وعشرين درهما وان قال له علي او قبلي فعند اقردين وان قال له عندي  
 او معي فعند اقرارا بامانة في يده وان قال له رجل لي عليك الف فقال  
 اتولها او انتقد ها او اجلي بها او قد قضيتكها فهو اقرار ومن اقر  
 بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذا في التأجيل لزومه الدين  
 حالا ويستخلف المقر له في الاجل ومن اقر بشيء واستثنى متصلا  
 باقراره صح الاستثناء ولزومه الباقي سواء استثنى الاقل او  
 اكثر فان استثنى الجميع لزومه الاقرار وبطل الاستثناء وان قال  
 له علي حاية درهم الدينار او الاخير خمسة لزومه مائة درهم  
 الا قيمة الدينار او القير وان قال له علي حاية وثوب لزومه ثوب

وان قال له علي مائة درهم  
 فامانة كانه درهم

واحد

واحد والمرجع في تفسير المائة اليه ومن اقر بحق وقال انشاء الله تعالى  
 متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقر بشرط الخيار لنفسه لزومه الاقرار  
 وبطل الخيار ومن اقر بدرا واستثنى بناءها لنفسه فله المقر له الدار  
 وان قال بناء هذه الدار لي والعرضة لفلان فهو كما قال ومن اقر  
 بتمر في قوصره لزومه التمر والقوصرة ومن اقر بدابة في استبل  
 لزومه الدابة خاصة وان قال غصبت ثوبا في منديل لزومه جميعا  
 وان قال له علي ثوب في ثوب لزومه وان قال له علي ثوب في  
 عشرة اثواب لم يلزمه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله  
 تعالى الا ثوب واحد وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه احد عشر  
 ثوبا ومن اقر بغصبت ثوب وجاء بثوب مغيب فالقول قوله فيه مع يمينه  
 وكذلك لو اقر بدراهم غصبها وقال هي زيوف وان قال له علي خمسة في خمسة  
 يريد الغرب والحساب لزومه خمسة واحدة وان قال اردت خمسة مع خمسة  
 لزومه عشرة وان قال له علي مؤدبرهم الى عشرة لزومه تسعة عند ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى يلزمه الا ابتداء وما بعده ويسقط الغاية وقال ابو يوسف  
 فمحمد رحمهما الله تعالى يلزمه العشرة كلها وان قال له علي الف درهم من  
 ثمن عبد اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكر عبد بعينه قبل للمقر له ان  
 شئت فسلم العبد وخذ الف والافلا يشي لك وان قال له علي مائة من ثمن عبد  
 ولم يعينه لزومه الف في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال له علي الف  
 من ثمن خمر او خنزير لزومه الف ولم يقبل تفسيره ولو قال له علي الف من ثمن متاع  
 وقال هي زيوف وقال المقر له جيا د لزومه الجيا في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى ومن اقر بخير بجائمه فله الحلقة والعقد ومن اقر له بسيف فله الفضل

Copy



والجفن والمخاض وان اقر بحيلة فله العبدان والكسوة واذا قال  
لحمل فلانة علي القدر ثم قال اوصي له فلان او مات ابوه فورا  
فالاقرار صحيح وان ابعث الاقرار لم يصح عند ابني خيفة وابني يوسف  
رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى صح ولو اقر بحيلة جارية او  
عمل شاة لرجل صح الاقرار ولو زمه واذا اقر الرجل في مرض موته بدون علمه  
ديون في صحته وديون لزمته في مرضه باسباب معلومة فدين الصحة  
والدين المعروف بالاسباب مقدم فاذا قضيت وفضل كليتي كان فيما  
اقر به في حال المرض وان لم يكن عليه ديون في صحته جاز اقراره وكان المهر  
له اولى من الورثة واقرار المريض لو ارثه باطل الا ان يصدق فيه  
بقية الورثة ومن اقر لاجنبي في مرضه ثم قال هو ابني ثبت  
نسبه منه وبطل اقراره له ومن اقر لاجنبي ثم تزوجها لم يبطل  
اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين و  
مات فالحق الاقل من الدين ومن ميراثها منه ومن اقر بغير علمه  
مثله مثله وليس له نسب معروف انه ابنه وصدقة الغلام  
ثبت نسبه منه وان كان مريضا ويشترك الورثة في الميراث  
ويجوز اقرار رجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى ويقبل اقرار  
المروءة بالوالدين والزوج والمولى ولا يقبل بالولد الا ان يصدق فيها  
الزوج او تشهد بولادتها قابله ومن اقر بنسب من غير الوالدين  
والولد مثل ابني الاخ والعلم لم يقبل اقراره في النسب فان كان له  
وارث معروف قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من المقر له  
وان لم يكن له وارث استحق المقر له ميراثه ومن مات بغير

فاقر

فاقر باخ له لم يثبت نسب اخيه ويشترك في الميراث

## كتاب الاجارة عقد على المنافع

بعض ولا يصح حتى يكون المنافع معلومة والاجرة معلومة وما جاز  
ان يكون ثمنه والبيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة والمنافع تارة تقصر  
معلومة بالمدى كاستئجار الدور للسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد  
على عدة معلومة اي مدة كانت وتارة تقصر معلومة بالعمل والسمية  
تكون استأجر رجلا على صبيغ ثوب او خياطة او استأجر دابة ليعمل عليها  
مقدار معلوما او يركبها مسافة معلومة سماه له هذا وتارة تقصر  
معلومة بالتعين والمباشرة كاستأجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى  
موضع معلوم ويجوز استئجار الدور والحواشي للسكنى وان لم يبين  
ما يعمل فيها وله ان يعمل كل شيء الا الحداثة والقطارة والطين ويجوز  
استئجار الاراضي للزراعة ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع فيها او يقول  
على ان يزرع فيها ما شاء ويجوز ان يستأجر المتأجرة ليس في فيها او يزرع  
فيها نخلا او شجرا فاذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقطع البناء والغرس  
ويسلمها فارغة الا ان يجتاز صاحب الارض ان يعزم له قيمة ذلك معلوما  
فيملكه او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والارض لهذا ويجوز  
الاستئجار الدواب للركوب والحمل فانما طلق الركوب جاز لمان يركبها  
من شاء كذلك ان استأجر ثوبا للبس والخلق فان قال علي ان يركبها فلان  
او ليس له يجب فلان فاركبها غيره او ليسه غيره كان له ان يعطيه وكذلك  
كل ما يختلف باختلاف المستعمل واما العقارة وما لا يختلف باختلاف المستعمل  
فلا ضمان له فاذا شرط سكنى واحد بعينه فله ان يسكن غيره وان سمي نوفا



وقد را يحمله على الدابة مثل ان يقول خمسة اققرة حنطة فله  
ان يحمل ما هو مثل الحنطة في الفرا واكل منه كالشعير والسمسم  
وليس له ان يحمل ما هو اضر من الحنطة كالمح والمديد فان  
استاجرها ليحمل عليها فطنا سماء فليس له ان يحمل مثل وزنه بدا  
فان حمل ذلك فلهك فلا اجرة له وهو ضمان وان استاجرها  
ليركبها فاردف معه رجلا فعطبت ضمن نصف قيمتها ولا  
يعتبر بالنقل وان استاجرها ليحمل عليها بمقدار امن الحنطة فحمل  
اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد النقل وان كبح الدابة بلي احمالها و  
ضربها فعطبت ضمن عندا في حنيفة رحمهم الله تعالى والاجراء على  
ضربها جبر مشترك واجبر خاص والمشارك لا يستحق الاجرة في  
يعمل كالقصار والجمع والمتاع امانة في يده ان هلك لم يضمن شيئا  
عند ابي حنيفة رحمهم الله تعالى ويضمنه عند ابي يوسف وعبد  
رحمهم الله تعالى الا اذا كان الخمر غاليا لا يملكه الحفظ وماتلف  
بعمله كخرق الثوب من دقة وزلق الحال وانقطاع الجمل الذي  
يشد به الكاري الحمل وغرق السفينة من مدها مضمون الا انه  
لم يضمن به بني ادم من غرق في السفينة او سقط من الدابة لم  
يضمنه ففرب العلم بالصبي بغير اذن ابيه مضمون عند ابي حنيفة  
رحمهم الله تعالى واذا فسد القطار او نزغ البزاع ولم يتجاوز الموضع  
المعتاد فلا ضمان عليه فيما عبط بخلافه رحمهم الله تعالى الذي  
يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل استاجر  
شعر الخدمه او لرحي الغنم ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف

في يده

في يده ولا ماتلف من عمله والاجرة تغسدها الشروط كما تغسده البيع  
ومن استاجر عبد الخدمه فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك ومن  
استاجر رجلا ليحمل عليه محملا وراكبين الى مكة جاز له الحمل المعتاد  
وان شاهد الجبال المحمل فهو جاز وان استاجر بعير ليحمل عليه مقدارا  
من الزاد فاكل منه في الطريق جاز له ان يرد عوضه اكله والاجرة  
لا تجب بالعقد وتستحق باحد ثلثة معان اما بشرط التعجيل او بما  
للتعجيل من غير شرط او باستيفاء المعقود عليه ومن استاجر دارا  
فللموخر ان يطالبه باجرة كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد  
ومن استاجر بعيرا الى مكة فطالما كان يطالبه باجرة كل رحلة وليس  
للحياط والقمار ان يطالب بالاجرة حتى يفرغ من العمل الا ان يشترط  
التعجيل ومن استاجر جنارا ليحمله في بيته فغير دقيق يدركه لم يحن  
الاجرة حتى يخرج الجن من العور ومن استاجر طبيا ليطبخ له طعاما  
للوليمة فالغرف عليه ومن استاجر رجلا ليقرب له لبنا استحق الاجرة  
اذا اقامه عند ابي حنيفة رحمهم الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله  
الله تعالى لا يستحقها حتى يشوجه واذا قال ان خطته هذا الثوب  
فارسيا فيه ومن وان خطته روميا فدرهمين جاز واي العلمين عمل الحق  
اجرة وان قال ان خطته عندا فنصف درهم فان خا طه اليوم فله  
درهم وان خا طه عندا فله اجرة مثله عند ابي حنيفة رحمهم الله تعالى لا  
يتجاوز به نصف درهم وان قال ان سكنت في هذا الدكان عطارا  
فدريم في الشهر وان اسكنته حدا فدرهمين جاز واي الامر من  
فعلا استحق المسمى فيه عند ابي حنيفة رحمهم الله تعالى وقال ابو يوسف

في يده



ومحمد رحمهما الله تعالى الاجارة فاسدة ومن استاجر دارا كل شهر  
 بدينهم فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان سمي  
 جملة الشهر معلومة فان سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد  
 فيه ولم يكن للموخر ان يخرج به الى ان ينقضي وكذلك كل شهر يمكن في اوله  
 واذا استاجر دارا ستة عشرة دراهم جاز وان لم يتم قسط كل  
 شهر من الاجرة ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام ولا يجوز اخذ اجرة  
 عشب البس ولا يجوز الاستئجار على الاذن والرجوع والغناء والفرج  
 ولا يجوز اجارة المتاع الا من الشريك عند ابي حنيفة رحمهما الله تعالى  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى المتاع جائز ويجوز  
 استئجار الطير باجرة معلومة ويجوز بطعامها وكسوتها وليس للمستاجر  
 ان يمنع زوجه عن وطئها فان جعلت كان لم ان يشكو الاجارة اذا  
 خافوا على البص من لبنها وعليها ان يصلح طعام البص وان ارضعته  
 لبن شاة في المدة فلا اجرة لها وكل صانع لعمله اثر في العين كما  
 لقاروا الصباغ فله ان يجلس العين بعد الطبخ من عمله حتى يسوق في الاجرة  
 ومن لم يكن لعمله اثر في العين فليس له ان يجلسها كالحمال والملاح واذا  
 اشترط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق  
 له العمل فله ان يستاجر من يعمل له واذا اختلف الحياط وصاحب الثوب  
 فقال صاحب الثوب امرتك ان تعمله قباء وقال الحياط قميصا او قال  
 صاحب الثوب للصباغ امرتك ان تصبغه اجرة فصبغته امرا فقول  
 قول صاحب الثوب مع يمينه فان اختلف الحياط صانعا واذا قال صاحب  
 الثوب عملته لي بغير اجرة وقال الصانع باجرة فالقول قول صاحب الثوب

والامانة والعدل  
 والقان والفقهاء

عند ابي حنيفة رحمهما الله تعالى مع يمينه وقال ابو يوسف ان كان حريفا له  
 فله الاجرة وان لم يكن له حريفا فلا اجرة له وقال محمد رحمهما الله ان كان الصانع  
 مبتديا لهذه الصنعة بالاجرة فالقول قوله انه عمله باجرة والواجب بالاجرة  
 الفاسدة اجر المثل لا يتجاوز به المسمى واذا قبض المستاجر الدار فعليه الاجرة  
 وان لم يسكنها فان غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة وان وجد  
 بها عيبا يغير بالسكنى فله الفسخ واذا خربت الدار او انقطع شرب  
 الصنعة او انقطع الماء عن الرجاء انفسخت الاجارة واذا مات احد  
 المتعاقدين وقد عقد بالاجرة لنفسه انفسخت وان كان عقد بها لغيره  
 لم تنسخ ويصح شرط الخيار في الاجارة وتنسخ الاجارة باعذار من  
 المستاجر وكان في السوق لينجر فيه فذهب ماله ولمن استاجر وكانا  
 او دارا ثم افسر فلزمته ويون لا يقدر على قضائها الا من ثمن  
 ما اجر فسخ القاضي العقد وباعطا في الدين ومن استاجر دابة  
 ليسافر عليها ثم بدا له من السفر فهو عذر وان بدا للكارى من السفر

## كتاب الشفعة

فليس ذلك بعذر والله اعلم الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب  
 والطريق ثم للجار وليس للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة  
 مع الخليط في نفس المبيع فان سلم الخليط فالشفعة للشريك في الطريق  
 والشرب فان سلم اخذها الجار والشفعة تجب بعقد البيع وشترها  
 لا شهادا وعلا بالاختار اذا سلمها المشتري او حكم بها حكمه واذا علم  
 الشفيع بالبيع اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة بغيره فيشهد  
 على البايع ان كان المبيع في يده او على المبتاع او عند العقار فاذا فعل

عند ابي



ذلك استقرت شفيعته ولم يتطل بالماضي عند أي حيلة رجع الله تعالى  
وقال الحمد لله الله تعالى أن تركها شهرا بعد ما شهدا من غير عذر  
بطلت شفيعته وعند أي يوسف رجع إذا ترك مجلسا أو مجلسين  
بطلت الشفعة والشفعة واجبة في العقار وإن كان مما لم يقم  
ولا شفعة في البناء والنخل إذا بيع بدون العروة والمسلم والذي  
في الشفعة سواء وإذا ملكا العقار بعض فهو مال وجبت فيه الشفعة  
ولا شفعة في العار التي يتزوج الرجل عليها أو يخال المرأة بها أو يتاجر  
بها أو أوصى بها من دم عدا أو يعق عليها عبدا أو يصالح عنها بابتكار  
أو سكوت فإن صلح عنها باقرا وجبت الشفعة وإذا تقدم الشفيع إلى  
القاضي فادرك الشري وطلب الشفعة سأل القاضي المدعي عليه فإن اعترف  
بملكه الذي يشفع به والاكفد أقامة البينة فان عجز عن البينة استخلف  
المشتري بالله ما تعلم أنه ما لك الذي ذكره مما يشفع به فإن نكلا أو قاتل  
للشفيع بينة تسأله القاضي هل ابتاع أم لا فإن أنكر لا يبيع قيل للشفيع  
اقم البينة فان عجز عنها استخلف المشتري بالله ما ابتاع أو بالله ما  
يستحق علي في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره ويجوز المنازعة  
في الشفعة وإن لم يحضر الشفيع التمس إلى مجلس القاضي فإذا قضى القاضي  
له بالشفعة لزمه احتضار الثمن والشفيع أن يرد الدار بخيار العيب  
والروية وإن أحضر الشفيع البايع والمبيع في يده فله أن يخاصمه  
في الشفعة ولا يسمع القاضي البينة متى يحضر المشتري فيفضح  
البيع بشهادة منه ويقضي بالشفعة على البايع ويجعل العمد  
عليه وإذا ترك الشفيع الماشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك

بطلت

بطلت الشفعة وكذلك إن اشهد في المجلس ولم يشهد على أحد المتبايعين  
ولا عند العقار وإن صلح من شفيعته على عوض أخذه بطلت شفيعته  
ويرد العيب وإذا مات الشفيع بطلت شفيعته وإن مات المشتري  
لم يتطل وإذا باع الشفيع ما يشفع به قبل أن يقف له بالشفعة بطلت  
وكيل البايع أو باع وهو الشفيع فلا شفعة له وكذلك إن ضمن الله  
عن البايع الشفيع وكيل المشتري إذا ابتاع فله الشفعة ومن باع  
بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع فإن سقط البايع الخيار رويت  
الشفعة ومن اشترى بشرط الخيار رويت الشفعة ومن ابتاع  
دار شرا فاسدا فلا شفعة فيها وكل واحد من المتبايعين  
الشفيع فإن سقط الشفيع وجبت الشفعة وإذا اشترى دمي دارا  
بغير أو خنزير أو شفعها دمي أخذها بمثل الخنزير أو  
كان شفيعها مسلما أخذه بيمينته الخنزير ولا شفعة  
في الحبة إلا أن يكون بعضه مشروط وإذا اختلف الشفيع والمشتري  
في الثمن فالقول قول المشتري مع تحاذا أقاما البينة فالبينة بينة  
الشفيع عند أي حيلة ومحمد رحما الله تعالى وإذا ادعى المشتري ثمنها  
الزوائد البايع الأقل منه ولم يقبض الثمن أخذ الشفيع بما قال  
البايع وكان ذلك حطا عن المشتري وإن كان قبض الثمن أخذها  
بما قال المشتري ولم يلتفت إلى قول البايع وإذا حط البايع على المشتري  
بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع وإن حط جميع الثمن لم يسقط عن  
الشفيع وإذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد دروسهم  
ولا يعتبر اختلاف الأهل وإن اشترى دارا بعرض أخذها الشفيع



بقيمة فان اشترىها بكيل او وزن من اخذها بمثلها واذا باع  
فقارها بقار اخذ النفع كل واحد منها بقيمة الآخر واذا بلغ  
النفع انها بيعت بالفضل فلم الشفعة ثم علم انها بيعت باقل  
او بخلصة او بتغير قيمتها الفواكثر فتسليمه باطل وله الشفعة  
وان بان انها بيعت بدنا بغير قيمتها الففلا شفعة له واذا قيل  
له ان المشتري فلان فلم الشفعة ثم علم انه غيره فله الشفعة  
وحى اشترى دارا لغيره فهو الخصم في الشفعة الا ان يسلمها الى الوكيل  
واذا باع دارا لا يعتقد برباع في طول الحد الذي يلي النفع فلا  
شفعة للجاري في السهم الاول دون الثاني واذا ابتاعها بثمن  
ثم دفع اليه ثمنه فله الشفعة بالثمن دون الثوب ولا  
تكره الحيلة في اسقاط الشفعة عنه ابي يوسف رحمه الله تعالى  
وتكره عند محمد رحمه الله تعالى واذا اشترى باو غرس ثم قضي  
للشفيع بالشفعة فهو بالخيار ان شاء واخذها بالثمن وقيمة البناء  
والغرس مقلوعا وان شاء كل ذلك المشتري قلعه واذا اخذها النفع  
فبني او غرس ثم استحق رجوع بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء  
والغرس واذا اخدمت الدار او احرق بنائها او جف شجرة  
الستان بغير فعل احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذ بجميع  
الثمن وان شاء ترك وان كان المشتري نفع البناء قيل للشفيع  
ان سئل فخذ العصة بحصتها من الثمن وان سئل فذع ولين  
له ان ياخذ النفع ومن ابتاع ارضا في نخلها ثم اخذها الشفع  
بشرها فان اجدته المشتري سقط عن الشفع حصته واذا قضي

للنفع

للشفيع بالدار ولم يكن رها فله خيار الروية فان وجد بها عيبا  
فله ان يرد هابه وان كان المشتري شرط البراءة منه واذا ابتاع بثلثي  
موجب فالشفيع بالخيار ان شاء واخذها بثمن حال وان شاء صبر حتى  
تتقضي الاجل ثم ياخذها واذا اقسم الشركاء العطار فلا شفعة  
لجاريهم بالقيمة واذا اشترى دارا فلم الشفع الشفعة ثم ردها  
المشتري بخيار روية او شرط او عيب بفضاء قاضي فلا شفعة  
للشفيع وان ردها بغير قضاء او تعاقلا فالشفيع الشفعة والله  
اعلم **كتاب الشركة** الشركة على ضربين شركة  
املاك وشركة عقود فشركة الاملاك العين يرتكها الرجلان او يشرى بها  
ولا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا بامره وكل واحد منهما  
في نصيب صاحبه كالاجنبي والشراب الثاني شركة العقود وهي على اربعة  
انواع <sup>معيان</sup> اوجه معاوضة وشركة الضائع وشركة الوجه فاما شركة المعاوضة  
فهو ان يشرى الرجلان فيساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما فتجوز  
بين الرين البالغين المسلمين ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين المصبي  
والتابع ولا بين المسلم والكافر وتتعدد على الوكالة والكفالة وهما  
يشترى به كل واحد منهما يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وما يلزم  
كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك والاخر ضامن له  
واذا ورث احدهما مالا يصح فيه الشركة او وهب له ووصل اليه  
بطلت المعاوضة وصارت الشركة عينا فلا تتعدد الشركة الا بالذم  
ا بالذم ناسر والفلوس لنا فقة ولا يجوز بما سوية الا ان يتعامل الناس  
بما كالتبر والنفقة وتصح الشركة بهما وان اراد الشركة بالعرف ببيع كل واحد







المال شيئا ويسعى الموقوف لرب المال في قيمته نصيبه منه واذا دفع المضارب  
المال مضاربة ولم ياذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا يقرق  
المضارب الثاني حتى يروج في المال عن المضارب الاول المال لرب المال  
واذا دفع اليه مضاربة بالنصف واذن له رب المال ان يدفعها  
مضاربة فدفعها بالثلث جاز فان كان رب المال قال له على انما رزق  
الله بيننا نصفين فرب المال نصف الراجح والمضارب الثاني ثلث الراجح  
وللمضارب الاول السدس وانكار قال له على انما رزقك الله تعالى  
بيننا نصفين فله المضارب الثاني الثلث وما بقي بين رب المال والمضارب  
الاول نصفين وان قال له على انما رزق الله فلي نصفه فدفع المال الى  
آخر مضاربة بالنصف فله المضارب الثاني نصف الراجح ولم يذبح المال نصف  
الراجح ولا شيء للمضارب الاول فان شرط للمضارب الثاني ثلثي الراجح فرب  
المال نصف الراجح وللمضارب الثاني نصف الراجح ويضمن المضارب الاول  
للمضارب الثاني مقدار سدس الراجح من ماله واذا مات رب المال والمضارب  
بطلب المضاربة وان ارتد رب المال عفا لاسلامه ولو كان الرب بطلت المضاربة  
واذا ادعى رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فقرقه جاز حتى  
يعلم وان علم بعزله والمال غرض فله ان يبيعها ولا يمنع العزل من ذلك ثم  
لا يجوز ان يشتري بتمتها شيئا آخر وان عزله ورأس المال مرام او دنا يرقه  
نصبت فليس له ان يتصرف فيها واذا افرقا وفي المال ديون وقد رجع المضارب  
فيه اميره الحاكم على اقتضاء الديون وان لم يكن في المال ربح يلزمه الاقتضاء  
ويقال له وكل رب المال في الاقتضاء وما هلك من مال المضاربة فهو من الراجح  
دون رأس المال اذ ان زاد الهالك على الراجح فلا ضمان على المضارب فيه وان

كان

كانا اقساما للرجح والمضاربة بحالهما ثم هلك المال او بعقه تراءى الراجح  
حتى يتبين رب المال رأس المال فان فضل شيء كان بينهما وان نقص عن رأس  
المال لم يضمن المضارب وان كانا اقساما للرجح ونسخنا المضاربة ثم  
عقدناهما فهلك المال لم يتراد الراجح الاول ويجوز للمضارب ان يبيع  
بالنقد والنسيئة ولا يتزوج عبدا ولا امته فمال المضاربة **كتاب**  
**الوكالة** كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به غيره  
ويجوز التوكيل بالخصوصة في سائر الحقوق بانها تجوز بالاستيفاء  
لان الحدود والقصاص فان الوكالة لا تقع باستيفاءهما مع غيبة  
الموكل عن المجلس وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز التوكيل بالخصوصة  
المبرضا المضمم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز التوكيل بغير مرضي المضمم وفي  
شروط صحة الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام  
والموكل ممن يعقل العقد ويعصده فاذا وكل الحر البالغ او المأذون  
مثلها جاز وان وكل جيبيا مجبور يعقل البيع والشراء وعبد المجبور اجاز  
ولا تتعلق بهما الحقوق وتتعلق بموكلها والعقود التي يعقدها الوكلاء  
على غير ما كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والشراء والاجارة فتعوق  
ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل فيسلم البيع ويقبض الثمن يطالب  
بالثمن اذا اشترى ويقبض البيع ويخاصم في العيب وكل عقد يضيفه الى موكله  
كالشراء والخلع والصلح مندم العمد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون  
الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها  
واذا طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان يمنعه اياه فان دفعه



**ق . ق** القديري ، تأليف أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان ،  
أبي الحسن السمين القديري ( ٣٦٢ - ٤٢٨ هـ ) . بخط عبد الله بن  
باقر الرضوي سنة ١٢٤٦ هـ .

۸۸ ق ۲۱ سن ۵۲۲ × ۱۶ م

نسخة حسنة، خطها نسخ ممتاز، رؤوس الفقرات الحمراء طبع.  
الأعلام ١ : ٢٠٦ ، الأزهرية ٢ : ٢٣٥

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية أ - القدير ،  
أحمد بن محمد - ٢٨٤ هـ - يد النسخ ج - تاريخ النسخ  
د - مختصر في فقه الحنفية ه - مختصر القدير .



اليه جازم يكن للوكيل ان يطالبه في ثمنه فانما وكل رجلا بشراي شي  
 فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنس ومبلغ ثمنه الا ان يوكله  
 وكالة عامة فيقول اتبع لي طرايت واذا اشترى الوكيل وقبض المبيع  
 ثم اطلع على عيب فله ان يرد بالعيب مادام المبيع في يده فان سلمه  
 الى الموكل لم يرد له الا باذنه ويجوز التوكيل بعقد الوفاء والمسلم  
 فانه فارق الوكيل صاحب قبل القبض بطل العقد ولا يقرب مفارقة الموكل  
 واذا دفع الوكيل بالشراي الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به  
 على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل جنسه هلك من مال الموكل ولم  
 يسقط الثمن وله ان يجسه حتى يستوفي الثمن فان هلك كان  
 مضموما فان الرهن عند ابي يوسف وفيه ان البيع عند محمد واذا وكل رجل  
 رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكل فيه دون الآخر الا ان يوكلهما  
 بالخصومة وبطلاق زوجة بغير عوض او بعتق عبده بغير عوض او ببرد  
 وديعة عنده او بقضاء دين عليه وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل به الا ان  
 ياذن له الموكل في ذلك او يقول له اعلم براك فان وكل بغير اذنه وكله  
 فعقد وكيله بخبرته جاز وان عقد بغير خبرته فاجازه الوكيل الاول  
 جاز والموكل ان يغزل الوكيل عن الوكالة فان لم يبلغه الغزل فهو  
 على وكالته وتقره جائز حتى يعلم وبطل الوكالة بموت الموكل و  
 جنونه جنونا مطبقا ولحاقه بدار الحرب مردا واذا وكل المكاتب  
 ثم عجز او الماذون فحج عليه او الشريك فافترقا فلهذه الوجوه  
 تبطل الوكالة علم الوكيل ام لا يعلم واذا مات الوكيل او جن جنونا  
 مطبقا بطلت وكالة وان لحق بدار الحرب مردا لم يجز له التصرف

الا ان

الا ان يعود مسلما ومن وكل اخرا بشراي شراي نفسه فيما وكل به بطلت  
 الوكالة والوكيل بالبيع والشراي يجوز ان يعقد عند ابي حنيفة رحمه  
 الله تعالى مع ابيه وجده وولده وولادته وزوجته وعبد ومكاتبه  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز بيعه منهم بمثل القيمة لا  
 في عبده ومكاتبه للمتهم والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير  
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيعه  
 بغيره ان لا يتغابن الناس في مثله والوكيل بالشراي يجوز عقده بمثل  
 القيمة ونهاية يتغابن الناس في مثله ولا يجوز بما لا يتغابن الناس  
 في مثله والذي لا يتغابن فيه مالا يدخل تحت تقويم المقومين واذا امن  
 الوكيل بالبيع الثمن عن المتاع فضائه باطل واذا وكله ببيع عبده قبل  
 نصفه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان وكله بشراء عبد فاشترى  
 نصفه فالشراء موقوف فان اشترى باقية لزم الموكل واذا وكله بشراء  
 عشرة ارطال الحم بدريهم فاشترى عشرة ارطال بدريهم من لحم يباع مثله  
 عشرة بدريهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يلزمه العشرون بدريهم واذا وكله  
 بشراء شي بعينه فليس له ان يشتريه لنفسه وان وكله بشراء عبد  
 بغير عينه فاشترى عبد فهو للوكيل الا ان يقول مؤيت الشراي فهو للموكل او  
 يشتريه بماله الموكل والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند ابي حنيفة رحمه  
 الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى والوكيل بقبض الدين  
 وكيل بالخصومة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا اقر الوكيل بالخصومة  
 على موكله عند القاضي جاز اقراره ولا يجوز اقراره عليه عند غيره

فان كان في البيع والشراي  
 صورة رجل وكله ببيع مائة  
 لرجل اخر فاشترى مائة من  
 المشتري لا يجوز له ان يشتري  
 كما ان البيع في نفسه مطلقا  
 بالثمن لا بالعقد الاول  
 بالثمن لا بالتقاضي  
 فانما يتغير  
 الوكالة

وقال في الوكالة  
 وكيل بالخصومة لا يكون  
 وكذا بالقبض وبغيره  
 انما ياتي في الوكالة  
 في الجوع

COPY



القاضي عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا أنه يخرج من الخصومة  
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز إقراره عليه عند غير القاضي في  
 أي شيء وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أم يتسلم الدين  
 إليه فان حضر الغائب فصدقه ولا دفع إليه الغريم الدين ثانياً وخرج  
 به على الوكيل كان باقياً في يده وإن قال إني وكيل بقبض الوديعة  
 فصدقه المودع لم يؤمر بالتسليم إليه **كتاب**  
**الكفالة** الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بالنفس  
 جائزة والمضمون بها احضار المكفول به وتنفقه إذا قال تكفلت  
 بغيري فلان أو برقبته أو بروحه أو بجسده أو بواسه أو بنصفه  
 أو بثلثه وكذلك إذا قال ضمنت أو هو علي أو وليد أو نزعيم به أو  
 قيل به فإن شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه  
 احضاره إذا طلبه به في ذلك الوقت فإن أحضره والأحبس الحاكم وإذا  
 أحضره والكيل وسلمه في مكان بقدر المكفول له على محاكمة برئ  
 الكيل من الكفالة وإذا تكفل به على أن يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في  
 السوق برئ وإن سلمه في برية لم يبرأ وإذا مات المكفول به برئ  
 الكيل بالنفس من الكفالة فلا يبرأ الكيل بالمال وإن تكفل بغير  
 على أنه إن لم يواف به في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الفدية  
 في ذلك الوقت لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس ولا يجوز  
 الكفالة بالنفس في الحدود والعقاصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
 يجوز وأما الكفالة بالمال فجائزة معلوماً كان المال للمكفول به أو  
 مجهولاً إذا كان ديناً صحيحاً مثل أن يقول تكفلت عنه بالدين أو

بالمال

قال أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى

بمالك عليه أو بما يدركك في هذا البيع والمكفول له بالخيار إن شاء  
 طالب الذي عليه الأصل وإن شاء طالب كفيله ويجوز تقليد الكفالة  
 بالشرط مثل أن يقول ما بايعت فلاناً فعلي أو ما ذاب لك عليه فعلي  
 أو ما غصبك فعلي وإذا قال تكفلت بمالك عليه فقامت البينة بالف  
 عليه ضمة الكفيل وإن لم يقيم البينة فالقول قول الكفيل مع يمينه  
 في مقدار ما يعترف به فإن اعترف المكفول عنه بأكثر من ذلك لم يصدق  
 على كفيله ويجوز الكفالة بأمر المكفول عنه وبغير أمره فإن كفل بأمره رجع  
 بما يؤدى عليه وإن كفل بغير أمره لم يرجع بما يؤدى به وليس للكفيل أن يطالب  
 المكفول عنه بالمال قبل أن يؤدى عنه فإن لزمه بالمال كان له أن يلازم المكفول  
 عنه حتى يخلصه وإذا أبرأ الطالب المكفول عنه أو استوفى منه برئ  
 الكفيل وإن أبرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه ولا يجعز تعليق البررة  
 من الكفالة بشرط وكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا يقع الكفالة  
 به كالحدد والعقاصم وإذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز وإذا  
 تكفل عن البائع بالبيع لم يبيع ومن استأجر دابة للحمل فأن كانت بعينها  
 لم يقع الكفالة بالحمل وإن كانت بغير عينها جازة الكفالة ولا تقع الكفالة إلا  
 بقبول المكفول له في مجلس العقد في مسألة واحدة وهي أن يقول أكرض أو أرتبه  
 تكفل عني بما علي من الدين فتكفل به مع غيبة الغرماء وإذا كان الدين على اثنين  
 وكل واحد منهما كفيل ضامن عن الآخر فما أدى أحدهما لم يرجع به على شريكه  
 حتى يزيد ما يؤدى به على النصف فيرجع بالزيادة وإذا تكفل اثنان على رجل  
 بالف على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فما إذا أحدهما يرجع على شريكه  
 بنصفه قليلاً أو كثيراً ولا يجوز الكفالة على المكفأ به سواء تكفل به أو



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

انكار فاستحق المتنازع فيه رجع المدعي بالخصومة ورد العوض وان  
 استحق بعض ذلك رد حصته ورجع بالخصومة فيه وان ادعى حقا  
 في دار لم يبينه فصالح من ذلك على بقى استحق بعض الدار لم يرد  
 شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيما بقى والصالح جائز  
 من دعوى الاموال والمنازع وجناية العمد والخطا ولا يجوز من  
 دعوى حد واذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي بحكم بفساخته  
 على مال بذله حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع وان ادعى  
 امرأة نكاحا على رجل فصالهما على مال بذله كالم يجر وان ادعى على  
 رجل انه عبده فصالحه على مال اعطاه جاز وكان في حق المذير في معنى  
 العتق على مال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المباشرة  
 لم يحمل على المعاوضة وانما يحمل على انه استوفى بعض حقه واسقط  
 باقية كمن له على رجل الف درهم جاز فصالحه على خمسمائة زينة  
 جاز وصار كانه ابراه عن بعض حقه ولو صالحه على الف مؤجلة  
 جاز وصار كانه اجل نفس الحق ولو صالحه على دنانير الى شهر لم يجر  
 ولو كان له الف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لم يجر ولو كان  
 له الف سود فصالحه على خمسمائة بيضا لم يجر ومن وكل رجلا بالصلح  
 عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عليه الا ان يضمنه والمال لازم للموكل  
 وان صالح عنه على شيء بغير امره فهو على اربعة اوجه ان صالح بمال وضمنه  
 ثم الصلح وكذا لو قال صالحك على الف في هذا ثم الصلح ولزمه تسليمها  
 وكذلك لو قال صالحك على الف وسلمها ثم الصلح وان قال صالحك على  
 الف ولم يسلمها فالعقد موقوف فان اجازته المدعي عليه جاز ولزمه

[illegible]



ثم يرجع ولا يصح الرجوع في الهبة الا اذا ضلها او عجز الحاكم واذا  
 تلفت الموهبة الموهوبة ثم استحقها مستحق فمن انشأ له  
 لم يرجع على الواهب شيئا واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقابض  
 في العوضين فاذا انقضى البيع صار في حكم البيع يرد بالعيب  
 وخيار الروية في حال حياته ولو رثته من بعده موته وان بقي باطلا  
 عنه ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومن وهب جارية الماحل لها  
 صحت الهبة وبطل الاستثناء والصدقة كالهبة لا تصح الا بالتقبض  
 ولا يجوز في مشاع يجهل القيمة واذا تصدق على فقير بشيئ جاز  
 ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض ومن نذر ان يتصدق بماله لزمه  
 ان يتصدق بجنس ما يجب فيه الزكاة ومن نذر ان يتصدق بملكه لزمه  
 ان يتصدق بالجميع ويقال له اسدء منه ما تنفق على نفسك وعيالك  
 الى ان تكتب عالا فاذا اكتب ما لا تصدق بمثل ما امسكه  
**كتاب الوقف** لا يزول ملك الواقف عن الوقف  
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان يحكم به حاكم او يعلقه بموته  
 فيقول اذ امت فقد وقفت داري علي كذا وقال ابو يوسف رحمه  
 الله تعالى يزول الملك بمجرد القول وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزول الملك  
 حتى يجعل للوقف ولها ويسلم اليه واذا استحق الوقف على اختلاف  
 يخرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع  
 جائز عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز  
 ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يجعل له  
 لا تنقطع تجار او صار بعد الفقراء وان لم يسمهم ويصح وقف الفقراء

في الهبة والصدقة والوقف

ولا يجوز وقف ما يتقل ويحول وقال ابو يوسف رحمه الله اذا وقف  
 ضيعة بقرها والكرتها مع عبيد مجاز وقال محمد رحمه الله تعالى  
 يجوز جنس الكراع والسلاح واذا اتم الوقف لم يخرج بعبه ولا يملكه  
 الا ان يكون مشاعا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فيطلب الشريك القيمة  
 فتحقق مقاسمته والواجب ان يتبدل من ارتفاع الوقف بمجاريه بشرط  
 ذلك الواقف او لم يشترط فان وقف دارا على سكنى فله والعامة على من  
 له السكنى فان امتنع من ذلك او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها بالمرحوم  
 فاذا اصابته عامة ردها الى من له السكنى وما اخدم من بناء الوقف  
 والتمه حرفة الحاكم في عمارة الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه  
 امسكه حتى يحتاج اليه فيصرفه فيها ولا يجوز ان يقسمه بين مستحق الوقف  
 واذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وجعل الولاية اليه جاز عند ابي  
 يوسف رحمه الله تعالى واذا بنى مسجدا لم يزول ملكه عنه حتى يفرغه عن ملكه  
 بطريقه ويأذن للناس بالصلوة فيه فاذا اتم فيه واحذر ان يملكه عند ابي  
 حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه عنه بقوله  
 جعلته مسجدا ومن بني سقاية للمسلمين او خاناي سكنة بنوا السبيل او برأطا  
 او جعل أرضه مقبرة لم يزول ملكه عن ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حتى  
 يحكم به حاكم وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بالقول وقال محمد رحمه الله تعالى  
 اذا استغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان والمرايط ودفنوا في المقبرة زال  
 الملك والله اعلم **كتاب الغصب** ومن غصب شيئا  
 ماله مثل فحل في يده فعليه ضمان مثله وان كان ما لا مثله فعليه قيمته  
 يوم الغصب وعلى الغاصب رد العين المخصوصة بخلاف ما بقية بحالها

في الوقف والوقف المشاع والوقف على الغير

ولا يجوز



فان ادعى هلاكها حبس الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية اذها  
 ثم قضى عليه ببدلها والغصب فيها ينقل ويحول واذا غصب  
 عقارا فهلك في يده لم يضمنه عند ابي حنيفة وابي يوسف جميعا لله تعالى  
 وقال محمد رحمه الله تعالى يضمنه وانقص منه بفعله وسكنه ضمنه في  
 قولهم جميعا واذا هلك الموصوب في يد الغاصب بفعله او بفعله  
 فعليه ضمانه وان نقص في يده فعليه ضمان النقصان ومن ذبح  
 شاة غيره فمالها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه فان  
 شاء ضمنه نقصانها ومن حرق ثوب غيره حرقا ليس اتم نقصانه  
 وان حرقه حرقا كبيرا يبطل عامة ضا فة فلما لك ان يضمنه جميع قيمته  
 واذا تغير العين الموصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم  
 منافعتها لملك الموصوب منه عنها وملكها الغاصب ضمنها ولم يحل  
 له الانتفاع بها حتى تؤدي بدلها وهذا كمن غصب شاة فذبحها وشواتها  
 او طبخها او حنطه فطبخها او حديد فاحتده سيفا او صغرا فعلمه  
 اثنية وان غصب فقة او ذهباً ففركها دراهم او دنائير او ائنة لم يزل  
 ملك مالها عنها ولوم الغاصب قيمتها ومن غصب ارضا فغرس فيها او  
 بنى قنبله اقلع الغرس والبناء وردها اليها فان كانت الارض تنقص  
 بقلع ذلك فللمالك ان يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له  
 ومن غصب ثوبا فصبغه احمر او سويقا فلبسته بمن فحاجبه بالخيار  
 ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وسلمها للغاصب  
 وان شاء اخذها وغرم بازا او الصنع والتمن فيها ومن  
 غصب مينا فغيثها فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب

والقول

والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه الا ان يقيم المالك بيئته  
 اكثر مما فلك وقد ضمنها بقول المالك او بيئته اقامتها او بلكول الغاصب  
 عن اليمين فلا خيار للمالك وان كان ضمنها بقول الغاصب مع يمينه  
 فهو بالخيار ان شاء امضى الثمن وان شاء اخذ العين ورد العوض  
 وولد الموصوبة ونساءها وثمره البستان الموصوب امانة في يد  
 الغاصب فان هلك فلا ضمان عليه الا ان يتعدي فيها او يطلبها  
 مالها فيمنعه اياه وما نقصت التجارية بالولادة في ضمان الغاصب  
 فان كان في قيمة الولد وفاء به جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه  
 عن الغاصب ولا يضمن الغاصب منافع ما غصبه الا ان ينقص باستعماله  
 فيعزم النقصان واذا استهلك المسلم غمرا الذي وخشيره ضمن قيمتها  
 وان استهلكها المسلم لم يضمن والله اعلم **كتاب**  
**الوديعة** الوديعة امانة في يد المودع اذا هلك لم يضمنها والمودع  
 ان يحفظها بنفسه ومن في عياله فان حفظها بغيرهم او اودعها  
 فهلك ضمن الا ان يقع في دارة حريق فيسلمها الى جاره او يكون في  
 سفينة يخاف الفرق فينقلها الى سفينة اخرى وان خلطها  
 المودع بماله حتى لا يتميز ضمنها وان طلبها صاحبها فحبسها  
 عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها وان اختلطت بماله من  
 غير فعله فهو شريك لصاحبها وان انفق المودع بعضها  
 ثم رد مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع واذا تعدى المودع في  
 الوديعة بان كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاعادها  
 سخره او اودعها عند غيره ثم زال التعدي ومردّها

فان ظن ان العين وقيمتها  
 اكثر مما فلك

Copy

iversity



الى يده نزال الضمان وان طلبها صاحبها فحجده اياها ضمنها فان  
عاد الى الاعتراف لم يبرأ من الضمان وللمودع ان يسافر بالوديعة  
وان كان لها حمل وموتة واذا اودع رجلان عند رجل ووديعة  
ثم حضر احدهما فطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شيئا حتى يحضر الآخر  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
يدفع اليه نصيبه وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز  
ان يدفعه احدهما الى الآخر ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد منهما  
نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظه احدهما باذن الآخر واذا قال  
صاحب الوديعة للمودع لا تسلمها الى زوجتك فسلمها اليها لم يضمن  
وان قال له اخفضها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم  
يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمن **كتاب العارية**  
العارية جائزة وهي عليك المنافع بغير عوض وتصح بقوله  
اغرتك واطعمتك هذه الارض ومثلك هذا الثوب ومثلك  
على هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة واخذ منك هذا العبد وادى  
لك سكنى وعاري لك عري سكنى والمعير ان يرجع في العارية متى شاء  
والعارية امانة ان هلكته فغير تعدل بضمن شاء وليس للمستعير  
ان يواجره اسقان وله ان يعيره اذا كان مما لا يختلف باختلاف  
المتعمل وعارية الدرام والدنانير والمكيل والموزون قرض واذا  
استعار ارضا لبنى فيها او غير سجان والمعير ان يرجع فيها  
ويكلفه قلع البناء والغرس فان لم يكن يوقت العارية فرفع  
قبل الوقت ضمن المعير فانقص البناء والغرس بالقلع واجرة

رد العارية على المستعير واجرة رد العين المتأجرة على الموجه  
واجرة رد العين المغصوبة على الغاصب واذا اسقار  
دابة فردتها الى اصطلح مالكيها ولم يسلمها اليه فان هلكت لم يضمن  
وان اسقار عتيا فردها الى دار المالك ولم يسلمها اليه لم يضمن  
وان رد وديعة الى دار المالك ولم يسلمها فضمن والله اعلم  
**كتاب اللقيط** اللقيط حر ونفقته  
من بيت المال فان التقطه رجل لم يكن لغيره ان يأخذه من يده  
فان ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله وان ادعاه اثنان ووثق  
احدهما عقامة في جسده فهو اولى به واذا وجد في مصر في امصار المسلمين  
او في قرية من قرىهم لقيط فادعى ذمي انه ابنه ثبت نسبه منه وكافة  
مسما وان وجد في قرية من قرى اهل الذمة او في بيعة او كنيسة  
كان ذميا ومن ادعى ان اللقيط عبده لم يقبل منه الابينة فان ادعى  
عبدا انه ابنه ثبت نسبه منه او كان مرا وان وجد مع اللقيط مال  
مشدود عليه فقوله ولا يجوز تزويج الملتقط ولا تفرقه في مال  
اللقيط ويجوز ان يقبض له الهبة ويسلمه في صناعة ويواجره **هـ**  
**كتاب اللقطة** اللقطة امانة اذا شهد الملتقط  
انه يأخذها ليحفظها ويردّها على صاحبها فان كانت اقل من  
عشرة دراهم عرفها اياما وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا فان جاء  
صاحبها والا تصدق بها فان جاء صاحبها فهو بالخيار ان شاء ارضى  
الصدق وان شاء ضمن الملتقط ويجوز الايقاع في الشاة والبقرة  
والبعير فان اتفق الملتقط عليها بغير اذن الحكم فهو متبرع وان اتفق

Copy



عليها بامرأة كان ذلك ديناً على ما جها وأذا رفع ذلك إلى  
الحاكم نظريه فإمكان للبيعة منفعة أجزها وأتقوا عليها من  
أجزها وان لم يكن لها منفعة وخاف أن يستغرق النفقة قيمتها  
بأجزها وأمر بحفظ ثمنها وان كان الأصلح الاتفاق عليها اذن  
فذلك وجعل النفقة ديناً على ما لكها فإذا أحضرها لكها فليلتقط  
أن يمنع منها حتى يأخذ النفقة والقطعة بالحل والحر سواء  
وإذا أحضر الرجل فادعى أن القطعة له لم تدفع إليه حتى يقيم البينة  
وأن أعطى علامتها حل للملتقط أن يدفعها إليه ولا يجبر على ذلك  
في المضاد ولا يصدق بالقطعة على غنى وان كان الملتقط غنياً  
لم يجز له أن ينتفع بها وان كان فقيراً فلا بأس أن ينتفع بها ويجوز  
أن يصدق بها إذا كان غنياً على أبيه وابنه وزوجه إذا كانوا  
فقرأ **كتاب الخنثى** إذا كان للمولود فرج وذكر  
فهو خنثى فان كان يبول من الذكر فهو غلام وان كان يبول من الفرج  
فهو أنثى وان كان يبول منهما والبول يسبق من أحدهما نسب إلى الأسبق  
فان كانا في السبق سواء فلا معتبر بالكثرة عند الحيضة رحمه الله  
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ينسب إلى أكثرهما وإذا بلغ  
الخنثى وخرجت له حية أو وصل إلى النساء فهو رجل وان ظهر له ثدي  
كثدي المرأة أو نزل له لبن في ثدييه أو حاضر أو جبل أو مكنا الوصول  
إليه من الفرج فهو امرأة فان لم يظهر له أحدي هذه العلامات  
فهو خنثى مشكوك وإذا وقع خلف الإمام قام بين صف الرجال والنساء  
ويبتاع له أمه **كتاب الخنثى** ان كان له مال فادفعه له مال ابتاع له

أمر الخنثى

الإمام

الإمام من بيت المال فإذا احتنته بأجزها ورد ثمنها في بيت المال وإن  
طأت أبوه وخلف أبنا وخنثى فالأول بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى على ثلثة أسهم للابن سهمان للخنثى سهم واحد وهو أنثى عنده في  
الميراث إلا أن ثبت غير ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
للخنثى نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الأنثى وهو قول الشعبي  
وآخلفا في قياس قوله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما على  
سبعة أسهم للابن أربعة وللخنثى ثلثة وقال محمد رحمه الله تعالى  
المال بينهما على ثلثي عشر سهم للابن سبعة وللخنثى خمسة هـ  
**كتاب المفقود** إذا غاب الرجل فلم يعرف له  
موضع ولم يعلم حي أم ميت نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم  
عليه ويستوفي حقوقه وينفق على زوجته وأولاده من ماله ولا  
يفرق بينه وبين امرأته فإذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم  
ولده حكمنا بموته وأعدت امرأته وقسم ماله بين ورثته الموجودين  
في ذلك الوقت ومومات منهم قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث  
المفقود من أحمات في حال فقدته **كتاب المفقود**  
إذا أبق المملوك فرقه رجل على مولاه من مسيرة ثلثة أيام  
فصاعداً فله عليه الجعل أربعون درهما وإن رده لأقل من  
ذلك فحسابه وان كانت قيمته أقل من أربعين درهما قضى  
له بقيته المادرجها وان أبق من الذي رده فلا ينشئ له وينبغي  
أن يشهد إذا أخذه أنه يأخذه ليرده على صاحبه فان  
كان العبد المأبق رهناً فالحل على المرقن والله أعلم هـ

قوله في كتاب الخنثى  
فإن كانا في السبق سواء  
فلا معتبر بالكثرة  
عند الحيضة رحمه الله  
تعالى وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى  
ينسب إلى أكثرهما  
وإذا بلغ الخنثى  
وخرجت له حية  
أو وصل إلى النساء  
فهو رجل وان ظهر له  
ثدي كثدي المرأة  
أو نزل له لبن في  
ثدييه أو حاضر أو  
جبل أو مكنا الوصول  
إليه من الفرج  
فهو امرأة فان لم  
يظهر له أحدي  
هذه العلامات  
فهو خنثى مشكوك  
وإذا وقع خلف  
الإمام قام بين  
صف الرجال والنساء  
ويبتاع له أمه  
كتاب الخنثى  
ان كان له مال  
فادفعه له مال  
ابتاع له



**كتاب أحياء الأموات**

به من الارض لا تقطع الماء عنه او لغابة الماء عليه او ما شبه ذلك مما يمنع الزراعة <sup>أي من الاراضي</sup> كان منها غارت لا مأكلا له او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف انسان في اقصى العام فصاح لم يسمع الصوت فهو موات من احياء باذن الامام ملكه **وان احياء** بغير اذنه لم يملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يملكه ويملك الذي بالاحياء كما يملك المسلم ومن حجر ارضا ولم يعمرها تلك سنة اخذها الامام ودفعها الى غيره **ولا يجوز** احياء ما قرب من العام ويترك مرعى لاهل القرية ومطرحا لحصائده ومن حفر بئر في بركة فله صريحها فان كانت للعطن فخيرها اربعون ذراعا وان كانت للناضح فستون ذراعا وان كانت عينا فخيرها ثلثمائة ذراع فمن اراد ان يحفر في حرمها منع منه وماتوا في الغلات والادلة وعدل عنه فان كان يجوز عوده اليه لم يجر احياءه وان كان لا يجوز ان يعود اليه فهو كالموات اذا لم يكن حرمها لعام ملكه من احياء باذن الامام ومن كان له نحر في ارض غيره فليس له حرمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان يقيم بينة على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى له مساقاة يلقي عليها طينه **كتاب**

**المأذون**

اذا اذن المولى لعبده في التجارة اذا ناعا ما جاز تقوله في سائر التجارات يبيع ويشترى ويرهن ويستتره وان اذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وان اذن له في شيء بعينه فليس بمأذون واقرا المأذون بالديون والغصب

بشأنه

جائر وليس له ان يتزوج ولا يزوج مما يملكه ولا يكتسب ولا يفتقر على مال ولا يهب بغير عوض ولا يغير عوضا الا ان يهدي اليه من الطعام او يضيف من يطعمه وديونه متعلقة بقرته يباع للغرماء الا ان يهدي المولى ويقيم ثمنه بينهم بالخصم فان فضل من ديونه شيء طوب به بعد الحرية وان حجر عليه لم يصح محجور عليه حتى يظهر الحجر بين اهل سوقه فان مات المولى او جن او لحق به الحرب مرتد اصاب المأذون محجور عليه وان ابى العبد صار محجورا عليه واذا حجر عليه فاقراه جائر فيما في يده من المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا الوصية ديون تحيط بماله ورقيقته لم يملك المولى ما في يده وان اعتق عبده لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يملك ما في يده واذا باع من المولى شيئا بمثل قيمته جاز وان باه بنقصان لم يجز وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة او اقل جاز البيع فان سلمه اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن وان امسكه في يده حتى يتوفى الثمن جاز وان اعتق المولى المأذون وعليه ديون فحققه جائر والمولى ضامن لقيمة الغناء وما بقى من الديون يطالب به المعتق واذا ولدت المأذونة من مولاها فذلك حجر عليها فان اذن ولي البصير للبصير في التجارة فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون اذا كان يفعل البيع والشراء **كتاب المزارعة** قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى المزارعة بالثلث والربح باطلة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى جائزة وهي عند أبي حنيفة اربعة اوجه اذا كانت الارض والبرز لواحد والعمل والبقر لآخر جائز المزارعة وان كانت



الأرض لو اُحد والعمل والبقر والبذر لا يخرج جازية المزارعة فان  
 كانت الأرض والبقر والبذر لو اُحد والعمل لا يخرج جازية المزارعة  
 وان كانت الأرض والبقر لو اُحد والبذر لا يخرج جازية المزارعة باطلة  
 ولا تصح المزارعة الا على مدة معلومة وان يكون الخارج متساويا  
 بينهما فان شرط لا اُحد مما قفز انا صمما فهي باطلة وكذلك ان  
 شرط ما على المازيات والسواقي واذا صح المزارعة فالخارج  
 على المستوط فان لم يخرج الأرض شيئا فلا شيء للعامل واذا فسدت  
 المزارعة فالخارج لصاحب البذر فان كان البذر من قبل رب  
 الأرض فللعامل اجر مثله لا يزاد على مقدارها شرط له من الخارج  
 وقال محمد رحمه الله له اجر مثله بالغاما بلغ وان كان البذر من قبل  
 العامل فلصاحب الأرض اجر مثلها واذا عقد المزارعة فامتنع  
 صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه وان امتنع الذي ليس قبله البذر  
 اجره الحاكم على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا  
 انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع اجر مثل  
 نصيبه من الأرض الى ان يستحصد والنفقة على الزرع عليها على  
 مقدار حقوقها واجرة الحصاد والرفاع والديار والتبريد  
 عليها بالخص فان شرطاه في المزارعة على العامل فسدت  
**كتاب المساقات** قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى المساقات  
 بجزء من الثمرة باطلة وقال ابو يوسف ومحمد جائزة اذا كرم مدة  
 معلومة وسمى جزوا من الثمرة متاعا ويجوز المساقات في النخل  
 والشجر والكر والرتاب واصول البادنجان فان دفع خلافه

ثمرة

ثمرة مساقاة والثمرة تؤيد بالعمل جاز وان كانت قد انتهت لم تجز واذا  
 فسدت المساقات فللعامل اجر مثله وتبطل المساقات بالموت وتفسخ  
 بالاعذار كما تفسخ الاجارة والله اعلم **كتاب النكاح**  
 النكاح ينقذ بالايجاب والقبول بلغطين يعبرهما عن الماضي  
 او يعتبر باحدهما عن الماضي وبالاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجتي  
 فيقول زوجتك ولا ينقذ نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين  
 حرين عاقلين بالغين مسلمين او رجل وامرأتين عدولا كانوا او غير  
 عدولا او محمد ودين في قذف فان تزوج مسلم فميتة بشهادة  
 ذميتين جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد  
 لا يجوز ولا يحل للرجل ان يتزوج بامة ولا بجذاته من قبل الرجال  
 والنساء ولا ببنته ولا ببنت ولده وان سفلت ولا باخته ولا  
 بنات اخته ولا لعنته ولا نجالته ولا بنات اخيه ولا بامة  
 امراته دخل بابناتها ولم يدخل ولا بابنة امراته التي دخل بها سواء  
 كانت في حجره او في حجر غيره ولا بامرة ابية واجداده ولا بامرة  
 ابنه ولا ببني اولاده ولا بامة من الرضاة ولا باخته من الرضاة  
 ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ولا ابنت اخيه ولا ابنة  
 اختها ولا يجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدة منهما رجلا لم يجز  
 ان يتزوج بالاخري ولا باس بان يجمع بين امرة وابنة زوج كان  
 لها من قبله ومن زنا بامرة حرمت عليه امها وابنتها واذا طلق  
 الرجل امراة طلاقا بايئنا لم يجز له ان يتزوج باختها حتى تتحقق  
 عدتها ولا يجوز ان يتزوج المولى امته ولا المرأة بكعبها ويجوز

ان يجمع بين امرأتين  
 لو فرقت واحدة منهما ذكرا  
 والاخرى انتمت تتزوج بالاخري  
 شتان ان يكون له امرة ولها  
 عمة لو فرضا امرة وذكر الم  
 يتزوج بالاخري لا لها عمة  
 ولو فرضا العمة ذكر الم يتزوج  
 بالاخري فيفسد لا يجوز له  
 ان يجمع بينهما من نكاح



تزوج الكتابيات ولا يجوز تزويج المجوسيات ولا الوثنيات  
ويجوز تزويج الصابيات اذا كانوا يوسنون بنبي ويعتدون  
لكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب فلم يجوز  
منكحتهم ويجوز للمهر والحرم ان يتزوجا في حالة الاحرام  
وينعقد نكاح المرأة البالغة العاقلة برضاها وان  
لم يعقد عليها ولي عند أبي حنيفة بكونها كانت او ثيبا وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا ينعقد الا بولي ولا يجوز  
للولي اجبار البكر البالغة على النكاح واذا استاذن خافسكت  
او ضحكت او بكت فذلك اذن منها وان ابنت لم يزوحها  
واذا استاذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول واذا زالت  
بكرتها بوثنية او حيضة او جراحة او عيسر ففي حكم  
الابكار وان زالت بوثنا ففي حكم ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
واذا حال الرجل ببلوغ النكاح فسكت وقال بلرودت فاف  
لقول قولها ولا يمين عليها ولا يستخلف في النكاح عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد يستخلف فيه وينعقد  
النكاح بلفظ النكاح والتزويج والتخليك والحبس والهدنة  
ولا ينعقد بلفظ الاجارة والاباحة ويجوز نكاح الصغير  
والصغيرة اذا تزوجها الولي بكونها كانت الصغيرة او ثيبا  
والولي هو العصب فان تزوجها الاب والجد ولا خيار لهما  
بعد بلوغهما وان تزوجها غير الاب والجد فلكل واحد منهما  
الخيار عند البلوغ اذا بلغا ان نشاءا قاما على النكاح

وانشأ

وان شاء فسحوا ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على  
مسلمة وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز لغير العصابات من الافاق  
التزويج ومن لا ولي لها اذا تزوجها مولاها الذي اعتقها جاز واذا  
غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة جاز لمن هو بعد منه ان  
يزوجها والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد لا تصل اليه القوافل  
في السنة للامرة واحدة والكفارة في النكاح معتبرة واذا تزوجت امرأة  
غير كفوف لاولياء ان يفروا بينهما والكفاءة تعتبر في النسب والدين  
والمال وهو ان يكون مالكا للمهر والنفقة وتعتبر في الصانع واذا  
تزوجت المرأة ونفقت من مهرها فللأولياء الاعتراف عليها عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها واذا  
تزوج الاب ابنته الصغيرة ونفقت من مهرها او ابنته الصغيرة زاد  
في مهر امرئته جاز ذلك عليها ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد  
ويصح النكاح اذا سمي فيه مهر ويصح وان لم يسم فيه مهر او قل  
المهر عشرة دراهم فان سمي اقل من عشرة فلها عشرة ومن سمي مهر  
عشرة فما زاد فعليه المسمى ان دخل بها او مات عنها وان طلقها  
قبل الدخول بها والخلوة فلها نصف المسمى وان تزوجها ولم يسم لها  
مهر او تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات  
عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة ثلثة اشواب من كسوة  
مثلها وان تزوج المسلم على امرأته فإلزامه النكاح جائز ولها مهر مثلها  
وان تزوجها ولم يسم لها مهر اشهر قرصا على تسعة فمهرها ان دخل  
بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة وان زادها



في المهر بعد العقد لزمته الزيادة وتنفق بالطلاق قبل الدخول  
وان خطت عنه من مهرها صح واذ اخلا النكاح بامرأة وليس  
هناك مانع من الوطي ثم طلقها فلها كمال مهرها وان كان احدهما  
مريضا او صائما في رمضان او محريا في اوجرة او كانت حائضا فليت  
بكلوة صحيحة واذ اخلا الجيوب بامرأة فلها كمال المهر عند  
الحيضة رحمه الله تعالى ويستحب المتعة لكل مطلقة الا المطلقة  
واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر او اذ رجع  
الرجل ابنته على ان يزوجه الرجل اخته او ابنته فيكون احد  
العقدين عوضا عن الاخر فالعقدان جائزان ولكل واحد منهما  
مهر مثلها واذ تزوج طر امرأة على خدمته سنة او على تعليم القرآن  
فلها مهر مثلها واذ تزوج العبد حرة باذن مولاه على خدمته  
سنة جاز وان جعل مهرها بخدمته سنة جاز واذ اجتمع  
في المجنونة ابوها وابنها فالولي في نكاحها ابنتها غداي حنيفة  
وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد ابوها ولا يجوز نكاح العبد  
ولا الامه الا باذن مولاه واذ تزوج العبد باذن مولاه  
فالمهر دين في رقبته يباع فيه واذ تزوج المولى امته فليعسر عليه  
ان يتزوجها بيت الزوج ولكمنا خدام المولى ويقال للزوج متى  
ظفرت بها تطيها واذ تزوج امرأة على الف على ان لا يخرجها من  
البلد او على ان لا يتزوج عليها او اخرجهما فلها مهر مثلها واذ  
تزوجها على عيوان غير موصوف صحت التسمية ولها الوسط  
منه والزوج مخير ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها

قيمة

فان كان في المهر  
من المهر ما يفي بالشرط  
فله

قيمتها ولو تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح  
المتعة ونكاح الوقت باطل وتزوج العبد امته بغير اذن مولاه  
موقوف فان اجازة المولى جاز وان رده بطل وكذلك لو تزوج  
رجل امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها ويجوز لابن العم ان  
يتزوج ابنة عمه من نفسه واذ اذنت المرأة لرجل ان يزوجه من  
نفسه فعقد بحقة شاهدين جاز واذ ضمن الولي المهر صح ضمانه  
فلمرأة الخيار في مطالبة زوجها او وليها واذ فرق القاضي بين الزوجين  
في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة فان دخل بها  
فلها مهر مثلها لا يزداد على المسمى وعليها العدة ويثبت نسب  
ولدها ومهر مثلها يعتبر باخواتها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر  
بامها وخالتها اذ لم تكونا من قبيلتها ويعتبر في مهر المثل ان يتساوى  
المردتان في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر  
ويجوز تزوج الامه مسلمة كانت او كفا بية ولا يتزوج امه على  
حره ويجوز تزوج الحرة عليها والحر ان يتزوج امرءا من الحر او الامه  
وليس له ان يتزوج بالكثر من ذلك ولا يتزوج العبد بالكثر من اثنين  
فان طلق المرأه احدى المراتع طلاقا بائنا لم يجز له ان يتزوج رابعة  
حتى تنقضي عدتها واذ تزوج الامه مولاه فاعتقت فلها الخيار  
حر او كان زوجها او عبدا وكذلك المكاتبه وان تزوجت امه  
بغير اذن مولاه فاعتقت صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج  
امرأتين في عقد واحدة احدى بما لا يحل له نكاحها صح النكاح التي  
يحل له نكاحها وبطل نكاح الاخرى واذ كان بالزوج عيب







يتزوج البهي المرتضعة اخت الزوج المرتضعة لانها عتمة من الرضاع  
واذا اختلط اللبن بالماء هو الغالب تعلق به التحريم وان غلب  
الماء لم يتعلق به التحريم وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم  
وان كان اللبن غالباً عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى وإذا اختلط  
بالدهن والغالب هو الغالب تعلق به التحريم وإذا غلب اللبن  
من المرأة بعد موتها فواجبه البهي تعلق به التحريم وإذا اختلط  
لبن المرأة بلبن الشاة ولبن المرأة هو الغالب تعلق به التحريم  
وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم وإذا اختلط لبن امرأتين  
تعلق التحريم بالكرش عند أبي خنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى  
وقال محمد رحمه الله تعالى يتعلق بهما وإذا نزل اللبن فارتفعت  
به صبيها تعلق به التحريم وإذا نزل للرجل لبن فارتفع به صبيها لم يتعلق  
به التحريم وإذا شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما وإذا أخرج  
الرجل صغيرة وكبيرة فارتفعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج فإن  
كان لم يدخل بالكبيرة فلا محرم لها وللصغيرة نصف المحرم ويرجع به الزوج على  
الكبيرة ان كانت قد تعدت به الفساد وان لم تعد فلا تنقض عليها ولا تقبل  
في الرضاع شهادة النساء منفردات وانما يثبت بشهادة رجلين أو  
رجل وامرأتين **كتاب الطلاق** الطلاق على ثلاثة أوجه  
أحسن الطلاق طلاق السنة وطلاق البدعة فأحسن الطلاق  
ان يطلق الرجل امرأته نطقاً واحدة في طهر لم يجامعها فيه  
ويشركها حتى تنقضي عدتها وطلاق السنة ان يطلق المدخول بها  
ثلاثاً في ثلاثة أظهار وطلاق البدعة ان يطلقها ثلاثاً بكلمة

واحدة

واحدة أو ثلاثاً في طهر أو بعد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وبيات  
منه وكان عاصياً والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة  
في العدد فالسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول  
بها والسنة في الوقت تثبت في حق المدخول بها خاصة وهو ان يطلقها  
في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخول بها يطلقها في حال الطهر والخبر اذا  
كانت المرأة لا تحيض من صغير أو كبير فأما ان يطلقها للسنة طلقاً واحدة  
فإذا مضى شهر طلقها الأخرى فإذا مضى شهر طلقها الأخرى ويجوز ان يطلقها  
ولا يفصل بين طهرها وطلاقتها برمان وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع  
ويطلقها للسنة ثلاثاً يفصل بين مطلقتين بشهر عند أبي خنيفة وأبي  
يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله لا يطلقها للسنة الواحدة  
وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان يراجعها  
فإذا طهرت وحاضت وطهرت فهو مخير ان شاء طلقها وان شاء أمكها  
ويقع طلاق كل زوج اذا كان بالغاً عاقلاً ولا يقع طلاق البهي والمجنون  
والنائم وإذا تزوج العبد امرأة ثم طلقها وقع طلاقه ولا يقع طلاق  
مولاة على امرأته والطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انت طالق  
ومطلقته وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي ولا يقع به الا واحدة  
وان نوى أكثر من ذلك ولا يفترق الى النية وقوله انت الطلاق او انت  
طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً فان لم يكن له نية في واحدة رجعية  
واحدة ثلاثاً ثلاثاً وان نوى ثنتين كانت واحدة والغرب الثاني  
الكنايات لا يقع بها الطلاق لأنها لينة أو دالة الحال وهي على ضربين  
مطلقاً ثلاثاً العاقلة يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها الواحدة وهي



قوله اعتدي واستبري رجمك وانت واحدة وبقية الكليات  
 اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بائنة وان نوى ثلثا كانت  
 ثلثا وان نوى ثنتين كانت واحدة وهذا مثل قوله انت بائن  
 وبينة او بئلة وحرام وجعلك على غار بك والحق باهلك وسرحتك  
 وخلية وبرية ووهبك وفارقتك وانت حرة تقني واستبري  
 واعري وابتنى الارواح فان لم يكن له نية لم يقع بهذه الالفاظ  
 طلاق الا ان يكون في حال المذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء  
 ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان ينويه وان لم يكن في مذاكرة  
 الطلاق وكان في غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظة لا يقصد  
 به السبب والشتيمة ولم يقع بما يقصد به السبب والشتيمة الا ان  
 ينويه واذا وصف الطلاق بغرب من الزيادة والشددة كان بائنا  
 مثل ان يقول انت طالق بائن او طالق اشد الطلاق او اخص الطلاق  
 او طلاق الشيطان او البدعة او كما يجمل اهل البيت واذا اضاف الطلاق  
 الى جملتها او الى ما يفسر من الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت  
 طالق او رقبك طالق او غنك طالق او روجك طالق او بدك طالق  
 او جلدك او رجبك او وجبك وكذا ان طلق خروا شايعا منها مثل ان  
 يقول نصفك او نصفك وان قال يدك او رجليك طالق لم يقع الطلاق  
 وان طلقها نصف تطبيقه او تلك تطبيقه كانت طلقة واحدة وطلاق  
 المكر والسكران واقع ويقع الطلاق اذا قال نويت به الطلاق  
 ويقع طلاق المأخوذ بالاشارة واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع  
 عقيب النكاح مثل ان يقول ان تزوجتك فانت طالق او كلما راعة

انزوجها

انزوجها في طالق وقع النكاح واذا اضاف الطلاق الى شرط وقع  
 عقيب الشرط مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ولا يقع اضافة  
 الطلاق الا ان يكون الخالف مالكا او يضيفه الى ملكه وان قال لا جنبية  
 ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق والفاظ  
 الشروط ان واذا ما وكل وكلما ومتى وميتما في كل هذه الشروط اذا وجد  
 الشرط انحلت اليمين ووقع الطلاق الا في كل ما فان الطلاق يتكرر تكرار  
 الشرط حتى يقع ثلاث تطبيقات فان تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط لم يقع  
 شيء ونزول الملك بعد اليمين لا يبطلها فان وجد الشرط في الملك انحلت  
 اليمين ووقع به الطلاق وان وجد في غير ملك انحلت اليمين ولم يقع شيء  
 واذا اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج فيه الا ان تقدم المرأة  
 البينة فان كان الشرط لا يعلم الا من جهرتها فالقول قولها في حق  
 نفسها مثل ان يقول ان حضت فانت طالق فعالت قد حضت طلقت  
 واذا قال فانت طالق وفلانة فعالت قد حضت طلقت هي ولم تطلق فلانة  
 واذا قال لها اذا حضت فانت طالق فحوت الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر الدم  
 ثلاثة ايام فاذا تمت ثلاثة ايام حكما بوقع الطلاق من حين حاضت  
 واذا قال لها اذا حضت حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تظهر من حيضها  
 وطلاق الامة تطليقتان حر كان زوجها او عبدا وطلاق الحرة ثلاث تطبيقات  
 سواء كان زوجها حرا او عبدا واذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها ثلثا  
 وقع عليها فان عرق الطلاق عليها بانت بالاولى ولم تقع الثانية  
 والثالثة وان قالها انت طالق واحدة واحدة وقوت عليها واحدة  
 وان قالها انت طالق واحدة قبل واحدة او بعدا وقوت واحدة وان

ما دخلت الدار فانت طالق

اليمين اي بعد النكاح بعد البين بعد  
 اليمين اي بعد النكاح بعد البين بعد  
 فانت طالق فان وجد الشرط في الدار  
 الدار على وجهه ووقع الطلاق وان  
 اليمين وان كان قد طلق قبل الدخول  
 ودخلت بعد انعقادها لا نهاليت  
 لا يقع الطلاق عليه لا نهاليت  
 في نكاحها وان طلقها في نكاحها  
 انقضت وصار كمن طلقها في نكاحها  
 ولو طلقها في نكاحها او طلقها في نكاحها  
 لا يقع شيء الا باليمين  
 انحلت

Copy



قال لها واحدة بعدها واحدة وقعت واحدة وقال لها واحدة بعد  
واحدة شتين وان قال لها مع واحدة او معهما واحدة وقعت اثنتان  
وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت وقعت  
عليها واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال لها انت طالق بمكة  
فهي طالق في كل البلاد وكذلك ان قال انت طالق في الدار واذا قال لها انت  
طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة واذا قال لها انت طالق  
عند وقوع عليه الطلاق بطلوع الفجر واذا قال لامرته اختاري بيني  
بذلك الطلاق او قال لها طلقي نفسك فلما ان تطلق نفسها ما دامت  
في مجلسها ذلك فان قامت منه واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها  
فان اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا تكون  
ثلثا وان نوى الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او في كلامها  
فان طلقت نفسها في قوله طلقي نفسك متى شئت فلما ان تطلقت  
نفسها في المجلس وبعده واذا قال للرجل طلق امرتي فله ان يطلقها في  
المجلس وبعده وان قال له طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس  
خاصة فان قال لها ان كنت تحبيني او تبغضيني فانت طالق فقالت انا  
احبك او ابغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت  
واذا طلق الرجل امرته في مرض موته طلاقا بائنا فمات وهي في العدة  
ورثت منه وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها واذا قال  
لامرأته انت طالق انشاء الله تعالى متصلا لم يقع الطلاق  
وان قال لها انت طالق ثلاثا او اربعة طلقت شتين وان قال ثلاثا  
الاثنين طلقت واحدة واذا ملك الزوج امرته او شفعها

في قوله او تبغضيني او تحبيني  
فان قال لها انت طالق فقلت  
اذا طلق الرجل امرته في مرض موته  
طلاقا بائنا فمات وهي في العدة  
ورثت منه وان مات بعد انقضاء  
عدتها فلا ميراث لها واذا قال  
لامرأته انت طالق انشاء الله تعالى  
متصلا لم يقع الطلاق وان قال  
لها انت طالق ثلاثا او اربعة  
طلقت شتين وان قال ثلاثا  
الاثنين طلقت واحدة

او ملكها

او ملكت المرأة زوجها او شفعها او شفعها منه وقعت الفرقة  
بينهما **كتاب الرجعة** اذا طلق الرجل امرته  
تطبيقه رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها في عدتها  
رضيت بذلك او لم ترض و الرجعة ان يقول راجعتك او  
رجعت امرتي او يطأها او يقبلها او يمسها بشهوة او ينظر اليها  
فرجعا بشهوة ويستحب له ان يشهد على الرجعة شاهدين فان لم  
يشهد صح رجعة واذا انقضت العدة فقال الزوج قد كنت  
راجعته في العدة فصدقته فهي رجعة وان كذبت فالحق قولها  
ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال الزوج راجعتك  
فقال مجيبة له قد انقضت عدتي لم تقع الرجعة عند ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى واذا قال زوج الممة بعد انقضاء عدتها قد كنت  
راجعته في العدة فصدقته المولى وكذبت الممة فالحق قولها واذا  
انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام انقضت الرجعة  
وان لم تغسل وان انقطع لاقبل من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى  
تغسل او يمضي عليها وقت صلاة او تيمم وتصل عند ابي حنيفة وابي  
يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا تيممت انقضت  
الرجعة وان لم تصل وان اغسلت ونيت نيا من بدنها لم يصح الماء  
فان كان عضوا كاملا فما فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من  
العضو انقضت الرجعة والمطلقة الرجعية تستوف وتترين ويستحب  
لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يسأذنها او يسمعها خفيق فعليه والطلاق  
الرجعي لا يجرم الوطى واذا كان الطلاق بائنا دون الثلاث فله ان

Copy



ينزوجهما في عدتها وبعد انقضاء عدتها ثلاث في  
 المرة او اثنين في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويحل  
 بها ثم يطلقها او يموت عنها والنجس المرافق في التحليل كالبلوغ وهو  
 المولد لامة لا يحلها له واذا تزوجها بشرط التحليل فانكح مكره  
 فان وطئها وطلقها حلت للاول واذا طلق المرأة تطليقة او  
 تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج آخر ثم عادت الى الاول  
 عادت بثلاث تطليقات ويحدم الزوج الثاني عا دون الثلاث  
 من الطلاق كما يحدم الثالث وقال محمد رحمه الله تعالى لا يحدم ما دون  
 الثلاث واذا طلقها ثلاثا وقالت فانا انقضت عدتي وتزوجت  
 بزوج آخر ودخل بي الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة تحتمل  
 ذلك جاز للزوج ان يصدقها اذا كان في غلبته انها صادقة  
**كتاب الايلاء** اذا قال الرجل لامرأته والله  
 لا اقربك اولا اقربك اربعة اشهر فهو مولى فان وطئها في  
 الاربعة اشهر حنت في يمينه ولزمه الكفارة ويسقط الايلاء  
 وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بتطليقة فان  
 كان حلف على الابد فاليمين باقية فان عادت فزوجها عاد الايلاء  
 فان وطئها والواقع بمضى اربعة اشهر تطليقة اخرى فان  
 تزوجها عاد الايلاء ووقع عليها بمضى اربعة اشهر تطليقة  
 ان لم يفرقها فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بعد ذلك الايلاء  
 طلاق واليمين باقية فان وطئها كز من يمينه وان حلف على اقل  
 من اربعة اشهر لم يكن مولى وان حلف بحج او صوم او غيره

لا اقربك اولا اقربك اربعة اشهر فهو مولى فان وطئها في الاربعة اشهر حنت في يمينه ولزمه الكفارة ويسقط الايلاء وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بتطليقة فان كان حلف على الابد فاليمين باقية فان عادت فزوجها عاد الايلاء فان وطئها والواقع بمضى اربعة اشهر تطليقة اخرى فان تزوجها عاد الايلاء ووقع عليها بمضى اربعة اشهر تطليقة ان لم يفرقها فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بعد ذلك الايلاء طلاق واليمين باقية فان وطئها كز من يمينه وان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى وان حلف بحج او صوم او غيره

او غتق

او غتق او طلاق فهو مولى للأمة المطلقة الرجعية كان مولى وان الأمن  
 اليائسة لم يكن مولى ومدة الايلاء لامة شهران وان كان المولى مريضا لا يقدر  
 على الجماع او كانت المرأة مريضة او كان بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها  
 في مدة الايلاء ففيه ان يقول بلسانه فيبت اليها فاذا قال ذلك سقط  
 الايلاء فان صح في المدة بطل ذلك النفي وصار فيه بالجماع واذا قال  
 لامرأته انت علي حرام سئل عن نيته فان قال اريدت الكذب فهو كما قال  
 وان قال اريدت الطلاق فهي تطليقة باينة الما ان ينوي الثلاث وان قال  
 اريدت الظهار فهو ظهار وان قال اريدت التحريم اولى اريد به شيئا  
 فهو عين يصير به مولى **باب الخلع** اذا تشاق الزوجان  
 وخافا ان لا يقيما حدود الله فلا بأس ان يقتدي نفسها منه بما لخلعهما  
 به فلا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة بائنة ولزمها المال وان كان  
 الشوز من قبله كرها له ان ياخذ منها عوضا وان كان الشوز من قبلها  
 كرها له ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها فان فعل ذلك جاز في القضاء  
 وان طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق  
 بائنا وان بطل العوض في الخلع مثل ان يخالف المرأة المسلمة على خنزير  
 فلا يمشي للزوج والفرقة باينة وان بطل العوض في الطلاق كان حرجيا  
 وما جاز ان يكون محررا في النكاح جاز وان يكون بدلا في الخلع فان قالت  
 له خالعني على ما في يدي فخلعها فلم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها  
 وان خالعني على ما في يدي من مال فلم يكن في يدها شيء ردت  
 عليه مهرها وان قالت خالعني على ما في يدي من درهم فلم يكن في  
 يدي شيء فعليها ثلاثة دراهم وان قالت طلقني ثلثا بالالف

Copy

ivecity



فطلقها واحدة فعليها ذلك اللعنة قالت طلقني ثلاثا على الف  
فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن  
قال الزوج طلق نفسك ثلاثا بالف أو على الف فطلقت نفسها واحدة  
لم يقع عليها شيء والمبارات كالمخلع والمخلع والمباراة يسقطان  
كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى **كتاب الطهارة** إذا  
قال الزوج لامرأته أنت علي كظهر أمي فقد حرمت عليه لا  
يجل له وطئها ولا مسها ولا تقبيلها حتى يكفر عن طهاره فإن  
وطئها قبل أن يكفر استغفروا لله تعالى فلا شيء عليه غير الكفارة  
الأولى ولا يعاودها حتى يكفر والعود الذي تجب به الكفارة أن يغفر  
على وطئها وإذا قال لها أنت علي كبطن أمي أو كفخذها أو كفر جها فهو  
مظاهر وكذلك أن شبهها بمن لا يجل له النظر إليها على التأنيد من محاربه  
شاخته أو عمته أو أمته من الرضاة وكذلك أن قال رأسك علي كظهر  
أمي أو فخذك أو وجهك أو رقبته أو نصفك أو ثلثك وإن قال أنت  
علي مثل أمي رجع إلى نية فإن قال أردت الطهارة فهو طاهر وإن قال  
أردت الطلاق فهو طلاق بائن وإن لم يكن له نية فليس بشيء ولا يكون  
الطهارة إلا من زوجته فإن ظاهر من امتلم يكن مظاهرا ومن قال لنسائه  
أنتن علي كظهر أمي كان مظاهرا من جماعتهم وعليه لكل واحدة منهن  
كفارة وكفارة الطهارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا كل ذلك قبل المسيس ويجزئ في ذلك  
العتق الرقبة المسلمة والكافرة والذكرة والأنثى والصغير والكبير ويجزئ  
العمياء ولا المقطوعة اليدين أو الرجلين ويجزئ الأصم والمفتوم إذا

الرجلي

الرجلين من خلاف ولا يجوز مخضوع الجاهل اليدين ولا المجنون الذي لا يعقل  
ولا المجنون عتق المدبر أو المولد والمكاتب الذي أدى بعض مال الكفاية فإن  
اعتق مكاتبه لم يؤد شيئا جازا فإن اشترى أباه أو ابنه يتوي بالشرائي  
الكفارة جاز عنها فإن اعتق نصف عبده مشترك عن كفارته وضمن قيمته  
بأقية فاعتقه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن اعتق نصف  
عبده عن كفارته ثم اعتق بأقية عنها جاز وإن اعتق نصف عبده عن  
كفارته ثم جاع مع أبي طاهر منها ثم اعتق بأقية لم يجز عند أبي حنيفة  
وإذا لم يجد المظاهر ما يتعلق بكفارته صوم شهرين متتابعين ليس فيها  
شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام الترتيق فإن جاع الذي طاهر  
منها في خلال الشهرين ليلة عمو أو نهارا ناسيا استأنف الصوم عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وإذا افطر يوما منها العذر أو لغيره عذر  
استأنف وإذا طاهر العبد لم يجزه في الكفارة إلا الصوم فإن اعتق المولى  
عنه أو أطعم لم يجز وإذا لم يستطع المظاهر الصيام أطعم ستين مسكينا  
كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير أو قمح ذكرا ذكرا  
وعشاهم جاز قليلا كان ما أكلوا وكثيرا وإن أعطى مسكينا واحدا ستين  
يوما أجراه وأنا أعطاه في يوم واحد لم يجزه إلا عن يديه فإن قرب التي  
ظاهر منها في خلال الإطعام لم يستأنف ومن وجب عليه كفارة طهارة  
فاعتق رقبته لا يتوي من أحديهما بعينه جاز عنها وكذلك أن يطعم  
أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين مسكينا جازا فإن اعتق رقبة واحدة  
وصام شهرين كان له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء **كتاب اللعان**  
إذا نذرت الرجل امرأة بالزنا وجماعه أهل الشهادة والمرأة ممن يجد

قاذفها



او نفي نسب ولدها وطالبته المرأة بموجب العقد ففعل به اللعان فان  
امتنع منه حبه الحاكم حتى تلاعن او تصدقه واذا كان الزوج عبدا  
او كافرا او محدودا في قته فقد فاعله عليه الحد وان كان من اهل  
الشهادة وفي امة او كافرة او محدودة في قته او كانت ممن لا يجد  
قادر فحما فلاحد عليه في قتلها ولا لعان وصفة اللعان ان يتيه  
القاضي بالزوج فيشحه عليه اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله  
انني لمن الصادقين فيما رويتها به من الزنا ثم يقول في الخامسة لعنة  
الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشير اليها في  
جميع ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله  
انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله  
عليها ان كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا فاذا اللعان في  
القاضي بينهما وكانت الفرقة تطلقه بائنة عند ابي حنيفة ومحمد  
والله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى تحريم مؤبد وان كان العقد  
بوله نفي القاضي بنسبه والحقه بامه فان عاد الزوج فالكذب  
نفسه حده القاضي وحله ان يتيه وجها وكذلك ان قدف فحد او ذنب  
فحدت واذا قدف امرأته وهي صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما وقد  
المأخر لا يتعلق به اللعان بينهما واذا قال الزوج ليس حكمي فلا لعان  
وان قال زنيته وهذا الحمد من الزنا تلاعنا ولم ينف القاضي الحمد واذا نفي  
الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة او في الحالة التي تقبل فيها التهنئة والتسليم  
أله الولادة قال ابو يوسف رحمه الله لا ينفك من الزنا ولا ينفك  
النفس واذا اولدت ولد في بطن واحد ففي الاول فاعتر بالثاني

لا ينفك من الزنا ولا ينفك من الزنا  
على اللعان وان اختلفت  
حسب الحاكم

صح فيه ولا ينفك من الزنا  
بغير ذلك لا ينفك من الزنا

ثبت نسبها وحدث الزوج فان اعترف بالاول ونفي الثاني  
اثبت نسبها ولا عن **باب العدة** اذا طلق الرجل  
امرأته طلاقا بائنا او رجعي او وقعت الفرقة بينهما بغير  
طلاق وهي حدة من تحيض فعدتها ثلاثة اقراء والاقرأ الحيض  
وان كانت لا تحيض من صغرها وكبر فعدتها ثلاثة اشهر وان كانت  
حاملًا فعدتها ان تضع حملها وان كانت امة فعدتها حيضتان  
وان كانت مالا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا مات الرجل عن  
امرأته المدة فعدتها اربعة اشهر وعشر وان كانت امة فعدتها  
شهران وخمسة ايام وان كانت حاملًا فعدتها ان تضع حملها واذا  
ورثت المطلقة في الرض فعدتها بعد الاجلين واذا اعتقت الامه  
في عدتها من طلاق رجعي استقلت عدتها الى عدة الحر وان اعتقت  
وهي مبتوقة او متوفى عنها زوجها لم ينقل عدتها الى عدة الحر وان  
كانت ايسة فاعتدت بالشهور ثلثات الدم استقر ما مضى من عدتها  
وكان عليها ان تستأنف العدة بالحيض والمنكوحة تكافا فاسدا والموطوءة  
بشبهة عدتها الحيض الفرقة والموت واذا مات مولد ام الولد عنهما  
او اعتقهما فعدتها ان تضع حملها فان حدث الحمل بعد الموت فعدتها  
اربعة اشهر وعشر واذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض فعدت بالحيضة  
التي وقع الطلاق فيها واذا وطئت المعتدة بشبهة فعليها عدة اخرى  
وتستأجل العدة وان يكون ما تراه من الحيض محسبا به منها جميعا واذا  
انقضت العدة من الاول ولم تكمل متا الثانية فعليها تمام العدة الثانية  
وان لم يزل العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاء عقيب الوفاء فان لم تعلم

قوله اذا وطئت المعتدة الا في كل اذا  
طلق الرجل امرأته فعدتها ثلاثة اشهر وعشر  
وقال قلنت انها تحيض فعدتها ثلاثة اشهر وعشر  
بعضها في عدة واحدة وتدخل في الاول والثاني  
فاذا وطئها بعد حيضها فعدتها من العدة  
بغيرها حيضة واحدة في الثانية  
والا في الثانية وثلاث في الاولى والثانية  
والثالثة والثالثة

التي هي العدة  
في الطلاق







في دين او غصبها رجل كرها فذهب او حجت مع قوم فلا نفقة  
 لها فان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة ويفرض على الزوج ان  
 كان موسرا نفقة خادها ولا يفرض لكثر من خادم واحد عليه  
 ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله الا ان تختار ذلك  
 وان كان له ولد من غيرها فليس ان يسكنها معه والزوج ان يمنع  
 والديها وولدها من غيره واهلها الدخول عليها ولا يمنع من  
 النظر اليها وكلاهما اى وقت اختارا او من اعسر بنفقة امرؤ  
 لم يفرض بينهما ويقال لها استديني عليه واذا غاب الرجل وله مال  
 في يد رجل يعرف به في يد رجل وبالزوجية فرض القاضي في ذلك  
 المال نفقة زوجة الغائب وولده الصغار والديه وأولاده  
 الكبار الرهنى والمات وبأخذ منهم كفيلا بها ولا يقضى بنفقة في  
 مال الغائب الا هو ولا واذا اقصى القاضي لها بنفقة المعسر ثم  
 ايسر فحاصمه تجب لها نفقة الموسر واذا مضت مدة لم ينفق  
 الزوج عليها وطالبته بذلك فلا تبقى لها الا ان يكون القاضي  
 فرفرها بالنفقة او صلح الزوج على مقدارها فيقضى لها بنفقة  
 ما مضى فان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت  
 شهور سقطت النفقة وان اسلخها نفقة سنة ثم مات  
 لم يسترجع منها شي وقال محمد رحمه الله تعالى يحجب لها نفقة  
 ما مضى وما بقى للزوج واذا تزوج الرجل امه فبواها مولاها  
 معه مشتركا فعليه النفقة وان لم يباها فلا نفقة لها ونفقة  
 الاولاد الصغار على الابي يشترك فيها احد كمالا يشترك في النفقة

الزوج

الزوجة احد فان كان الصغير ضعيفا فليس على امه ان ترضعه ويستأجر له  
 الاب من ترضعه عندها فان استأجرها وفي زوجته او مقعدة منه  
 لترضع ولدها لم يجز فان انقضت عدتها فاستأجرها على رضاعه  
 جاز فان قال الاب لا استأجرها وجاء بغيرها فرضت الام بمثل امرؤ  
 الاجنبية كانت الام احرى وان التمس زيادة لم يجز الزوج عليها  
 ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خلفه في دينه كما تجب نفقة  
 الزوجة على الزوج وان خلفته في دينه واذا وقعت الفرقة بين الزوجين  
 فالام احرى بالولد فان لم يكن له ام فام الام اولى من ام الاب فان لم تكن  
 ام الام فام الاب اولى من الاخوات فان لم تكن جدة فالأخوات اولى من  
 العمات والخالات وتقدم الاخوات من الاب والام ثم اخات من الام  
 ثم اخات من الاب ثم الخالات اولى من العمات ينزلن كما ينزلن الاخوات  
 ثم العمات ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها الا الجدة  
 اذا كان زوجها البتة فان لم يكن للرجل امرؤ من اهله واختص فيه  
 الرجل فالام به اقربهم تعصيا والام والجدة احرى بالعلم حتى ياكل  
 وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده وبالجارية حتى  
 يخف من سوي الام والجدة احرى بالجارية حتى تبلغ حدا تنتهي  
 والامه اذا اعتقها مولاها وام الولد اذا اعتقت في الولد  
 كالحرة وليس للامه وام الولد قبل العتق حق في الولد والذمية  
 احرى بولدها المسلم لم يعقل الا ديان ويخاف ان يالف الكفر  
 واذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها من المهر فليس لها ذلك  
 الا ان تخرج به الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل ان  
 ينفق على ابويه واجداده وجداته اذا كانوا فقراء وان خلفوه في

لا ينفق على ابويه واجداده وجداته اذا كانوا فقراء وان خلفوه في



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "والموتى..."

[illegible]



اصح كما يصح في الطلاق واذا خرج العبد من دار الحرب اليها مسلما عتق  
 واذا اعتق جارية حاملا عتقت وعتق حملها فان اعتق الحمل خاصة  
 عتق ولم تعتق الام واذا اعتق عبدا على مال فقبل العبد عتق ولم يمه المال  
 ولو قال ان اديت الي الف درهم فانت حر صرح وصار ما ذونا فان اخرج  
 المال ابر الحاكم المولى على نفسه وعتق العبد وولد الاممة من مولاها حر  
 وولدها من زوجها مملوك لبيدها وولدت الامة من العبد حر **٥٥**  
**كتاب التدبير** اذا قال المولى لمملوكه  
 اذا مت فانت حر او انت حر عند موتي او انت مدبر او قد بدرتك  
 فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته وللمولى ان يستخذه ويؤجره  
 وان كانت امه فله وطئها وتزويجها واذا مات المولى عتق المدبر من  
 ثلث ماله ان خرج من الثلث فاك لم يكن له مال خيم سعى في ثلثي قيمته  
 فان كان على المولى دين سعى في جميع قيمته لغرمائه وولد المدبرة مدبر  
 فان علق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول اذ مت من مرضي هذا او من  
 سفرى هذا او من مرضك فليس بمدبر ويجوز بيعه وان مات المولى  
 على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق المدبر **باب الاستيلاء**  
 اذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت ام ولد له لا يجوز بيعها  
 ولا تملكها وله وطئها واستحداها واجارتها وتزويجها ولا يثبت  
 نسب ولدها الا ان يعترف به فان جاء به بعد ذلك بولد ثبت نسب  
 منه بغير اقرار فان نفاه انما بقوله وان زجها في عت بولد فهو في  
 حكم امه واذا مات المولى عتقت من جميع المال ولا تلزمها السعاية  
 للزواء وان كان على المولى دين واذا وطئ رجل امه غير مملوك فولدت  
 منه ثم ملكها صارت ام ولد له واذا وطئ اب جارية ابنته فجاءت

بولد

بولد فادعاه ثبت نسب وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه  
 عقرها ولا قيمة ولدها وان وطئ اب الاب مع بقائه لم يثبت  
 النسب فان الاب ميتا ثبت النسب من الجد كما يثبت من الاب واذا كانت  
 الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احدهما شبة نسب منه  
 وصارت ام ولد له وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها وليس عليه شيء  
 من قيمة ولدها فان ادعاه جميعا معا ثبت نسب منهما وكانت الام  
 ولدهما وعلى كل واحد منهما نصف العقر ويصير قصاصا بما له على الاخرين  
 الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وصمايرتان منه ميراث اب  
 واحد **واذا وطئ المولى جارية مكاتبه** فجاءت بولد فادعاه وان مكاتبه  
 المكاتب ثبت نسب له وكان عليه عقرها وقيمة ولدها ولا نصير ام ولد له  
 وان كذبه في النسب لم يثبت والله اعلم **كتاب المكاتب**  
 اذا كاتب المولى عبده او امته على مال بشرطه عليه وقبل العبد ذلك فصار  
 مكاتب ويجوز ان يشترط المالك حالا ويجوز مؤجلا ومنجا ويجوز كتابه  
 العبد الصغير اذا كان يعقل البيع والشراء واذا صحت الكتابة خرج المكاتب  
 من يد المولى ولم يخرج من ملكه فيجوز له البيع والشراء والسر ولا يجوز  
 له التزويج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق الا بالشيء اليسير ولا  
 يتكفل فان ولد له ولد من امه له دخل في كتابته وكان حكمه حكمه  
 وكسبه له فان زوج المولى عبده من امته ثم كاتبها وكان كسبه لها وان  
 وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر وان جنى عليها او عذرت ولدها الزمة الجارية  
 وانما تلفها الا لغيره واذا اشترى مكاتب اباه او ابنته دخل في  
 كتابته وان اشترى **ام ولد** دخل في الكتابة ولم يجز له بيعها

فلو ادعت منه ولا دخل في كتابتها



وان اشترى ذارحم محرمة لاولاده لم يدخل في كتابته عند ابي خنيفة  
رحمه الله تعالى واذا عجز المكاتب عن تحريم نظر الحاكم في حاله فان  
كان له دين يقتضيه او مال يقدم عليه لم تجز بيعه واستطير  
عليه اليومين والثلاثة وان لم يكن له وجه وطلب المولى تجزيره  
عجزه ونسخ الكتابة لان المولى لم يرخص والملكه الابا لاداء  
على هذا النجوم وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز حتى  
يتوالى عليه بخمان واذا عجز المكاتب عاد الى احكام الوق وكان  
ما في يده من المكتسب لمولاه وان مات المكاتب وله مال لم  
تنسخ الكتابة وقضيت كتابته من اكسابه وحكم بعقده في اخر  
جزء من اجراء حياته وان لم يترك وفاء وترك ولدا مولودا في  
الكتابة سعى في كتابة ابيه على نجومة فاذا ادى حكمة بعقده  
ابيه قبل موته وعق الولد وان ترك ولدا مشترافي الكتابة قيل  
له اما ان تؤدي الكتابة حاله ولا ردت في الرق واذا كاتب  
المسلم عبده على جز او خنزير او على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة  
فاذا ادى الجز او الخنزير عتق ولزمه ان يسعي في قيمته لا ينقص  
من المسمى ويزاد عليه وان كاتبه على حيوان غير موصوف فا  
لكتابة جائزة وان كاتب عبده كتابه واحدة بالف درهم  
جاز فان اديا عتقا وان عجزا رد في الرق فان كاتبها على  
ان كل واحد منهما ضامن عن الآخر جازت الكتابة وايضا  
اذا عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما ادى واذا اعترف  
المولى مكاتبه عتق بعقده وسقط عنه مال الكتابة واذا

مات

مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة وقيل له ادى المال الورثة  
لم ينفذ عتقه وان اعتقه جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة  
واذا كاتب المولى ام ولده جاز فان مات المولى سقط عنها مال  
الكتابة وان ولدت مكاتبه منه فم بالخير ان شاءت مضت على الكتابة  
وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولده واذا كاتب مدبرة  
جاز فان مات المولى ولا مال له كانت بالخيار بين ان تسعي في ثلثي قيمتها  
او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبه صح التدبير ولها الخيار ان شاءت  
مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان  
مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له فم بالخيار ان شاءت سعت  
في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمتها عند ابي خنيفة رحمه الله تعالى واذا  
عتق المكاتب عبده على مال لم يجز وان وهب على عوض لم يصح وان كاتب  
عبده جاز فان ادى الثاني قبل ان يعق الاول فاولاه للمولى الاول  
وان ادى بعد عتق المكاتب الاول فاولاه له **كتاب**  
**الولاء** اذا عتق الرجل مملوكة فولاه له وكذلك الرزة تعق وان  
شرط انه سائبة فالشرط باطل والولاء لمن اعتق واذا ادى المكاتب  
عتق وولاه للمولى كذلك ان اعتق بعد الموت المولى وان مات  
المولى عتق مدبروه وامهات اولاده وولاهم له ومن ملك ذارحم  
محرمة عتق عليه وولاه له واذا تزوج عبد رجلا له لاخر فاعتق  
مولى الامة الامة حامل من العبد عتقت وعتق حاملها وولاه للمولى  
لولا الام لا ينتقل عنه ابدا فان ولدت بعد عتقها الاكثر من ستة اشهر  
ولدا فولاه لمولى الام فان اعتق العبد حر ولا يرث ابنته وان نقل

المولى على وجهه فان  
اعتقها صدق الوارث



ولاؤه من مولى الام الى مولى الاب ومن تزوج من العجم بمقتضه من  
العرب فولدت له اولادا فاولاد اولادها المولى بها عند اي حنيفة  
رحمه الله تعالى واولاد العاقلة بقصيب فان كان للمعتق عصبه من  
النسب فهو اولاد منه وان لم يكن له عصبه من النسب فيرثه للمعتق  
فيرثه لبي المولى دون بناته وليس للمسلم من الاولاد الا ما اعتق او كانت  
او كانت من كاتبت واذا اترك المولى ابنا واولاد ابن ارض فليترك المعتق  
للابن دون بني الابن والاولاد للكبير واذا اسلم رجل على يد رجل واولاه  
على ان يرثه ويعقل عنه او اسلم على يد غيره واولاه فالاولاد صحيح  
وعقله على مولا فان مات ولا وارث له فيرثه للمولى فان كان  
له وارث فهو اولاد منه والمولى ان يستقل عنه بولائه الى غيره ماله  
يعقل عنه فاذا اعتقل عنه لم يكن له ان يترك بولائه عنه وليس لمولى  
العقاة ان يوالي احدا **كتاب الجنائيات**  
القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطاء وما اجرى مجرى الخطاء  
والقتل بسبب فالعمد ما تم فيه بسلام او ما اجرى مجرى السلاح في تفرق  
الاجزاء كالمخدوم من الخشب والحجر والنار وموجب ذلك الماتم والقود  
الا ان يعفو الاولياء ولا كفارة فيه وشبه العمد عند اي حنيفة رحمه الله  
تعالى اخاف به بجر عظيم او خشية عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد  
ضربه بما لا يقتل غالبا وموجب ذلك على القولين الذية والماتم و  
الكفارة لا قود فيه وفيه دية مغلظة على العاقلة والخطاء على  
وجحين خطاء في القصد وهو ان يرمى شخص بظنه صيدا فاذا هو  
ادمي وخطا في الفعل وهو ان يرمى غنما فيصيب ادبيا وموجب

فان مات المولى ثم مات  
المعتق

ذلك

ذلك الكفارة والذية على العاقلة ولا ماتم فيه وما اجرى مجرى  
الخطاء مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطاء **واقفا**  
القتل بسبب كخاف البير وواضع الحجر في الطريق في غير ملكه وموجب  
اذا ائلف به ادومي الذية على العاقلة ولا كفارة فيه **والقصاص**  
واجب يقتل كل محقون الدم على التايب اذا اقبل عدا ويقتل الحر  
لحر والحر بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل الحر بالمستامن ولا يقتل الرجل  
بالمرءة والكبير بالصغير والصحيح بالاجمي والزمن ولا يقتل الرجل  
بابنه ولا بعبد ولا بعمد بعمد ولا بمكاتبه ولا بعبد ولده ومن دبر  
قصاصا على ابيه سقط ولا يستوفي القصاص الا بالسيف واذا قتل  
المكاتب عدا وليس له وارث الا المولى فله القصاص وان ترك ووافو  
وارثه غير المولى فلا قصاص لهم وانا اجتمعوا مع المولى واذا قتل عبد  
الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمكاتب ومن جرح رجلا  
عمدا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص من قطع يده غيره عمدا  
من المفصل قطعت يده وكذلك الرجل وما دون الانف والماذن ومن ضرب  
عين رجل فقلعها فلا قصاص عليه فان كانت قائمة وذهب ضوءها  
فعليه القصاص تخم له المرءة ويجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه  
بالمرءة حتى يذهب ضوءها وفي السن القصاص وفي كل شجة يمكن فيها  
المماثلة القصاص ولا قصاص في عظم الا في السن وليس فيما دون النفس  
شبه عمد انما هو عمد او خطاء ولا قصاص بين الرجل والمرءة فيما دون  
النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدين ويجب القصاص في الاطراف  
بين المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصف الساعد او وجهه جائفة



فبرأ منها فلا قصاص عليه وإذا كانت يد المقتوع صحيحة ويده  
القاطع شلاً أو ناقصة الأصابع فالمقتوع بالخيار أن شاء قطع  
اليده العيبة ولا يثني له غيرها وإن شاء أخذ الأرش كما ملأ ومن  
شجرجلاً فاستوعبت الشجة ما بين قريته وهي لا تستوعب ما بين  
قريتي الشاج والمشتوج بالخيار أن شاء اقتصر بمقدار شجته يستوي  
من أي الجانبين شاء وإن شاء أخذ الأرش كما ملأ ولا قصاص في اللسان  
ولا في الفك إذا قطع إلا أن تقطع الحشفة وإذا اصطاح القاتل و  
أولياء المقتول على مال سقطت القصاص ويجب المال قليلاً كان  
أو كثيراً فإن عفى أحد الشركاء عن الدماء صالح من نصيبه على عوض  
سقط حق الباقيين من القصاص وكان لهم نصيب من الدية وإذا قتل  
قتل جماعة واحد أعتق من جميعهم إذا كان عمداً وإذا قتل  
واحد جماعة فحضر أولياء المقتولين قتل الجماعة جميعهم ولا يثني  
عليهم غير ذلك وإن حفر واحد قتل به وسقط حق الباقيين ومن  
وجب عليه القصاص فمات سقط عنه القصاص وإن قطع رجلان  
يد رجل واحد فلا قصاص على كل واحد منهما وعليهما نصف الدية وإن  
قطع واحد يميني رجلين فحضر أحدهما أن يقطع يده ويأخذ منه  
نصف الدية فيقتسمها نصفين وإن حضر واحد منهما فقطع يده  
فلا أثر عليه نصف الدية وإذا أقر العبد بقتل العمد لزمه القود  
ومن رمى رجلاً عمداً فنفذ السهم منه إلى آخر فمات فعليه القصاص  
**باب الدية للشاني على ما قبلته** **كتاب الديات**  
إذا قتل الرجل رجلاً شبه عمداً فعليه عاقلته دية مغلظة وعليه

كفارة

كفارة ودية مثله العمد عند أبي حنيفة وأبي يوسف مائة من  
الابل أربعاً وخمسون بنت مخاض وخمسون بنت لبون  
وخمسون حقة وخمسون جذعة ولا يثبت التغليظ  
إلا في الأبل خاصة فإن قضى بالدية من غير الأبل لم تغلظ وقتل  
الخطأ وتجب به الدية على العاقلة والكفارة على العاقل والدية  
في الخطأ مائة من الأبل أخماساً عشرون بنت مخاض وعشرون  
بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن العين ألف  
ديناراً ومن اليد عشرة آلاف درهم ولا تثبت الدية إلا من هذه  
الأنواع الثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى ومن البقر طائفة بقره ومن الخنم ألف  
شاة ومن الحلل ما شاحله كل حلة ثوبان ودية المسلم والذي  
سواء وفي النفس الدية وفي المارن الدية وفي اللسان الدية  
وفي الذكر الدية وفي العقل إذا ضرب رأسه فذهب عقله الدية  
وفي اللحية إذا حلقته ولم تثبت الدية في شعر الرأس الدية وفي  
العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الشفتين  
الدية وفي الأنف الدية وفي الثدي المرأة الدية وفي كل واحد  
من هذه الأشياء نصف الدية وفي أشعار العينين الدية وفي  
أحد ربيع الدية وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين  
عشر الدية والأصابع كلها سواء وكل أصبع فيها ثلثة مفصل  
ففي أحدها ثلث دية الأصبع وما فيها مفصلاً في أحد هما نصف  
دية الأصبع وفي كل سن خمس من الأبل والأسنان والأضراس سواء



بشبهه قالدية في حال القاتل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال الجاني واذا اقل الاب ابنه عما قالدية في ماله في ثلث سمين وكل جناية اعترف بها الجاني وهي في ماله ولا يصدر على عاقلة وعمد الهوى والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة ومن عقر بئر في طريق المسلمين او وضع حجر فتلحق بذلك انسان فديته على عاقلة وان تلف فيه جمجمة فضاها في ماله وان اشرع الى الطريق رؤسنا او ميزابا فسقط على انسان فغضب قالدية على عاقلة ولا كفارة على جاف البئر وواضع الحجر في غير ملكه ومن خرب سراج في ملكه فغضب بها انسان لم يضمن والمراكب ضامن لما او طأت الدابة وما اصابته بيدها او كدمت ولا يضمن ما نجت برجلها او ذنبها فان رأت او باليت في الطريق فغضب به انسان لم يضمن والسائق ضامن لما اصابته بيدها او رجلها والقائد ضامن لما اصابته بيدها دون رجلها واذا قاد قطارا فهو ضامن لما او طأ فان كان معه سائق فالضمان عليهما واذا جنى العبد جناية خطاء قيل لمولاه اما ان تدفعه بها او تغديه فان دفعه ملكه ولي الجناية وان فداه فداه بارشها وان عا د جنى كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنى جنائيتين قيل للمولى اما ان تدفعه الى ولي الجنائيتين تقسمانه على قلة حقيقتهما واما ان تغديه بارش كل واحد منهما فان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن المولى قيمته ومن ارشها وان باعه المولى او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه ارشها واذا جنى المذنب او ام الولد جناية خطاء ضمن المولى الاقل من قيمتها ومن ارشها فان جنى جنائيتين اخرى وقدر في المولى القيمة لل اول بقضاء خلاشي عليه

ومن ضرب عضوا فاذهب منفعتة فضيه دية كاملة بما لو قطعه كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها والشجاج عشرة الحارصة والدامعة والدامية والباضعة والمستلحة والسحماق والموضحة والحاشمة والمنقلة والامسة في الموضحة العقامر ان كانت عمدا فلا قصاص في بقية الشجاج ومادون الموضحة ففيه حكومة عدل وفي الموضحة اذا كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الحاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فحي جانيها ففيها ثلث الدية وفي اصابع اليد نصف الدية فان قطعها مع الكف ففيها نصف الدية وان قطعها مع نصف الساعد ففي الاصابع الكف ونصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل وفي عين البصير ذكره ولسانه اذا لم يعلم صحة حكومة عدل ومن شج رجلا موضحة فذهب عقله او شعر راسه دخل ارش الموضحة في الدين فان ذهب سمعه او لحيه او كلامه فعليه ارش الموضحة في الدية ومن قطع اصبع رجل فثلث اخرى الى جنبها ففيها الارش ولا قصاص فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومن قلع سن رجل فبنت مكانها اخرى سقط الارش ومن شج رجلا فالجرح الشجة ولم يبق لها اثر وبنت الشعر سقط الارش عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ارش المام وقال محمد رحمه الله عليه اجرة الطبيب ومن جرح رجلا جراحة لم يقصر منه حتى يبرأ ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البر ففعليه الدية وسقط ارش الرشد وكل عمد سقط فيه القصاص

بشبهه قالدية في حال القاتل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال الجاني واذا اقل الاب ابنه عما قالدية في ماله في ثلث سمين وكل جناية اعترف بها الجاني وهي في ماله ولا يصدر على عاقلة وعمد الهوى والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة ومن عقر بئر في طريق المسلمين او وضع حجر فتلحق بذلك انسان فديته على عاقلة وان تلف فيه جمجمة فضاها في ماله وان اشرع الى الطريق رؤسنا او ميزابا فسقط على انسان فغضب قالدية على عاقلة ولا كفارة على جاف البئر وواضع الحجر في غير ملكه ومن خرب سراج في ملكه فغضب بها انسان لم يضمن والمراكب ضامن لما او طأت الدابة وما اصابته بيدها او كدمت ولا يضمن ما نجت برجلها او ذنبها فان رأت او باليت في الطريق فغضب به انسان لم يضمن والسائق ضامن لما اصابته بيدها او رجلها والقائد ضامن لما اصابته بيدها دون رجلها واذا قاد قطارا فهو ضامن لما او طأ فان كان معه سائق فالضمان عليهما واذا جنى العبد جناية خطاء قيل لمولاه اما ان تدفعه بها او تغديه فان دفعه ملكه ولي الجناية وان فداه فداه بارشها وان عا د جنى كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنى جنائيتين قيل للمولى اما ان تدفعه الى ولي الجنائيتين تقسمانه على قلة حقيقتهما واما ان تغديه بارش كل واحد منهما فان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن المولى قيمته ومن ارشها وان باعه المولى او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه ارشها واذا جنى المذنب او ام الولد جناية خطاء ضمن المولى الاقل من قيمتها ومن ارشها فان جنى جنائيتين اخرى وقدر في المولى القيمة لل اول بقضاء خلاشي عليه

هذا عندنا وقال ابو يوسف رحمه الله عليه في رجل قطع اصبع رجل فثلث اخرى الى جنبها ففيها الارش ولا قصاص فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومن قلع سن رجل فبنت مكانها اخرى سقط الارش ومن شج رجلا فالجرح الشجة ولم يبق لها اثر وبنت الشعر سقط الارش عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ارش المام وقال محمد رحمه الله عليه اجرة الطبيب ومن جرح رجلا جراحة لم يقصر منه حتى يبرأ ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البر ففعليه الدية وسقط ارش الرشد وكل عمد سقط فيه القصاص

بشبهه قالدية في حال القاتل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال الجاني واذا اقل الاب ابنه عما قالدية في ماله في ثلث سمين وكل جناية اعترف بها الجاني وهي في ماله ولا يصدر على عاقلة وعمد الهوى والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة ومن عقر بئر في طريق المسلمين او وضع حجر فتلحق بذلك انسان فديته على عاقلة وان تلف فيه جمجمة فضاها في ماله وان اشرع الى الطريق رؤسنا او ميزابا فسقط على انسان فغضب قالدية على عاقلة ولا كفارة على جاف البئر وواضع الحجر في غير ملكه ومن خرب سراج في ملكه فغضب بها انسان لم يضمن والمراكب ضامن لما او طأت الدابة وما اصابته بيدها او كدمت ولا يضمن ما نجت برجلها او ذنبها فان رأت او باليت في الطريق فغضب به انسان لم يضمن والسائق ضامن لما اصابته بيدها او رجلها والقائد ضامن لما اصابته بيدها دون رجلها واذا قاد قطارا فهو ضامن لما او طأ فان كان معه سائق فالضمان عليهما واذا جنى العبد جناية خطاء قيل لمولاه اما ان تدفعه بها او تغديه فان دفعه ملكه ولي الجناية وان فداه فداه بارشها وان عا د جنى كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنى جنائيتين قيل للمولى اما ان تدفعه الى ولي الجنائيتين تقسمانه على قلة حقيقتهما واما ان تغديه بارش كل واحد منهما فان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن المولى قيمته ومن ارشها وان باعه المولى او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه ارشها واذا جنى المذنب او ام الولد جناية خطاء ضمن المولى الاقل من قيمتها ومن ارشها فان جنى جنائيتين اخرى وقدر في المولى القيمة لل اول بقضاء خلاشي عليه



ويتبع ولي الجناية الثانية ولي الجناية الاولى فيشاركه فيما  
 اخذ وان كان المولى دفع القيمة للاول بعينه قضاء فلولي الجناية  
 ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولي الجناية الاولى واذا مال  
 الحائط الطريق للمسلمين فطوبى صاحبه بنقصه واشهد عليه  
 فلم ينعز في مدة يقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس  
 او مال ويستوي ان يطالبه بنقصه مسلم او ذمي وان مال الى دار رجل  
 فالمطالبة الى مالك الدار خاصة واذا اصطدم قارسان فما فعل  
 عاقلة كل واحد منهما دية الاخر واذا قتل رجل عبدا خطا وقطعه  
 قيمته لا يزداد على عشرة الاف درهم او اكثر قضى عليه بعشرة الاف  
 الماعشرة وفي الامه اذا زادت قيمتها على الدية خمسة الاف الماعشرة  
 وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة الاف الماعشرة وكما يقدر  
 من دية الحر فهو قدر من قيمة العبد واذا ضرب بظلم امرأة فالت  
 جنيما ميتها فعليه عزة نصف عشر الدية فان القته حيا ثم مات  
 فعليه دية كاملة وان القته ميتا ثم ماتت الام فعليه دية وعزة  
 وان ماتت الام ثم القته ميتا فلا شيء في الجنين فها يجب في الجنين  
 مورث عنه وفي جنين الامه اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان  
 حيا وعشر قيمته ان كان انثى ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه  
 العمد والخطاء عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
 ولا يجزي فيه الاطعام **باب القسامة** واذا وجد القاتل  
 في محله لا يعلم من قتله استخلف ثمنون رجلا منهم يتخيرهم الولي يا  
 الله تعالى ما قتلناه ولا علمنا القاتل فان احلفوا قضى على اهل المحلة  
 بالدية

هذا هو القاتل  
 في القسامة  
 ان كان من اهل المحلة  
 فله ان يحد  
 من ثمنه  
 ما يشاء  
 من ثمنه  
 ما يشاء

ان كان من اهل المحلة  
 فله ان يحد  
 من ثمنه  
 ما يشاء  
 من ثمنه  
 ما يشاء

بالدية ولا يستخلف الولي ولا يقضى له بالجناية وان لم يكل اهل المحلة  
 خمسين كرت الايمان عليهم حتى يتم خمسين ولا يدخل في القسامة صبي  
 ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد وان وجد ميتا لا اتوبه فلا قسامة  
 ولا دية وكذلك اذا كان الدم يسيل من الفه او من دبره او منفه  
 وان كان يخرج من عينيه او اذنه فهو قاتل واذا وجد القاتل على  
 دابة يسوقها رجل فالدية على عاقله دون اهل المحلة وان وجد  
 القاتل في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقله ولا يدخل  
 السكان في القسامة مع الملاك غدا في خيفة رحمه الله تعالى وبني على  
 اهل الخطة دون المشرين ولو بقى منهم واحد واذا وجد القاتل في المغينة  
 فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة  
 فالقسامة على اهلها وان وجد في الجامع او الشارع الاعظم فلا قسامة  
 فيه والدية على بيت المال وان وجد في بركة ليس برباط عامة فهو هدر  
 وان وجد بين قريتين كان على اقربهما وان وجد في وسط القرية يمر به  
 الماء فهو هدر وان كان محلبا بالشايطي فهو على اقرب القرى من ذلك  
 المكان واذا ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط  
 القسامة عنهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت القسامة عنهم  
 واذا قال المستخلف قتله فلان استخلف بالله ما قتل ولا عرفت له  
 قاتلا غير فلان واذا شهدا ثمان من اهل المحلة على رجل من غيرهم  
 انه قتله لم تقبل شهادتهما **كتاب العواقل** الدية  
 في شبه العمد والخطاء وكل دية وجبت بنفس القاتل على العاقلة و  
 العاقلة اهل الديوان لان القاتل من اهل الديوان يؤخذ من عطاياهم

ان كان من اهل المحلة  
 فله ان يحد  
 من ثمنه  
 ما يشاء  
 من ثمنه  
 ما يشاء



في ثلث سنين فان خرجت العظام في اكثر من ثلاث سنين  
 او اقل اخذت منها ومن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته قبيلة  
 تقسط عليهم في ثلاث سنين ولا يزداد الواحد على اربعة دراهم  
 في كل سنة درهم ودانقان وينفق منها فان لم تتسع القبيلة لذلك  
 ضم اليهم اقرب القبائل من غيرهم ويدخل القبايل مع العاقلة فيكون  
 فيما يؤدي كاحدم وعاقلة المفتوح قبيلة مولاة ومولى الموالاة  
 يعقل عنه مولاة وقبيلة ولا تتحمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية  
 فصاعدا وما نقص من ذلك ففي المال الجاني ولا تعقل العاقلة خباية  
 العبد ولا تعقل الخباية التي اعترف بها الجاني الا ان يمدقوه ولا  
 تعقل ما لزم بالصلح واذا جنى الحر على العبد خباية خطأ كانت  
 على عاقلة **كتاب الحدود** الزنا يشبث  
 بالبينة والاقرار فالبينة ان يشهد اربعة من الشهود على رجل او  
 امرأة بالزنا فيسألهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنا  
 وبمن زنا ومتى زنا فاذا بينوا ذلك وقالوا راينا به وطبها في  
 فرجها كالميل في المكحلة وسال القاضي عنهم فعقدوا في السر والعلانية  
 حكم بشهادتهم والاقرار ان يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا  
 اربع مرات في اربع مجالس من مجالس المقر كلما اقر زوجه القاضي  
 فاذا اتم اقراره اربع مرات سألته عن الزنا ما هو وكيف  
 هو واين زنا وبمن زنا ومتى زنا فاذا بين ذلك لزومه الحد  
 فان كان الزاني محصنا رجمه بالجماعة حتى يموت يخرج به الى ارض  
 فضاء يستبدى الشهود برجمه ثم الناس فان امتنع

الشهود

المشهود من الابتداء سقط الحد فان كان محررا ابتداء الامام ثم الناس  
 ويغسل ويكفن ويصلى عليه وان لم يكن محصنا وكان حرا فحده مائة  
 جلدة يا امر الامام بغيره بسوط لا ثمرة له ضربا متوسطا ينزع عنه  
 ثيابه ويعرق الفرب على اعضائه الاربعة ووجهه ورجله وان  
 كان عبدا جلدة خمسين وكذلك الامة فان رجع المغر عن اقراره قبل  
 اقامة الحد او في وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله ويسحب لزاما  
 ان يلقن الرجوع للمقر ويقول له لعلك لمست او قبلت والرجل  
 والمرأة في ذلك سواء غير انها لا يسرع عنها من ثيابها الا الغرو  
 والمخشوا وان غفلها في الرجم جاز ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام  
 واذا رجع احد الشهود بعد الحكم قبل الوجع ضربوا الحد وسقط الرجم عن  
 المشهود عليه وان رجع بعد الرجم حد الواجب وحده وضمن ربيع الدية  
 وان نقص عدد الشهود على اربعة حد او شرط الاحصان ان يكون حرا  
 بالغ عاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وجماعا على صفة  
 الاحصان ولا يجمع في المحصن بين الجلد والرجم ولا يجمع في البكر بين الجلد والتقي  
 الا ان يرى الامام ذلك مصلحة فيقر به على ما يريه واذا زنا المريف وحده  
 الرجم رجم وان كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ واذا زنت الحامل لم تحدد  
 حتى تضع حملها فان كان حدها الجلد حتى تتعالي من نفاسها واذا كان  
 حدها الرجم رجمت واذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن  
 اقامته بعدهم عن الامام لم تقبل شهادتهم الا في حد القذف  
 خاصة ومن وطئ امرأة اجنية فيما دون الفرج عوز ولا حد  
 عليه ولا حد على من وطئ جارية ولده او ولد ولده وان قال

Copyrighted material



علمت انها على حرام وان وطئ جارية ابنة او زوجه او  
وطئ العبد جارية مولاة وقال علمت انها على حرام حد فان  
قال ظننت انها حلال لم يحد ومن وطئ جارية اخيه او عمه وقال ظننت  
انها على حلال حد ومن زفت اليه غير امرته وقلن النساء انهارن تحتك  
سوف يطهرها فلا حد عليه وعليه المهر ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها  
فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه  
الحد ومن اقام امرأة في الموضع المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه  
عند الجحيفة رحمه الله تعالى وبغزو وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
تعالى هو كالزنا ومن وطئ لائمة فلا حد عليه ومن زنا في دار الحرب  
او في دار البغي ثم خرج اليها لم يقيم عليه الحد **باب حد الشرب**  
ومن شرب الخمر فاخذ وريحها موجود فشهد الشهود بذلك عليه  
او اقر فعليه الحد وان اقر بعد ذهاب رايحه لم يحد ومن سكر من  
البني حد ولا حد على من وجد منه رائحة الخمر او ثيابها ولا يحد السكران  
حتى يعلم انه سكر من البني وشربه طوعا ولا يحد حتى يزول عنه السكر  
وحده الخمر والسكر في الخمر ثمانون سوطا يفرق على يده كما ذكرنا في الزنا  
وان كان عبدا فحداه اربعون ومن اقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحد  
ويثبت الشرب بشهادة شاهدين وباقراءه مرة واحدة ولا يقبل  
فيه شهادة النساء مع الرجال **باب حد القذف**  
اذا قذف الرجل رجلا محضرا وامرأة محصنة بمرح الزنا وطالب  
المقذوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطا ان كان حرا يفرق على العتاة  
ولا يجر من ثيابه غير انه ينزع عنه البغزو والحشوا وان كان عبدا

جلده

جلده اربعين والاعتصان ان يكون المقذوف حرا بالغا مسلما عاقلا عفيفا  
عن فعل الزنا ومن نفي نسب غيره فقال است لا بيك او يا بن الزانية وامرأة  
ميتة محصنة فطالب المني بقذفها حد القاذف ولا يطالب بحد القذف  
اللميت المني يقع القذف في نسب بقذفه واذا كان المقذوف محصنا جاز  
لابنه الكافر والعبد ان يطالب بالحد وليس للعبد ان يطالب مولاة بقذف  
ام الحرة وان اقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن قال العربي يا بني  
لم يحد ومن قال الرجل يا بن ماء السماء فليس يقاذف واذا نسب اليه او  
خاله او زوج امه فليس يقاذف ومن وطئ وطئ امرأته فغير ملكة لم يحد  
قاذفه وللملاينة بولد لم يحد قاذفها ومن قذف عبدا او امرأة او كافرا  
بالزنا او قذف مسلما بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافرا او يا خبيث عزر  
وان قال يا حمار او يا خنزير لم يغزر والتعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا  
واقله ثلث جللات وقال ابو يوسف رحمه الله يبلغ بالتعزير خمسة  
وسبعين سوطا واذا رأي الامام ان يضرب الى الغرب في التعزير الجبس  
واشد الغرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن  
حد الامام وعزيره فمات قدمة هدر واذا حد المسلم في القذف سقطت  
شهادته وان اتاب وان حد الكافر في القذف ثم اسلم قبلت شهادته  
والله اعلم **كتاب الناقة وقطاع الطريق** اذا سر  
البالغ العاقل عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم فزوبة او غنم  
مفروبة من حرز لا مشبعة فيه وجب عليه القطع والعبد والحرة  
والقطيع سواء ويجب القطع باقراره مرة واحدة او بشهادة شاهدين  
واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم



قطع وان اصابه اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد تافه  
مباحا في دار الاسلام كالحطب والخيش والقصب والسمك والصد  
ولا فيها يتسارع اليه الفساد كالفواكه الرطبة واللبن والتمر والبطيخ  
والفواكه في الشجر والزرع الذي لم يحصد ولا قطع في الاشربة المطرية  
ولا في الطيور ولا في سرقة المصحف وان كان عليه حلية ولا في صليب  
الذهب ولا في الشرج ولا الزرد ولا قطع على سارق البهي الخروان  
كان عليه حلي ولا في سرقة العبد الكبير ويقطع في سرقة العبد الصغير  
ولا قطع في الدفاتر كلها الا في دفاتر الحساب ولا قطع في سرقة كلب  
ولا جهم ولا دف ولا جمل ولا فرار ويقطع في الساج والقنا  
والابنوس والحنبل واذا اتخذ من الخشب او ان او ابواب قطع  
فيها ولا قطع على حايين ولا خاينة ولا بناشر ولا منتهب ولا مخلس  
ولا يقطع السارق من بيت المال ولا في مال السارق فيه شركة ومن  
سرق من ابويه او ولده او ذي رحم محرر منه لم يقطع وكذلك  
اذا سرق احد الزوجين من الاخر او العبد من سيده او زوج  
سيده او المولى من مكاتبه او السارق من المعتم والمحرز على  
ضربين حرز لمعني فيه كالبيوت والدور وحرز بالمال فقط فمن  
سرق شيئا من حرز او غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجب عليه  
القطع ولا قطع على من سرق من حمام او من بيت اذن للناس  
بالدخول فيه ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع  
ولا قطع على الضيف اذا سرق من اضافه واذا غلب اللقي البيت  
ودخل واخذ المال وناوله لا يخرج اخرج البيت فلا قطع عليها  
وان القاه في الطريق ثم خرج فاخذه قطع وكذلك ان حمله على

19  
حتمار فخره فاخرجه واذا دخل الحز جماعة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا  
جميعا ومن نكب البيت وادخل يده فيه فاخذ شيئا لم يقطع واذا  
ادخل يده في صندوق الصر في او في كمر غيره فاخذ المال قطع  
وتقطع يمين السارق من الزند وتشم فان سرق ثانيا قطعت  
رجله اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع وخلف السجين حتى يتوب  
واذا كان السارق اشبل اليد اليسرى او اقطع او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع  
ولا يقطع السارق بالبحر المسروق منه فيطالب بالسرقة فان ذهبا  
من السارق او باعها اياه او نقصت قيمتها عن النصاب لم يقطع ومن سرق  
عينا فقطع فيها وردها ثم عاد فسرقتها ثانيا ويحالها لم يقطع فان  
تغيرت عن حالها مثل ان لو كانت غنما فسرقة فقطع فيه ورده ثم نسج  
فعاد فسرقة قطع واذا قطع السارق والعين قايمة في يده ردة هاوان  
كانت هالكة لم يضمن واذا ادعى السارق ان العين مسروقة ملكه سقط  
القطع عنه وان لم يقر بيته واذا خرج جماعة عتقين او واحد يقدر  
على الامتناع فقصدا قطع الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا قتلوا  
نفسا حبسهم الامام حتى يجد ثوابه وان اخذوا مالا لمسلم او ذي مال مؤد  
اذا قسم على جماعة اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او ما قيمته  
ذلك قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف ولان قتلوا ولم ياخذوا  
مالا قتلهم الامام حدا وان عفا المولى عنهم لم يلتفت الى عفوهم وان  
قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف  
وقتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم بصلب حيا ويبيع بطنه  
برح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام وان كان فيهم صبي او مجنون



او ذورهم مكرم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقي  
القتل الى الاولياء ان شاؤا قتلوا وان شاؤا عفووا وان باشر  
الفعل واحد منهم اجري الحد على جماعتهم **كتاب**  
**الاشربة** الاشربة المحرمة اربعة الخمر وهي عصير العنب اذا غلي  
واشتد وقذف بالزبد والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيه  
ونقيع التمر والزبيب اذا اشتد وبنيد التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد  
منها اذ في طبخ حلال وان اشتد اذا شرب منه ما يغلب في طهته  
انه لا يسكره من غير لهو ولا طرب ولا باس الخليطين وبنيد العسل  
والثمن والحنطة والشعير الدرة حلال وان لم يطبخ وعصير العنب  
اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال وان اشتد ولا باس  
بالاشربة في الدباء والحنتم والمزفت والنقر اذا تخللت الخمر حلت  
سواء تخللت بنفسها او بنيتي طرغ فيها ولا يكره تحليلها  
**كتاب الصيد والذبائح** يجوز الاصطياد بالكلب  
المعلم والفهد والباري وسائر الجوارح المعلمة وتعليم الكلب  
بان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم الباري ان يجيبك اذا  
دعوته فان ارسل كلبه المعلم او بارية او صقرة على صيد ذكر اسم الله تعالى  
عليه عند ارساله فاخذ الصيد وجرحه فمات حل اكله وان اكل منه الكلب  
لم يؤكل وان اكل منه الباري اكل واذا ادرك المرسل الصيد حيا وجب  
عليه ان يذكره وان تركه تركته حتى مات لم يؤكل وان خنقه الكلب ولم  
يجرحه لم يؤكل وان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله  
عليه لم يؤكل واذا رمى الرجل بهن الى صيد فسمي عند الرمي اكل ما اصاب

جرحه

جرحه السهم ومات فان ادركه حيا ذكاه وان تركه تركته لم يؤكل واذا  
وقع السهم بالصيد فحامل حتى غاب عنه فلم يزل في طلبه حتى اصاب ميتا  
اكل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل وان تمصيد افوق في الماء  
لم يؤكل وكذلك ان وقع على سطح او جبل ثم تروى منه الى الارض لم يؤكل  
وان وقع على الارض ابتداء اكل وما اصاب المعارض بعرضه لم يؤكل وان  
جرحه اكل ولا يؤكل ما اصابته البدقة اذ لمات منها واذا رمى الى  
صيد فقطع عضوا منه اكل الصيد ولم يؤكل العضو وان قطعه اثنتا  
والاكثر مما يلي العجز اكل الكل وان كان الاكثر مما يلي الراس لم يؤكل الاقل  
ولا يؤكل صيد المجوسي والمرتد والوثني ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخنه  
ولم يخرج من غير الامتناع فرماه اخر فقتله فهو للثاني ويؤكل فان  
كان الاول لا يخنه فرماه الثاني فقتله لم يؤكل والثاني ضامن لقيمته  
للاول غير ما نقصته جراحة ويجوز اصطياد ما يؤكل لحمه من الحيوان  
وما لا يؤكل وذبيحة المسلم والكتابي حلال ولا يؤكل ذبيحة المجوسي والمرتد  
والوثني والمجوس واذا ترك الذابح التسمية عمدا فالذبيحة ميتة لا تؤكل  
فان تركها ناسيا اكل والذبح في الحلق واللثة والعرق التي تقطع في الزكاة  
اربعة الخلقوم والمري والدوجان فاذا قطعها حل الاكل وان قطع  
اكثرها فذلك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى لا بد من قطع الخلقوم والمري واحدا او دجين  
ويجوز الذبح باللسطة القصب والمروعة وبكل مني ما يخرج الدم الى السن  
القائم الظفر القائم ويستحب ان يحد الذابح شفرته ومن بلغ بالمسكين  
النخاع او قطع الاربعة له ذكاه ويؤكل ذبيحته وان ذبح الشاة من



قفاها فان بقيت حية حتى قطع العروق جاز ويكره فان ماتت قبل قطع  
العروق لم تؤكل وما استأمن من الصيد فذكاته الذبح وما توحش من النعم  
فذكاته العرق والجرح والمستحب في المأكل من النعم فان ذبحها جاز ويكره المستحب  
في البقر والغنم الذبح فان نحرها جاز ويكره ومن نحر ناقة او ذبح شاة  
او بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل الشعر ولم يشتر ولا يؤكل كل  
ذي ناب من السباع ولا ذي مخلب من الطير ولا باس يغرب الفزع ولا  
يؤكل المبقع الذي يأكل الجيف ويكره اكل الضبع والغضب والتغلب  
والحشرات كلها ولا يجوز اكل لحم الجمل الاهلية والبغال ويكره اكل لحم الفرس  
عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يكره ولا باس يأكل المارنب  
واذا ذبح مالا يؤكل لحمه ظهر لحمه وجلده الملامى والخنزير فان الزكاة  
لا تقبل فيهما ولا يؤكل من حيوان الماء الما السمك ويكره اكل الطافي  
منه ولا باس يأكل الجريث والمارماهي ويجوز اكل الجراد ولا ذكاة له

**كتاب الاضحية** الاضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم  
موسر في يوم الاضحية عن نفقة وعن ولده الصغير يدج عن كل واحد  
منهم شاة او يدج بدنة او بقرة عن سبعة وليس على الفقير والمساكين اضحية  
ووقت الاضحية يدخل بطلوع الفجر من يوم النحر الى ان لا يجوز لاهل البطار  
الذبح حتى يصلي الامام صلاة العيد فاقا اهل السواد فيذبحون بعد طلوع  
الفجر وهي جائزة في ثلاثة ايام يوم النحر ويومان بعده ولا يضحي  
بالعمياء والعوراء والرجاء التي لا تمتلئ الى المني ولا العنفاء  
ولا تجزي المقطوعة الاذن والذنب ولا التي ذهب اكثر اذن او ذنبها  
فان بقي الاكثر من الاذن والذنب جاز ويجوز ان يضحي بالجماء والنخس

والغناد

والغناد والجرباء والتكاء من المأكل والبقر والغنم يجزي من ذلك التي  
فصاعدا الما الضان فان الجذع منه يجزي ويأكل من لحم الاضحية ويكفي  
المغنياء والفقراء ويدخر ويستحب له ان لا ينقص الصدقة من  
الثالث ويتصدق بجلدها او يعول منه الله يستعمل في البيت والمفضل ان  
يذبح الاضحية بيده ان كان يحسن الذبح ويكره ان يذبحها الكفاي واذا  
غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية الاخر اجزاء عنها ولا ضمان عليهما

**كتاب الايمان** الايمان على ثلاثة اضراب يمين القموس  
ويمين المنعقدة ويمين اللغو فيمين القموس هي الحلف على امر ما يرتفع  
الكذب فيه فهذه اليمين ياتم بها ولا كفارة فيها الا الاستغفار واليمين  
المنعقدة هي الحلف على امر مستقبلي ان يفعل او لا يفعل فاذا احنت في  
ذلك لزمته الكفارة ويمين اللغو ان يحلف على امر ما هو يظن انه كاذب  
والامر بخلافه فهذه اليمين نرجوا ان لا يؤخذ الله بها صاحبها والمعاقد  
في اليمين والمكره والناسي سواء ومن فعل المحلوف عليه مكرها او ناسيا فهو  
سواء واليمين بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرحمن الرحيم او بصفة من  
صفات ذاته كقوة الله وجلاله وكبريائه الا قوله وعلم الله فانه لا يكون  
يمينا وان حلف بصفة من صفات الفعل كغضب الله وسخطه لم يكونا الفا  
كاليمين عليه السلام والقرآن والكعبة والحلف بحرف القيم وحروف القيم  
ثلاثة **الواو** كقوله والله وبالباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله  
وقد تفرجوا في حكون حالها كقوله الله لا افعل كذا او قال ابو حنيفة  
رحمه الله تعالى واذا قال او حلف بالله فليس بحالف واذا قال اقسم واقسم  
بالله او حلف او حلف بالله فهو شاهد او شهد بالله فهو حالف



وكذا لك قوله وعهد الله وميثاقه وعلى نذر الله فهو عيب وان قال ان فعله  
كذا فهو يهودي او نصراني او كافر فهو عيب وان قال فعلى غضب الله لو سخطه  
او ان اذ ان او شارب حمزا او اكل رباقا ليس بحالف وكفارة عيب عتقت  
رقبة يجزي فيها ما يجزي في الظهار وان شاء كساعة عشرة مساكن كل واحد  
ثوبان فان زاد عليه وادناه ما يجزي فيه الصلوة وان شاء اطعم عشرة  
مساكين كالا طعام في كفارة الظهار فان لم يقدر على احد الثلاثة  
الاشياء صام ثلاثة ايام متتابعات فان قدم الكفارة على الحنث  
لم يجزه ومن حلف على معصية مثل ان لا يصلي او لا يكلم اياه او ليقفلن  
فلانا فينبغي ان يحنث ويكفر عن عيسته واذا حلف الكافر ثم حنث  
فقال الكفر او بعد اسلامه فلما حنث عليه ومن حرم على نفسه  
شيئا مما يملكه لم يهرج ما عليه استباحة كفارة عيبين وان قال ان كل حلال  
علي حرام فهو على الطعام والشراب الا ان يئوي غير ذلك ومن نذر نذرا مطلقا  
فعليه الوفاء به وان علق نذره بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاء بغير  
النذر وروي ابا حنيفة رحمه الله تعالى رجوع عن ذلك فقال اذا قال اء فعلت كذا  
فلله عليه اوصوم سنة او صدقة ما املكه اجراه من ذلك كفارة عيبين  
وهو قول محمد رحمه الله تعالى ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد  
او البيعة او الكنيسة لم يحنث ومن حلف لا يتكلم فقرأ في الصلوة لم يحنث  
وان نذر في غير الصلوة حنث ومن حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يلبسه فزعة في الحال  
لم يحنث وكذلك اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو الكلبا فترل من ساعته لم  
يحنث وان مكث ساعة حنث وان حلف لا يدخل هذه الدابة وهو فيها لم يحنث  
بالعقود حتى يخرج ثم يدخل ومن حلف لا يدخل دارا فدخل دارا اخرى لم  
لم يحنث ومن حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت حنث

عراق

حنث ولو حلف لا يدخل هذه البيت فدخله بعد ما انهدم لم يحنث  
ومن حلف لا يتكلم زوجة فلان فطلقها فلان ثم كلمها حنث وان حلف  
لا يكلم عبد فلان او لا يدخل دار فلان فباع فلان عبده وداره فكل العبد  
ودخل الدار لم يحنث وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه وكله  
حنث وكذلك ان حلف لا يكلم هذا الشاب فكله بعد ما صار شيخا او حلف  
لا ياكل لحم هذا الجمل فصار كبشا فاكله حنث وان حلف لا ياكل من هذه النخلة  
فهو على ثمرها وان حلف لا ياكل من هذا اليس فصار رطبا فاكله حنث وان حلف  
لا ياكل لبسا فاكل رطبا لم يحنث وان حلف لا ياكل رطبا فاكل لبسا لم يحنث  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومن حلف لا ياكل لحما فاكل السمك لم يحنث وان  
حلف لا يشرب من دجلة فشرب من بانياس لم يحنث حتى يكره فيها كره عند ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى وان حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب من بانياس حنث  
ومن حلف لا ياكل من هذه الخنطة فاكل من خبزها لم يحنث ومن حلف لا ياكل من  
هذا الدقيق فاكل من خبزه حنث وان استغف كما هو لم يحنث وان حلف لا يكلم  
فلانا وكله وهو بحيث يسمع الا انه نائم حنث وان حلف لا يكلمه الا باذنه  
فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حنث واذا استخلف الوالي رجلا ليعلمه  
بكذا اعز يدخل البلد فخذ اعلى حال ولايته خاصة ومن حلف لا يركب  
دابة فلان فركب دابة عبده لم يحنث ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف  
على سطحها او دخل وهلينها حنث وان وقف في طاق الباب بحيث اذا  
غلق الباب كان خارجا لم يحنث ومن حلف لا ياكل الثور فهو على الاذن  
المباذون والبرز ومن حلف لا ياكل اللحم فهو على ما يطبخ من اللحم ومن  
حلف لا ياكل الروس ففهم على ما يكسر في التناير ويباع على اللحم اكله خبز

ومن حلف لا ياكل خبز ابي حنيفة  
عراق



القطائف او جزا الارز بالعراق لم يحنث ومن حلف لا يسبح ولا يشترى او  
لا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحنث ومن حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا  
يعتق فوكل بذلك حنث ومن حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او على  
حصير لم يحنث ومن حلف لا يجلس على سرير فجلس على بساط فوق سرير حنث  
وان جعل فوقه سرير اخر فجلس عليه لم يحنث ولو حلف لا ينام على فراش  
فنام عليه وفوقه فراش حنث وان جعل فوقه فراشا اخر لم يحنث ومن  
حلف يمين فقال ان شاء الله متصلا بيمينه لم يحنث وان حلف ليا تتيه  
ان استطاع فهذا على استطاعة الصحة دون القدرة وان حلف لا يكلم  
فلانا حينئذ اوزمانا او الحين او الزمان فهو على ستة اشهر وكذلك الدهر  
عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وان حلف لا يكلمه اياما فهو على ثلاثة  
ايام وان حلف ان لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام عند ابي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ايام الاسبوع ولو حلف لا  
يكلمه الشهر فهو على عشرة اشهر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند  
اشعث وشمر ولو حلف لا يفعل كذا تركه ابد وان حلف انه ليفعل كذا افعله  
مرة واحدة بمرتين يمينه ومن حلف لا يخرج امرأته الا باذنه فاذا نكحها مرة واحدة  
فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه حنث ولا بد من الاذن في كل خروج  
وان قال الا ان اذن لك فاذا نكحها مرة واحدة ثم خرجت بعد ما بغير اذنه  
لم يحنث وان حلف لا يتعدى فالغداء هو الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والغداء  
من صلاة الظهر الى نصف الليل والسمور من نصف الليل الى الفجر وان حلف  
ليقتضيه دينه الى قريب فهو على اربعة اشهر وان قال اني بعيد فهو كالموت  
الشهر ومن حلف لا يسكن هذه الدار يخرج منها نفسه وتترك فيها اهله  
ومتاعه حنث ومن حلف ليصعدن السماء او ليقلبن هذا الحجر  
فحنث

منها ان عقدت يمينه وحنث عقيبها ومن حلف ليقضيه فلانا دينه  
اليوم فقضاه ثم وجد فلان بعضها زويها او بتعرجة او مستحقة  
لم يحنث وان وجدها رصاصا او ستوقه حنث ومن حلف لا يقبض  
دينه درهمين او درهمين فقبض بعضه لم يحنث حتى يقبضه جميعا متفرقا  
وان قبضه دينه في ورقتين لم يشأ على بينهما الا بعمل الوزن لم يحنث وليس  
ذلك بتفريق ومن حلف ليا تتيه البهرة فلم ياتها حنث في آخر حنث  
من اجزاء حياته **كتاب الدعوى والبيات**  
الدعي من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة  
اذا تركها ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنبه وقدره فان  
كان عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوى وان لم تدع  
حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى عقارا حددته وذكر انه في يد المدعى عليه  
وانه يطالبه به وان كان حقا في الدعة ذكر انه يطالبه به واذا صحت الدعوى  
سال الحاكم المدعي البينة فان اعترف قضا عليه بها وان انكر سال المدعي البينة  
فان احضرها قضى عليه بها وان عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلفه  
عليها وان قال المدعي بيمينه حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف عند  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ترد اليمين على المدعي ولا تقبل بينة صاحب  
الدين الملك المطلق واذا نكل المدعي عليه عن اليمين قضى عليه بالكول  
والزعم ما ادعى عليه ويبقى للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين  
تلك او ان جافته لا تقضت عليك بما ادعاه فاذا كرر العرف ثلث  
ملاكم قضى عليه بالكول وان كان المدعي نكلا لم يستخلف المنكر عند ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى ولا يستخلف في النكاح والرجوة والعنف في



الايلاء والرق والاستيلاء والولاء والحدود وقال ابو يوسف ونحو  
رجعها الله تعالى يستخلف في ذلك كله الا في الحدود وادعيا اثنتان  
عينا في يد آخر كل واحد منهما يزعم ان حاله واقاما البينة قضى بها بينهما  
واذا ادعى كل واحد منهما نكاح امرءة واقاما البينة لم يقض بواحدة  
من البينتين ويرجع الى تصديق المرأة لاحدهما وان ادعى اثنتان كل  
واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقاما البينة فكل واحد منهما  
بالخير ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك فان قضى  
القاضي به بينهما فعلا لاحدهما لا اختار لم يكن للآخر ان يأخذ جميعه  
وان ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو للاول منهما وان لم يذكر تاريخا  
ومع احدهما قبض فهو اولى به وان ادعى احدهما الشري والآخر هبة  
وقبضا واقاما البينة ولا تاريخ معهما فالشري اولى وان ادعى احدهما  
الشري وادعت امرأة انه تزوجها عليه وهما سواء وان ادعى  
احدهما رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا فالرهن اولى وان اقاما  
الخارجان البينة على الملك والتاريخ صاحب التاريخ الا بعد اولى  
وان ادعيا الشرائع واحد واقاما البينة على تاريخين فالاول اولى  
وان اقام كل واحد منهما بينة على الشراء من آخر وذكر تاريخا فلهما  
سواء وان اقام الخارج البينة على ملك مؤرخ واقام صاحب اليد  
البينة على ملك اخر تاريخا كان اولى فان اقام الخارج وصاحب  
اليد كل واحد منهما بينة بالتسليم فما حب اليد اخذ فكذلك النسخ  
فما الشيا ب التي لا تسجل امرها واحدة وكل سبب في الملك لا يملك  
وان اقام الخارج البينة على الملك وصاحب اليد بينة على الشراء

منه فهو

منه فهو اولى وان اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من الآخر ولا  
تاريخ معهما تخاترة البينان وان اقام احد المدعين شاهدين والآخر  
اربعة فلهما سواء ومن ادعى قضا صاعدا عليه فحجه استخلف فان نكل  
عن اليمين فيما دون النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس حبس  
حتى يقر او يخلف وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الاثبات  
فيهما وادعيا المدعي في بينة حاضرة قيل لخصمه اعطه كفيلا بنفسه  
ثلاثة ايام فان فعل والآخر عيلا زمة الا ان يكون غريبا على الطريق  
فيلزمه مقدار مجلس القاضي وادعيا المدعي عليه هذا الشيء او عني  
فلا فالفائب او رهنه عني او غصبته منه واقام ببينة على ذلك  
فلا خصومة بينه وبين المدعي وان قال ببعته من الغائب فهو خصم  
وان قال المدعي سرق مني واقام البينة وقال صاحب اليد او عينه فلان واقام  
البينة لم تدفع الخصومة ولو قال المدعي ابتعته من فلان وقال صاحب اليد  
او عينه فلان ذلك اسقط الخصومة بغير بينة واليمين بالله  
تعالى دون غيره وتؤكد بذكر اوصافه تعالى ولا يستخلف بالطلاق  
والعتاق ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني  
بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار ولا يخلعون  
في بيوت عباداتهم ولا يجب تغليب اليمين على السلم بزمان ولا مكان ومن ادعى  
انه ابتاع من هذا عبده بالف فحجه استخلف بالله ما بينكما بيع قائم  
فيه والاستخلف بالله ما بيعت في الغيب بالله ما يمتنع  
عليه الود ولا يمتنع بالله ما غيبك وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح  
قائم في الحال وفي دعوى الطلاق بالله ما حي بائن منذ الساعة بما ذكرت



ولا يستلحق بالله ما طلقها واذا كانت دار في يد رجل وادعاهما اثنتان  
احدهما جميعها والاخر نصفها واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلثه او ثلثا  
ولصاحب النصف ربعها عند اي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هي بينهما  
اثلاثا ولو كانت في ايديهما سلمت لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء  
ونصفها الاخر لعل وجه القضاء واذا تنازعا في دابة واقام كل واحد  
منهما بينة انما نجت عنده وذكرنا تاريخا وسن الدابة يوافق احد  
التاريخين فهو اولى وان اشكل ذلك كانت بينهما واذا تنازعا دابة  
احدهما راكبها والاخر متعلق بلجامها فالراكب اولى وكذلك اذا تنازعا  
بغير او عليه حمل لاحدهما فصاحب الحمل اولى واذا تنازعا في قصاص  
احدهما الابسة والاخر متعلق بكلمة فالابس اولى واذا اختلف المتبايعان  
في البيع فادعى المشتري ثمنها وادعى البايع ثمنها اكثر منه او اعترف البايع  
بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما البينة قضي  
له بها فان اقام كل واحد منهما بينة كانت البينة المثبتة للزيادة  
او في فان لم يكن لهما بينة قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البايع  
والافسخنا البيع وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع  
والافسخنا البيع فان لم يتراضيا استلحق الحاكم كل واحد منهما على  
دعوى الاخر بيتدي يمين المشتري واذا اختلفا في القاضى البيع  
بينهما وان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الاخر وان اختلفا  
في الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فادعى البايع  
والقول قول من ينكر الخيار والجل مع يمينه وان هلك المبيع  
اختلفا لم يتخالفا عند اي حنيفة والي يوسف رحمه الله تعالى

في البيع

وعمل القول قول المشتري وقال محمد رحمه الله يتخالفان ويفسخ البيع  
على قيمة الهالك وان هلك احد العيدين فخر اختلفا لم يتخالفا عند اي  
حنيفة رحمه الله تعالى لان يرضى البايع ان يترك حصة الهالك وقال  
ابو يوسف رحمه الله تعالى يتخالفان ويفسخ البيع في التي وقيمة الهالك  
وهو قول محمد رحمه الله تعالى واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى  
الزوج انه اتزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فايتهما اقام البينة  
قبلت بينته وان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة فان لم يكن لهما بينة  
تخالفا عند اي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم بمهر المثل  
فان كان مثلهما اعترف به الزوج او اقل قضى بما قال الزوج وان كان مثلهما  
ادعته المرأة او اكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف  
به الزوج واقل مما ادعته المرأة قضى لها بمهر المثل واذا اختلفا في الاجارة قبل  
استيفاء المعقود وعليه تخالفوا وترادوا وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتخالفوا  
وكان القول قول المستاجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه  
تخالفوا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول فيما مضى قول المستاجر واذا اختلف  
المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتخالفا عند اي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يتخالفان وتفسخ الكتابة واذا اختلف الزوجان  
في مبيع البيت فما يصح للرجل فهو للرجل وما يصح للنساء فهو للمرأة وما يصح لهما  
فهو للرجل وان مات احدهما واختلف ورثته مع الاخر في ايصاح للرجل والنساء فهو  
للباقين ابو يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى المرأة ما يحضره من مثلهما والباقي  
للزوج واذا باع الرجل جارية في اوت بولها ادعاه البايع فان جاءت لاق من  
سنة اشهر من يوم باعها فهو ابن البايع والامة ام ولد له ويفسخ البيع فيه

Copy



ويروى الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوة البايع او بعده قد عود  
 البايع اولى فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوة البايع  
 فيه الا ان يصدق المشتري وان مات الولد فادعاه البايع وقد  
 جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام وان  
 مات الام فادعى البايع الابن وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر  
 ثبت النسب في الولد واخذ البايع ويرد الثمن كله عند ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ومحمد بن اسحاق  
 ترد حصّة الولد ولا ترد حصّة الام ومن ادعى نسب احد التوأمين  
 ثبت نسبهما منه **كتاب الشهادات** والشهادة  
 هي ما يثبت به الشهود اذ اذها ولا يسعهم كما انها اذا طلبت للمدعي والشهادة  
 بالحدود ويجوز فيها الشاهد بين الشتر والظاهر والشر افضل الا انه  
 يجب ان يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق والشهادة على  
 امرأتين منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها اربعة من الرجال ولا تقبل فيها شهادة  
 النساء ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص وتقبل فيها شهادة  
 رجلين ولا تقبل فيها شهادة النساء وما سوى ذلك من الحقوق تقبل  
 فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال  
 مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية وتقبل في الولادة والبراءة  
 والعيوب في النساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة  
 ولا بد في ذلك كله من العدالة واللفظ الشهادة فان ادعى البايع ان  
 لفظ الشهادة وقال اعلم انما اتبعتم لم تقبل شهادته وقال ابو حنيفة  
 رحمه الله تعالى يقتصر الحاكم على ما علم من عدالة المسلم الا في الحدود  
 والقصاص



وانقصا من فانه يسأل عن الشهود فان طعن الخصم فيهم سأل عنهم وقال  
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا بد ان يسأل عنهم في السر والعلانية  
 وما يتحمل الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت حكمه بنفسه مثل البيع والقرار  
 والغصب والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد او رآه وسعه  
 ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول اشهدانه باع ولا يقول اشهدني  
 ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع هذا  
 يشهد بشي لم يجز له ان يشهد على شهادته الا ان يشهد به وكذلك لو  
 سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسمع السامع ان يشهد ولا يحل  
 للشاهد اذا راي خطه ان يشهد الا ان يذكر الشهادة ولا تقبل  
 شهادة الامي ولا شهادة المملوك ولا الحدود في قذف وان تاب ولا  
 شهادة الوالد لولده وولد لولده ولا شهادة الولد لابويه واجلده  
 ولا تقبل شهادة احد الزوجين للآخر ولا شهادة المولى لعبده ولا  
 لكانته ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما وتقبل شهادة  
 الرجل لاخيه وعمه ولا تقبل شهادة المحدث ولا شهادة نائحة ولا  
 مغنية ولا مذن من الشرب على اللغو ولا من يلعب بالطيور ومن يغني  
 للناس ولا من ياتي بابا من الكباير التي يتعلق بها الحدود ولا من يدخل  
 الحمام بغير ازار ويأكل الربا ولا المعامر بالزرد والنخري ولا من يفعل  
 الافعال المستعجبة كالبول على الطريق والاكل على الطريق ولا تقبل شهادة  
 من يظهر سبها سبها ولا تقبل شهادة اهل الاهل الا هو اهل الخطا بسية  
 وتقبل شهادة اهل الزمة بعضهم على بعض وان اختلفت مللهم ولا  
 تقبل شهادة الحرابي على الذي وان كانت الحسنات اغلب من السيئات

Copy



والرجل من يجنب الكبار قبلت شهادته وان لم يجنب  
وتقبل شهادته المقلق والخفي وولد الزنا وشهادة الخنثى  
جائزة واذا وافقت الشهادة الدعوى قبلت وان خالفها  
لم تقبل ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند الي  
خيفة ربه الله تعالى فان شهدا أحدهما باللف والآخر باليمين  
لم تقبل الشهادة وان شهد أحدهما باللف والآخر باليمين  
والمدعي يدعي الغا وخمسائة قبلت شهادتهما وان شهد باللف  
وقال أحدهما قضاها منها خمسمائة قبلت شهادته باللف ولم يسمع  
قوله انه قضاها الا ان يشهد معه آخر ويشتبه للشاهد اذا علم  
ذلك ان لا يشهد باللف حتى يقر المدعي انه قبضي خمسمائة واذا  
شهد شاهدان ان زيدا قتل يوم الخريكة وشهد آخر انه  
قتل يوم الخريكة لو اجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين  
وان سبق أحدهما فقبض بهما ثم حضرت الأخرى لم تقبل ولا  
يستمع القاضي الشهادة على حرج ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد  
ان يشهد بشئ ما لم يعاينه الا النسب والموت والخلع والنكاح  
وولاية القاضي فانه يسمع ان يشهد بهذه الأشياء اذا جره بها  
من يثق به والشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يقطر  
بالشهة ولا تقبل الحدود والعقاص ويجوز شهادة شاهدين  
على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد  
وصفة الشهادة ان يقول شاهد الأصل لشاهد الفرع شاهد  
على شهادتي اني اشهد ان فلان ابن فلان امرئ عاقل يدرك  
على نفسه

٧٧ على نفسه وان لم يقل اشهدني في علي نفسي جاز ويقول شاهد الفرع عند  
الأدعي اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته انه يشهد ان فلانا  
اقر عنده بكذا فقال اشهد على شهادتي بذلك ولا تقبل شهادة  
شهود الفرع الا ان يموت شهود الأصل او يغيبوا مسيرة ثلاثة  
ايام فصاعدا او يمرضوا مرضا لا يستطيعون معه حضور الحاكم  
وان عدل شهود الأصل شهود الفرع جاز وان سكتوا عن تقديم  
جاز وينظر القاضي في حاله وان انكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل  
شهادة شهود الفرع وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في شاهد  
الزور اشهد في السوق ولا اغزره وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
يؤجبه خربا ويحبسه **باب الرجوع عن الشهادات** اذا رجع  
الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا  
لم يفسخ الحكم ووجب عليهم ضمان ما اتفقوا به بشهادتهم ولا يصح الرجوع  
لا بحفرة الحاكم واذا شهد شاهدان بحال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمنا  
الحال المشهود عليه وان رجع أحدهما ضمن النصف وان شهد بالمال  
ثلاثة فرجع أحدهم فلا ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الواجبان نصف  
الحال وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربع الحق وان رجعتا ضمن  
نصف الحق وان شهد رجل وعشرة ثم رجعت ثمانية عشرة سنين فلا ضمان  
عليهن وان رجعت احدى كان على السبعة ربع الحق فان رجع الرجل والسبعة فعلى  
الرجل سدس الحق وعلى السبعة خمسة اسداس الحق عند ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على الرجل النصف وعلى السبعة النصف  
وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما



وكذلك لو شهد على رجل تزوج امرأة بمقدار مهر مثلها وان شهد بالكفر  
من مهر المثل ثم رجعا ضمننا الزيادة وان شهد ابسبع بمثل القيمة او  
اكثر ثم رجعا لم يضمننا وان كان باقل من القيمة ضمننا نقصان والى  
شهدا على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمننا نصف  
المهر وان كان بعد الدخول لم يضمننا وان شهدا انه اعتق عبدا ثم  
رجعا ضمننا قيمته ولو شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا  
الدية ولا يقصر منهما واذا رجع شهود الفرع ضمنوا وان رجع  
شهود الماصل وقالوا لم يشهد شهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان  
عليهم وان قالوا شهدناهم وغلطنا ضمنوا ولو قال شهود الفرع كلنا  
شهود الماصل او غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى ذلك واذا شهدا بربعة  
بالزنا وشاهدان بالاحصان فرجع شهود الاحصان لم يضمنوا واذا  
رجع الزكوة عن الزكية ضمنوا واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان  
بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين خاصة والله اعلم  
**كتاب آداب القاضي** لا تضع ولاية القضاة في جمع  
في المولى شرائط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول  
في القضاء لمن يشق بنفسه انه يؤدي فرضه ويكره الدخول فيه لم يتحقق  
العجز عنه ولا يامن على نفسه الجففيه ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا  
يسألها ومن قلد القضاء سلم اليه ديوان القاضي الذي قبله وينظر  
في حال المحبوسين فمن اعترف بحق الزمة اياه ومن انكر لم يقبل قول  
المزول عليه الابينة وان لم يتم ببينة لم يجعل تخليصه حتى يثبت  
عليه ويتظاهر في امره في نظر في الودائع وارتفاع الوقوف فيعمل

علام

على ما تقوم به البينة او يعترف به من هو في يده ولا يقبل قول المزول الا ان  
يعترف الذي هو في يده ان المزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويجلس الحكم  
جلوسا ظاهرا في المسجد ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محرمة او ممن جرت  
به عادة قبل القضاء بمهاداته ولا يحضر دعوة الا ان تكون عامة ويشهد  
الجنارة ويعود الرضى ولا يضيف احد الخصمين دون خصمه واذا حضر اسوي  
بينهما في الجلوس والاقبال ولا يسهرا احدهما ولا يشير اليه ولا يلقيه حجة واذا  
ثبت الحق عنده وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يجعل حبسه وامر بدفع ما عليه  
فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع وبدل الفرق  
او التزمه بعقد كالمهر والكفاية ولم يحبس فيها سوى ذلك كعوض الغصب  
وارش المجنانية اذا قال اني فقير الا ان يثبت غريمه ان له مالا ويحبسه شهرين  
او ثلاثة ثم يسال عنه فان لم يظهر له مال خفي بسبيله ولا يحول بينه وبين  
غريمه ويحبس الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس والذي دين ولده الا ان  
يتمتع من الاتفاق عليه ويجوز قضاء المدة في كل شيء الا في الحدود والقصاص  
ويقبل كتاب القاضي في الحقوق اذا شهد به عنده فان شهد واعلى  
ختم حكم بالشهادة وكتب بحكمه وان شهدوا بغير حفرة ختم ولم يحكم وكتب  
بالشهادة ليحكم بها المكتوب اليه ولا يقبل كتاب الشهادة رجلين او رجل  
وامر تين ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه ثم يختمه ويسلمه اليهم  
فاذا وصل الى القاضي لم يقبله الا بحفرة الختم فاذا سلمه الشهود اليه  
نظر في ختمه فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس  
حكمه وفرقه علينا وختمه فوض القاضي وفرقه على الخصم والزمة معا فيه ولا يقبل  
كتاب القاضي في الحدود والقصاص وليس للقاضي ان يستخلف في القضاء الا ان



يفوز ذلك اليه واذا ارفع الى القاضي حكم الحاكم امضاه ان يخالف الكتب  
او السنة او الاجماع او يكون قولا لا دليل عليه ولا يقض القاضي على غائب  
الا ان يحضر او من يقوم مقامه واذا حكم رجلان رجلان يحكم بينهما وخصما  
بحكمه جاز اذا كان بصفة الحاكم ولا يجوز تخيم الكافر والعبد والذمي  
والمحدود في القذف والفسق والجبي ولكل واحد من المحكمين ان  
يرجع مالم يحكم عليه فاذا حكم لزمهما واذا رفع حكمه الى القاضي فوافق  
مذهبه امضاه وان خالفه ابطله ولا يجوز التحكيم في الحدود والعقاص  
وان حكما في دم الخطاء فقص الحاكم على العاقلة لم ينفذ حكمه ويجوز ان يسمع  
البينة ويقضي بالنكول وحكم الحاكم لا بولي وولده وزوجه باطل **١٥**  
**كتاب القسمة** ينبغي للامام ان ينصب قاسما يترقبه  
من بيت المال ليقيم بين الناس بغير اجرة وان لم يفعل نصب قاسما يقيم بالاجرة  
ويجب ان يكون عدلا مونا عالما بالقسمة ولا يجبر القاضي الناس على قاسم  
واحد ولا يترك القسام يشتركون واجرة القسمة على عدد الرؤس عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على قدر الانصاف  
واذا حضر الشراك عند القاضي في ايديهم دار او ضيعة ادعوا الخ وقرروا  
عن فلان لم يقسمها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يقيموا البينة  
على موته وعدد وورثته وقال ابو يوسف ومحمد يقسمها باعترافهم  
ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم وان كان المال المشترك  
ما سوى العقار وادعوا الله ميراث قسمه في قولهم وان ادعوا في  
العقار انهم انشروه قسمه بينهم وان ادعوا الملك ولم يذكر وكيف  
انتقل قسمه بينهم واذا كان كل واحد من الشراك يريد تنفع بنصيبه

فم

قسم بطلب احدهم وان كان احدهما ينتفع والاخر يستقر بقله نصيبه **١٦**  
فان طلب صاحب القليل لم يقسم وان كان كل واحد منهما يستقر لم يقسمها الا  
بمراضيهما ويقسم العوض اذا كان من صنف واحد ولا يقسم الجاسين بعضها  
في بعض وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم الرقيق ولا الجوهر لتفاوته وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقسم الرقيق ولا يقسم حمام ولا ببر ولا حرا  
الا ان يراضيا الشراك واذا حضر وارثان واقاما البينة على الوفاة وعدد  
الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب قسمها القاضي بطلب الحاضر  
وينصب للقائب وكيل لا يقض نصيبه وان كانوا مشتركين لم يقسم مع غيبة  
احدهم واذا كان العقار في يد الوارث الغائب لم يقسم وان حضر وارث  
واحد لم يقسم وان كانت دور مشتركة في مصر واحد قيمت كل دار على حدتها  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان كان  
المصلحة قسم بعضها في بعض قسمها وان كانت دار او ضيعة او دارا  
او حانوتا قسم كل واحد على حدتها وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه  
ويعدله ويذره ويقوم البناء ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقة شرعية  
حتى لا يكون لنصيب بعضهم نصيب المخرق يعلق ثم يكتب اسمائهم ويجعلها  
قرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا  
تخرج القرعة فمن خرج اسمه او لافله السهم الاول ومن خرج ثانيا  
فله السهم الثاني ولا يدخل في القسمة للدمع والدناير الا بتراضيهم  
وان قسم بينهم ولا حد لهم مسيل في ملك الاخر او طريق لم يشترط في  
القسمة فان امكن من المسيل والمحل يوزع فليس له ان يستقر في مسيل  
في نصيب الاخر فان لم يكن لمسح القسمة واذا كان سفل الاعلولة في ملك

١



لا سفل له وسفل له علوق قوم كل واحد على حدته وقسم بالقيمة ولا  
 يعتبر لغير ذلك واذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبل  
 شهادتهما وان ادعى احدهما الغلط ونزعم انه اصابه بشئ في يده  
 صاحبه وقد شهد على نفسه بالا ستيفاء لم يصدق على ذلك  
 الا ببينة وان قال استوفيت حقي ثم قال اخذت بعضه فالقول  
 قول خصه مع يمينه وان قال اصابني الى موضع كذا فلم يمسكه الي  
 ولم يشهد على نفسه بالا ستيفاء فكذبه شريكه تحالفا وفسخ  
 القسمة وان استحق بعض نصيب احدهما بعينه لم تفسخ القسمة  
 عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ويرجع بحضته ذلك من نصيب شريكه  
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى تفسخ القسمة **كتاب**  
**الامكراه** الامكراه يثبت حكمه اذا حصل من يقد على ايقاع ما  
 توقع به سلطانا كان او لصا واذا اكره الرجل على بيع ماله او  
 مزارعة سلعة لا على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس  
 فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء فسخه وان  
 كان قبض الثمن طوعا فقد اجاز البيع وان كان قبضه مكرها فليس  
 باجازه وعليه رد ان كان قائما في يده وان هلك المبيع في يد  
 المشتري وهو غير مكره وهو مكره ضمن قيمته ولا مكره ان يفسخ  
 المكره ان شاء ومناكره على ان ياكل الميتة او يشرب الخمر والمكره  
 على ذلك بحبس او ضرب او قيد لم يحل له الا ان يكون بها يخاف منه  
 على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك ونسعه ان  
 يقدم على ما اكره عليه ولا يجوز ان يصير على ما توقعه فان جبر  
 حتما او تمعنا به ولم ياكل فصا ثم وان اكره على الكفر بالله عز وجل

او على ان يقر بوجوب الكفر  
 او على ان يقر بوجوب الكفر

او على سب النبي صلى الله عليه وسلم بقيد او حبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها  
 حتى يكرهه بامر يخاف منه على نفسه او على عضو منه فاذا خاف ذلك وسعه  
 ان يظهر ما اكرهه ويؤمر به فاذا اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا  
 اشعر عليه وان جبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان ما جورا وان اكره على  
 مال مسلم بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه وسعه ان  
 يفعل ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره وان اكره بالقتل على قتل غيره  
 لم يسعه ان يقتله عليه ويصير حتى يقتل فان قتله كان اثما والقصاص  
 على الذي اكرهه ان كان القتل عمدا وان اكره على طلاق زوجته او عتق  
 عبده ففعل وقع ما اكرهه عليه ويرجع على الذي اكرهه بقيمة العبد  
 ونصف مهر المرأة وان كان قبل الدخول وان اكرهه على الزنا وجب عليه الحد  
 عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى لا ان يكرهه السلطان وقال ابو يوسف رحمه  
 الله تعالى لا يلزمه الحد وان اكرهه على الردة لم تبين امره منه  
**كتاب التيسير** المجاهد فرض على الكفاية اذا قام به فريق من الناس  
 سقط عن الباقي وان لم يبق به احدا ثم جميع الناس بتركه وقتال الكفار  
 واجب وان لم يبدؤوا ولا يجب المجاهد على صبي ولا عبدة ولا امرأة ولا اعمى  
 ولا مقعد ولا اقطع وان هجم العدو على بلد وجب على جميع المسلمين  
 الدفع بخروج الروة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده واذا دخل  
 المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة او حصنا دعواهم الى الاسلام فان اجابوا  
 كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دعواهم الى دار الجزية فلينزلوها قدامهم  
 بالسلام وعليه ما عليهم ولا يجوز ان يقاتلوا من قبله دعوة الاسلام  
 بالجدان يدعوهم ويستمعون ان يدعوهم بلغة دعوة الاسلام ولا يحل  
 ذلك وان ابوا استعانوا بالله تعالى على قتالهم وحاربهم ونزلوا عليهم بالحق

Copy in University



وحرقهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وانفذوا رؤسهم  
 ولا باس برميهم وان كان فيهم اسير مسلم او تاجر وان تترسوا بصبان  
 المسلمين او بالاسارى لم يكفوا عن رميهم ويقعدون بالرقي الكفار ولا باس  
 باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذ كان عسكرا عظيما يؤمن  
 عليه ويكره اخراجه ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولا يقابل المرأة  
 الا باذن زوجها ولا العبد الا باذن سيده الا ان يهجم العدو وينبغي  
 للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغفلوا ولا يمتثلوا ولا يقتلوا امرأة ولا  
 شيخا فانيا ولا صبيا ولا اعم ولا مقعدا الا ان يكون احد هؤلاء ممن  
 له رأي في الحرب او تكون المرأة ملكة ولا يقتل مجنونا وان راى الامام  
 ان يصالح اهل الحرب او يبقا منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين  
 فلا باس به وان صالحهم مدة ثم راى ان تقص الصلح انفع تبذل لهم  
 وقاتلهم وان بدوا بخيانة قاتلهم ولم ينبذ اليهم اذ كان باثقا لهم  
 واذا خرج عبيدهم الى عساكر المسلمين فهم احرار ولا باس ان يعلف  
 العسك في دار الحرب وياكلوا ما وجدوه من الطعام ويتعملون  
 الحطب ويدهنوا بالدهن ويقا تلوا بما يجدونه من السلاح كل ذلك قيل  
 القسمة ولا يجوز ان يبيعوا شيئا من ذلك ولا يتركوه ومن اسلم منهم  
 احرز باسلامه نفسه واولاده الصغار وكل ما له هو في يده او ودية  
 في يده مسلم او ذمي فان ظهر ناعا على الدار فقار في وزوجه وجماله في واولاده  
 الكبار في لا ينبغي ان يباع المسلم من اهل الحرب ولا تجف اليهم ولا  
 يخادون الا اسري عندي في حينة عن رسول الله تعالى وقال ابو يوسف  
عنهما الله تعالى يخادونهم ان راى المسلمون ولا يجوز ان يبيعوا  
 واذا فتح الامام بلادا غنوة فهو بالخيار ان شاء قسمه بين الغنائم

وان شاء

وان شاء امر اهله عليه ووضع عليهم الخراج وهو في الاسرى بالخيار ان  
 شاء قتلهم وان شاء استرقمهم وان شاء تركهم احرار اذمة للمسلمين ولا يجوز  
 ان يردعهم الى دار الحرب واذا ارادوا العود الى دار الاسلام ومعه  
 مواشيهم ولم يقدروا على نقلها الى دار الاسلام ذبحوها وحرقوها ولا يعقرونها  
 ولا يتركوها ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجوها الى دار الاسلام والودي  
 والعسكري سواء واذا الحقم المد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة  
 الى دار الاسلام شاركهم فيها ولا حق لاهل سوق العسكر في الغنيمة الا ان  
 يقاتلوا واذا امن رجل حر او امرأة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او  
 مدينة صح امانهم ولا يجوز لاحد من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك  
 مفيدة فينبذ اليهم الامام ولا يجوز امان كافر ولا ذمي ولا اسير ولا التاجر  
 الذي يدخل اليهم ولا يجوز امان العبد عندي في حينة رحم الله تعالى  
المان يا ذنله مولا في القتال وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
يصح امانه واذا غلب الترك على الروم فسيبهم واخذوا موالهم ملكوها  
وان غلبنا على الترك حل لنا ما تجده من ذلك واذا غلبوا على اموالنا  
فاحرزوها وانا وجدناها المالك قبل القسمة فيحلم بغير شيء وان  
وجدناها بعد القسمة اخذناها بالقيمة ان احب وان دخل دار الحرب  
تاجر فاشترى ذلك واخرجه الى دار الاسلام فما لك الماول بالخيار  
ان شاء اخذه بالثمن الذي اشتراه التاجر به وان شاء تركه ولا  
يملك علينا اهل الحرب بالغلبة يدينوا وما يتبين طاعتهم ولا ذنبا  
واحرار يملك عليهم جميع ذلك وان اسلم عبيد مسلم فذبحهم فاندبوا  
لهم ولا يبيعونهم ولا يهدونهم ولا يبيعونهم بغير فسخه ملكوه  
 واذا لم يكن الامام مولا عن علي بن الغنائم قسمها بين الغنائم

يدرك ملكها فان ظهر عليها المسلمين  
 من جدها قبل القسمة في لا يجوز



قسمة ايداع ليحماها الى دار الاسلام ثم يجمعها فيقسمها ولا يجوز  
 بيع الغنائم قبل القسمة وممن مات من الغانمين قبل الخروج من دار الحرب  
 فلا حق له في القسمة وممن مات منهم بعد اخراجها الى دار الاسلام فنصيبه  
 لورثته ولا باس بان ينقل الامام في حال القتال ويحرم من ينقل على القتال  
 فيقول من قتل قتلا فله سلبه ويقول للسوية قد جعلت لكم البيع بعد  
 الخمس ولا ينقل بعد احرار الغنيمة الا من الخمس واذا لم يجعل السلب للقاتل  
 فهو من جملة الغنيمة والقاتل وغيره فيه سواء والسلب على المقتول  
 من ثيابه وسلاحه ومركبه واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان  
 يعلفوا من الغنيمة ولا ياكلوا منها ومن فضل معه علفا وطعام  
 رده الى الغنيمة ويقسم الامام الغنيمة فيخرج منها ويقسم اربعة  
 اخماسها بين الغانمين الفارس سهم والراجل سهم وقال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى للفارس ثلاثة اسهم ولا يسهم الفرس واحد والراجل  
 والعنق سواء ولا يسهم لراحلة ولا بغل ومن دخل دار الحرب فارسا  
 فنفق فرسه استحق سهم فارس ومن دخل دار الحرب راجلا فاشترى  
 فرسا استحق سهم راجل ولا يسهم للملوك ولا امرؤ ولا ذئب ولا  
 صبي ولكن يوضح لهم الامام على حسب ما يري امام فاما الخمس فيقسم  
 على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لادباء  
 البيل ويدخل فقر ذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى  
 اغنيائهم شيء واما ذكر الله تعالى في الخمس فاما هو لا اقتتاح  
 الكلام بتدبير اسماءه وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بونه  
 كما سقط للصفى وسهم ذوي القربى كما يوصون في بونه



النبي صلى الله عليه وسلم بالنفقة وبعده بالنفقة واذا دخل الواحد والاثنتان  
 دار الحرب مغيرين بغير اذن الامام واخذوا شيئا لم يجز ان يدخل جماعة  
 لها منعة واخذوا شيئا خمسين وان لم ياذن لهم الامام واذا دخل المسلم  
 دار الحرب تاجر لم يحل له ان يتعرض لم شيء من اموالهم ولا من دماهم وان  
 غدر بهم واخذ شيئا وخرج به ملكه ملكا محظورا ويؤمر ان يقتل به  
 واذا دخل الحر اليها مستامنا لم يكن ان يقيم في دارها سنة ويقول  
 له الامام ان اقمتم تمام السنة وضعت عليكم الجزية فان اقام اخذ منه  
 الجزية وصار ذميا ولا يترك ان يرجع الى دار الحرب فان عاد الى دار الحرب  
 وتوكل وديعة في يد مسلم او ذمي او دينيا في ذمتهم فقد صار ذميا مباحا  
 بالعود وما في دار الاسلام من ماله على خطر فان اسير او قتل سقطت ذمته  
 وصارت الوديعة فيا وما اوجف عليه المسلمون من اموال اهل الحرب  
 يغير قتال يعرف في مصالح المسلمين كما يعرف الخراج وارضا العرب كلها ارض  
 عشروما بني العذيب الى اقصى حرج باليمن بحجرة الى حد الشام والشواد  
 ارض خراج وهو ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن اعطيت الى عبادان  
 واليمن السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها ويخرجهم فيها وكل ارض اسلم  
 لاهلها عليها او فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين فهي ارض عشرو وكل ارض  
 فتحت عنوة فاقرا اهلها عليها فهي ارض خراج ومن احيى ارضا ميتة فهي عند  
 ابي يوسف مملوكة لله تعالى معتبرة بغيرها فان كانت من خير ارض الخراج فهي خراجية  
 وان كانت من غير ارض العشرو فهي مملوكة والجرة عنده عشوية باجماع الهابة  
 في ارضهم وقال ابو يوسف مملوكة لله تعالى باجماع بين صغيرها واليمن استحق كل ارض  
 مملوكة او الغارات او الاخذ في ارضها لا يملكها احد في ارضه ولا يملكها  
 بملكها الا بخار التي اختصها الله بملكه وتحريرها في خراجية

Cop...iversity



والخراج التي يضعه عمر رضي الله عنه على السواد من كل جريب <sup>بيلاد</sup> <sup>بيلاد</sup>  
 قفيرة شامي وهو الصاع ودرهم ومن الرطبة خمسة دراهم ومن جريب  
 الكرم المتصل والتحل المتصل عشرة دراهم وما سوى ذلك من المضاف  
 يوضع عليها بحسب الطاقة وان لم تقطع ما وضع عليها نقصه الإمام  
 واذا غلب الماء على أرض الخراج وانقطع عنها او اصطلح الزرع افة فلا  
 خراج عليها وان عطلها صاحبها فعليه الخراج ومن اسلم من اهل الخراج اخذ  
 منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري المسلم أرض الخراج والجزية على جريب  
 توضع بالتراضي والصلح فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية بيتي  
 ما الامام يوضعها اذا غلب الكفار واقرع على اهل الكم فيضع على الغني <sup>الغني</sup>  
 الغني في كل سنة ثمانية واربعين درهما وياخذ منه في كل شهر اربعة دراهم  
 وعلى المتوسط الحال اربعة وعشرون درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير <sup>الفقير</sup>  
 اثنا عشر درهما في كل شهر درهما وتوضع الجزية على اهل الكتاب والجوسي وعبد الاوثان  
 من الجيم ولا توضع على عبد الاوثان من العرب ولا الرديين ولا جزية على امرأة ولا  
 صبي ولا زمن ولا اعمى ولا فقير غير معتقل وعلى الرهبان الذي لا يخاطبون الناس  
 ومن اسلم وعليه جزية سقطت عنه واذا اجتمع حولان تد اخلت الجزيتان  
 ولا يجوز احداث بيعة ولا كنيسة في الاسلام واذا اهدمت الكنائس والبيع  
 القديمة اعادوها ويؤخذ اهل النعمة بالتميز عن المسلمين في زعمهم  
 مراكزهم وسروجهم وقلائدهم ولا يكونون الخيل ولا يحملون السلاح  
 ومن امتنع بغير اذن الجزية او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه وسلم  
 الزنا بمسالة لم ينقص عقده طالع الحرام العبد ان يلقوا بالحق  
 او يخلوا على موضع فيخار بوي القوي كمن اسلم على الاسلام  
 عليه الاسلام

عليه الاسلام فان اسلم والا قتل فان كانت له شبهة كنفته له ويجوز ثلثة  
 ايام فان اسلم والا قتل وان قتلته قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره له ذلك ولا  
 شيء على القتال واما الروة اذا مرتدت فلا تقتل ولكن تجسر على مسلم ويروى ملك  
 المرتد عن امواله برده نزل الامراء فان اسلم عادت على حالها وان مات او  
 قتل على ردة انتقل ما اكتسبه في حال اسلامه الى ورثته المسلمين وكانها  
 اكتسبه في حال اسلامه <sup>في حال اسلامه</sup> فان لم يجد الحرب مرتدا وحكم الحاكم بلياقه عتق  
 بغيره وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه وانتقل ما اكتسبه في حال  
 الاسلام الى ورثته المسلمين وتقتضى الديون التي لم يمتته في حال الاسلام مما اكتسبه  
 في حال الاسلام وما لزمه من الديون في حال ردة كما اكتسبه في حال  
 ردة وما باعه او اشتراه او تصرف فيه من امواله في حال ردة  
 موقوف فان اسلم صحته عقوقه وان مات او قتل او لحق به الحرب  
 بطلت وان عاد المرتد بعد الحكم بلياقه الى دار اسلام مسلما او جده في يد  
 ورثته من ماله بعينه اخذه والمرتدة اذا انفرت فيما لها في حال ردتها  
 جاز يقرها وبضاري بني تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من  
 المسلمين من الزكاة ويؤخذ من ثمنهم ولا يؤخذ من صبيانهم وواجبها  
 الامام من الخراج ومن اموال بني تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامام  
 والجزية يصرف في مصالح المسلمين فيسد منه الثغور ويقتني القناطر  
 الجوار ويعطى قضاة المسلمين وعلى اهل اموالهم ما يكفيهم ويدفع  
 منه اموال القناطر وخرار <sup>الان</sup> تغلب قوم من المسلمين على بني جرجان  
 على طاعة الامام وعادوا الى القناطر اعة وكشف عن بنيهم ولا  
 يردونهم بالقتال حتى يخذلوا بدوا قاتلهم حتى يفرق جمعهم فان







في وجهه فهورد والموصي به يملك بالقبول الا في مسئلة واحدة هي  
 ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيه خل الموصي به في ملك  
 ورثة الموصي له ومن اوصى الى عبد او كافرا او فاسقا اخرجهم القاضي  
 من الوصية ونصب غيره وان اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كبا  
 لم يرجع الوصية ضم القاضي اليه غيره ومن اوصى الى اثنين لم يجر احد  
 ان يتصرف دون صاحبة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا في مثل  
 تكفين الميت وتجهيزه وطعام الصغار وكسوتهم ورد ودية بعينها  
 وقضاء دين عليه وتنفيذ وصية بعينها وعتق عبيد بعينهم  
 والخصومة في حقوق الميت ومن اوصى لرجل بثلاث ماله ولا خريته  
 ماله ولم يجر الورثة فالثلاث بينهما نصفا وان اوصى لاحد مائتا  
 ثلث وللآخر بالسدس فالثلاث بينهما اثلاثا وان اوصى لاحد مائة  
 بجميع ماله وللآخر بثلاث ماله ولم يجر الورثة فالثلاث بينهما على الثلث  
 اسم عند ابي يوسف ومحمد وقل ابو حنيفة رحمه الله تعالى للموصي  
 بما زاد على الثلث الا في المأبأة والسعاية والدرام الرسالة ومن اوصى  
 وعليه دين يحيط بماله لم يجر الوصية الا ان يسري الغراء من الدين  
 ومن اوصى لرجل بنصيب ابنه فالوصية بالطلبة وان اوصى بمثل نصيب  
 ابنه جاز وان كان له ابناء فلم يوصاله الثلث ومن اغتصب من ابي  
 مرضه او بلغ او حابا او هيب من ثلث ماله وصية يعبر من الثلث  
 ويغيب به مع الشهاب الوصايا في حابا ثلثا عتق في المأبأة اول  
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى في حابا ثلثا عتق في المأبأة اول  
 في يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في المأبأة عتق في المأبأة اول

ومن اوصى الى رجلين فالثلاث بينهما نصفا

باسم ضمالة فلم يوصي له اخس سطلا الورثة الا ان يتفق من السدس فيتم له  
 السدس وان اوصى بجزء من ماله قيل للورثة اعطوه ما شئتم ومن اوصى  
 بوجه ما في حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها قدمها الموصي واخرها مثل  
 مثل الحج والزكاة والنفقة وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصي ومن  
 اوصى بحجة الاسلام اجموع عنه من بلده رجلا يحركها فان لم تبلغ النفقة  
 للوصية اجموع عنه من حيث تبلغ ومن خرج من بلده حاجا فمات في الطريق واوصى  
 الله بحج عنه حج عنه من بلده عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يصح وصية الصبي  
 والمكاتب وان ترك وفاء ويجوز للموصي ان يرجع عما الوصية فان خرج بها  
 الرجوع او قال او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعا ومن جرد الوصية لم يكن  
 رجوعا ومن اوصى لجيرانه فهم الملاصقون عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 ومن اوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرر ومن امرته ومن اوصى  
 لاقربائه فالوصية للاقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرر منه ولا يدخل فيهم الولدان  
 والولد ويكون للابنتين فصاعدا واذا اوصى بذلك وله ثمان وخالدان فالوصية  
 لهما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان له عم وخالدان فالوصية لهما  
 النصف وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الوصية لكل من ينسب الى ابي  
 امته في الاسلام ومن اوصى لرجل بثلاث دراهمه او بثلاث غنمه فذلك ثلثا ذلك  
 وثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقى وان اوصى بثلاث ثيابه  
 فله ثلثها وبقى ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث ما  
 يبقى من الثياب ومن اوصى لرجل بمائة درهم وله مال غيره عتق من دين فان خرج  
 من ثلث الدين دفعته الموصي له وان لم يخرج دفع اليه ثلث الدين  
 خرج شئ من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الف والبقية يجوز الوصية بكل

ومن اوصى الى اثنين فالثلاث بينهما نصفا

Copyrighted material



وبالحمل اذا وضع لاقبل من ستة اشهر من يوم الوضوء ومن اوصى احد اهل بيته  
 فولدت بعد موت الموصي قبل ان يقبل الموصي له ولدا اشهر قبل موته  
 من الثلث فما للموصي له وان لم يخرج من الثلث ضرب بالثلث واخر  
 ما يخصه منهما جميعا في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وقال ابو حنيفة  
 ياخذ ذلك من الام فان فضل شيء اخذه من الولد ويجوز الوصية بحقه  
 عبده وسكنى داره ستين معلومة ويجوز بذلك ابد فان خرجت  
 رقية العبد من الثلث سلم اليه للمخدمة وان كان لاملاله غيره خدام  
 الورثة يومين والموصي له يوم فان مات الموصي له عاد الى الورثة وان مات  
 الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية واذا اوصى لولد فلان فالوصية بينهم  
 الذكر والا نفي فيه سواء وان اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ  
 الانثيين ومن اوصى لزيد وعمر وبثلك ماله فاذا عمر وميت فالثلث كله لزيد  
 وان قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر ونصف الثلث ومن  
 اوصى لرجل بثلث ماله ولا ماله ثم اكتب عالا استحق الموصي له ثلث ما يملكه  
 عند الموت **كتاب الفرائض** المجمع على ترتيبهم من  
 عشرة الابن وابن الابن وان سفل والاب والجدة اب الاب وان علاه  
 والام وابن الاخ والعم وابن العم والزوج ومولى النعمة ومن الامان  
 سبع البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت والزوجة ومولا  
 النعمة ولا يرث اربعة المملوك والقائل عدا من المقتول والام والام  
 الملتين والزوج المقدرة في كتاب الفرائض ثلث ثلث النصف والربع  
 الثلثان والثلث والسدس والثلث من ذلك فرض خمسة فرض  
 البنت وبنت الابن اذا لم تكن للبنت النصف والاخت من الام

والاخت

والاخت من الاب اذا لم يكن اخت لاب وام **وفرض الزوج** اذا لم يكن للميت  
 ولد ولا ولد ابن والزوج فرض الزوج مع الولد وولد الابن **وفرض الزوجات**  
 او الم يكن للميت ولد ولا ولد ابن والثلث فرض الزوجات مع الولد وولد  
 الابن والثلثان لكل اثنتين فصاعدا ممن فرضه النصف الم الزوج  
 والثلث للام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الاخوة  
 والاختات فصاعدا ويفرض لها في مسئلتين ثلث ما يبقى بعد فرض  
 الزوج او الزوجة وذلك زوج وابوان او زوجة وابوان وهو  
 لكل اثنتين فصاعدا من ولد الام ذكرهم وانثاهم فيه سواء والسدس فرض  
 ببيعة لكل واحد من الابوين مع الولد او ولد الابن وهو للام مع الاخوة  
 والاختات ما اتي حصة كانوا وهو للجدات والجد مع الولد ولبنات الابن  
 مع بنت الصلب والاختات لاب مع الاخت لاب وام وللواحد من ولد  
 الام ذكر كان او انثى وتسقط الجدات بالام ويسقط الجد والاخوة والاختات  
 بالاب ويسقط ولد الام ببيعة بالولد وولد الابن والاب والجد واذا  
 لم يكن لبنات الصلب الثلثين سقطت بنات الابن الا ان يكون بارا اثنان  
 او اسفل منهن ابن ابن فيعصبهن واذا استكمل الاخوات لاب وام الثلثين  
 سقطت الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لهن فيعصبهن واقراب  
 العصبات البنون ثم بنوهم ثم الاب ثم الجد ثم بنو الاب وهم الاخوة  
 ثم بنو الجد وهم الاعمام ثم بنو الجد واذا استوى بنو اب في الدرجة  
 فاولاهم من كان لاب وام والابن وابن الابن والاخوة بقا سهمون اخواتهم  
 لهم مثل حظ الانثيين ومن عدا من العصبات بنوهم بالاميات ذكرهم  
 وانما انهم واذا لم يكن عصب من النسب فالعصبة هي الام

Copyrighted material







وعشرين وتقول الى سبعة وعشرون اذا انقسمت المسئلة على  
الورثة فقد صحت وان لم تنقسم سهام فريقين فاصرها  
مددوم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فخرج منه  
تصح كأمرة واخوين للمرأة الربع سهم وللأخوين ما بقى ثلثة  
اسهم لا تنقسم عليها فاضرب اثنين في اصل المسئلة تكن  
ثمانية ومنها تصح المسئلة وان وافق سهامهم عدد دهم  
فاضرب وفق عدد دهم في اصل المسئلة كأمرة وستة أخوة  
للزوجة الربع سهم وللأخوة ثلثة فاضرب ثلث عدد دهم في اصل  
المسئلة ومنها تصح وان لم تنقسم سهام فريقين واكثر فاضرب  
احد الفريقين في الآخر ثم ما اجتمع في الفريقين الثالث ثم ما  
اجتمع في اصل المسئلة وعولها ومنها تصح كأمرة وتين وثلث  
أخوة وخمسة أخوة لاب وام وان تساوى الأعداد اجزاء  
احد دهم عن الآخر كأمرة تين واخوين واضرب اثنين في اصل المسئلة  
وعولها وان كان احدا العددين جزوا من الآخر اغني الاكبر  
عن الأقل كاربعة سنوة واخوين اذا ضربت الاربعة اجزاء  
عن العدد الآخر وان وافق احدا العددين الآخر ضرب  
وقف احدهما في جميع الآخر ثم ما اجتمع في اصل المسئلة  
كاربع سنوة واخت وستة اعمام **فالسنة** توافق الاربعة  
بالنصف واخرب نصف احد في جميع الآخر ثم في اصل  
المسئلة تكون ثمانية واربعين ومنها تصح واذا صحت المسئلة  
فلا ضرب في سهام كل وارث من التركة انما تنقسم ما اجتمع

هذا هو الأصل في المسئلة  
انما تنقسم ما اجتمع  
في الفريقين  
فان تساوى  
الأعداد  
اجزاء  
احد دهم  
عن الآخر  
كأمرة  
تين  
واخوين  
واذا ضربت  
الاربعة  
اجزاء  
عن العدد  
الآخر  
وان وافق  
احدا  
العددين  
الآخر  
ضرب  
وقف  
احدهما  
في جميع  
الآخر  
ثم ما  
اجتمع  
في اصل  
المسئلة  
كاربع  
سنوة  
واخت  
ستة  
اعمام  
فالسنة  
توافق  
الاربعة  
بالنصف  
واخرب  
نصف  
احد  
في  
جميع  
الآخر  
ثم  
في  
اصل  
المسئلة  
تكون  
ثمانية  
واربعين  
ومنها  
تصح  
واذا  
صحت  
المسئلة  
فلا  
ضرب  
في  
سهام  
كل  
وارث  
من  
التركة  
انما  
تنقسم  
ما  
اجتمع

منه الرقيقة يخرج حذلك العارث واذا لم تنقسم التركة  
على ما كان أحد الورثة فان كان ما يصيبه من الميراث لا ينقسم  
على عدد ورثته فقد صحت المسئلان مما صحت منه الاولى وان  
لم تنقسم سهامهم عليهم صحت فريضة الميت الثاني بالطريق  
الذي ذكرناه ثم ضربت إحدى المسائلتين في الأخرى ان لم  
يكن بين سهام الميت الثاني وما صحت منه فريضة موافقة  
وان كان بينهما موافقة فاضرب وفق المسألة الثانية  
في الاولى فما اجتمع صحت منه المسئلان وكل شيء من المسألة الاولى  
مضروب فيما صحت منه المسألة الثانية ومن كان له شيء من  
المسئلة الثانية مضروب في وفق تركة الميت الثاني واذا صحت  
المسئلة المناسبة وارادت معرفة ما يصيب كل واحد من  
حيات الدرهم قسمت ما صحت منه المسئلة الثانية على  
ثمانية واربعين فما خرج اخذت له من سهام كل وارث  
جيد والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
تمت الكتاب بحمد الله وعونه كتابة على  
يد السيد الشريف الخفيف عبد الله بن  
الباقر الرضوي عفر الله له  
ولو الله له ولحقه  
بالمغفرة والرحمة

هذا هو الأصل في المسئلة  
انما تنقسم ما اجتمع  
في الفريقين  
فان تساوى  
الأعداد  
اجزاء  
احد دهم  
عن الآخر  
كأمرة  
تين  
واخوين  
واذا ضربت  
الاربعة  
اجزاء  
عن العدد  
الآخر  
وان وافق  
احدا  
العددين  
الآخر  
ضرب  
وقف  
احدهما  
في جميع  
الآخر  
ثم ما  
اجتمع  
في اصل  
المسئلة  
كاربع  
سنوة  
واخت  
ستة  
اعمام  
فالسنة  
توافق  
الاربعة  
بالنصف  
واخرب  
نصف  
احد  
في  
جميع  
الآخر  
ثم  
في  
اصل  
المسئلة  
تكون  
ثمانية  
واربعين  
ومنها  
تصح  
واذا  
صحت  
المسئلة  
فلا  
ضرب  
في  
سهام  
كل  
وارث  
من  
التركة  
انما  
تنقسم  
ما  
اجتمع

هذا هو الأصل في المسئلة  
انما تنقسم ما اجتمع  
في الفريقين  
فان تساوى  
الأعداد  
اجزاء  
احد دهم  
عن الآخر  
كأمرة  
تين  
واخوين  
واذا ضربت  
الاربعة  
اجزاء  
عن العدد  
الآخر  
وان وافق  
احدا  
العددين  
الآخر  
ضرب  
وقف  
احدهما  
في جميع  
الآخر  
ثم ما  
اجتمع  
في اصل  
المسئلة  
كاربع  
سنوة  
واخت  
ستة  
اعمام  
فالسنة  
توافق  
الاربعة  
بالنصف  
واخرب  
نصف  
احد  
في  
جميع  
الآخر  
ثم  
في  
اصل  
المسئلة  
تكون  
ثمانية  
واربعين  
ومنها  
تصح  
واذا  
صحت  
المسئلة  
فلا  
ضرب  
في  
سهام  
كل  
وارث  
من  
التركة  
انما  
تنقسم  
ما  
اجتمع



اولاً یا مستحق الکتاب (عنی) محبوبی مدد دنیا کتبی  
فان اعمار فی للکتاب حکم فقط رأیت محبوباً یعارف  
ای آنکه ز من کتاب خواهی که من بدهم ترا بد آید  
ممشوقه عاشقان کتابست معشوقه که بر لبش نشاء

